

# التوسيط

بين مالك وابن القاسم

في

المسائل التي اختلفا فيها من مسائل "الدونة"

لأبي عبد القاسم بن خلف الجبيري الطبرستاني المالكي

(المتوفى سنة ٣٧٨ هـ)

تحقيق

أبي سفيان مظهر طنجو

دار الضياء



# التوسط

بين مالك و ابن القاسم

ف

للسلطان اختلفا في ميراث المتوفى

# التوسُّط

## بَيْنَ مَالِكٍ وَابْنِ الْقَاسِمِ فِي

الْمَسَائِلِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا مِنْ مَسَائِلِ الْمَدَوْنَةِ

لِأَبِي عَبْدِ الْقَاسِمِ بِهِ فَلَاحُ الْجَبَرِيِّ الطُّرُوسِيِّ الْمَالِكِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٧٨ هـ

تَحْقِيقُ

أَبِي سَفِيانَ مُصْطَفَى بَاهُو

النَّاسِخُ

مَكْتَبَةُ الْفَيْفِيَّةِ

كل الحقوق  
محفوظة

حقوق الطبع محفوظة للناسخ  
الطبعة الاولى  
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

2005 / 10901

رقم الابداع

دار الضياء  
طبعة ٢٠٠٧

## تقديم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلا هادي له.

أما بعد، لقد تتابعت التأليف في بيان اختلاف العلماء وتنوع آرائهم، سواء داخل المذهب الواحد، أم بالنظر إلى سائر المذاهب الفقهية المعتمدة.

وأخذ المذهب المالكي حظه من هذا، فألف متقدمو رجاله عدة مصنفات في بيان اختلاف مالك وأصحابه في الفروع الفقهية داخل المذهب.

ومن أوائل كتب المالكية المؤلفة في هذا:

- اختلاف ابن القاسم وأشهب<sup>(١)</sup> ليحيى بن عمر الكنانى (المتوفى سنة ٢٨٩).
- الكتب المبسطة في اختلاف أصحاب مالك وأقواله<sup>(٢)</sup>، ليحيى بن إسحاق بن يحيى الليثي الأندلسي (المتوفى سنة ٣٠٣، وقيل ٢٩٣).
- الاتفاق والاختلاف في مذهب مالك<sup>(٣)</sup> لمحمد بن الحارث الحشني (المتوفى سنة ٣٦١، وقيل ٣٦٤).
- اختلاف أقوال مالك وأصحابه لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (المتوفى سنة ٤٦٣).<sup>(٤)</sup>
- كتاب آخر منسوب لابن عبد البر، يوجد مخطوطا بخزانة الجامع الكبير بمكناس (رقم: ٥٥٤)<sup>(٥)</sup>.

(١) طبع بتحقيق حسن حسني عبد الوهاب سنة ١٩٧٥، وانظر الديباج المذهب لابن فرحون (٣٥٢).  
 (٢) انظر ما علقه محققا كتاب ابن عبد البر الآتي ذكره في مقدمة الكتاب (٩).  
 (٣) الديباج المذهب لابن فرحون (٢٦٠).  
 (٤) طبع السفر الأول منه في دار الغرب الإسلامي بتحقيق حميد لحر، وميكالوش موراني الألماني، وقد استفدت من مقدمتهما.  
 (٥) ونسبته لابن عبد البر غير مقطوع بها، فمؤلفه يقول فيه: قال أبو عمر، ويقول: قال أبو الوليد.

● التوسط بين مالك وابن القاسم، وهو كتابنا هذا الذي أتشرف بتحقيقه، وإخراجه إلى عالم الطباعة لأول مرة.

وهو كتاب فقهي يناقش (٤٤) مسألة، اختلف فيها مالك وابن القاسم، فتوسط أبو عبيد الجبيري بينهما مرجحاً ما ظهر له، والغالب عليه ترجيح مذهب مالك. والمؤلف من أهل القرن الرابع، وهذا ما يجعل كتابه عزيزاً وفريداً في بابه، لتقدم مؤلفه وقربه من العهود الزاخرة للفقهاء الإسلاميين قبل شيوع التقليد والركون إليه.

### ● بين يدي الكتاب

موضوع الكتاب: تتبع المؤلف رحمه الله أعيان المسائل التي اختلف فيها مالك وابن القاسم من كتاب المدونة، وتوسط القول بينهما في ذلك، مبيّناً مأخذ كل واحد منهما، وعلة اختياره، مرجحاً لما تبين له أنه أرجح دليلاً، وأقوم سبيلاً.

لكن الغالب عليه ترجيح مذهب مالك على مذهب ابن القاسم. وجملة المسائل التي ناقشها الجبيري في كتابه هذا: (٤٤) مسألة، رجح اختيار مالك فيها في (١٨) مسألة. منها مسائل اعتبر بأن كلا القولين له وجه سائغ في النظر، مع ترجيح مذهب مالك، وهي: ١-٧-١٣-١٧-٢٠-٢٣-٣٤-٣٩-٤٢. ومنها مسائل جزم بترجيح مذهب مالك فقط، وهي المسائل التالية: ٣-١٥-١٦-٢٤-٢٥-٢٦-٣٥-٣٦-٤٠.

وصرح (٥) مرات بأن كلا القولين له وجه سائغ في النظر، ولم يرجح أحدهما على الآخر، وهي المسائل: ٤-٨-٢٧-٤١-٤٣.

ومرة قال: بأن قول مالك أقيس، وقول ابن القاسم أحوط، وهي المسألة: ٥.

=فرمّا هذا ينقل عن ابن عبد البر وأبي الوليد الباجي، وهو يتوسع في المباحث والأقوال وينقل عن طبقة متقدمي أصحاب مالك كثيراً. والأمر في حاجة إلى بحث، ومحافظ الخزانة ومفهرسها الأستاذ الفاضل عبدالسلام البراق يميل قوله إلى ترجيح كونه لابن عبد البر.



وتارة عكس، جعل قول مالك أحوط، وقول ابن القاسم أقيس، وهي المسألة: ١٢-٢٢.

وتارة رجح قول ابن هرمز، وهو قول ابن القاسم، وهي المسألة: ٣٨.  
وتارة جعل قول ابن القاسم هو القياس، وقول مالك مبني على الاستحباب، وهي المسألة: ١٤.

وتارة رجح قول غير مالك وابن القاسم، وهو قول ابن أبي أويس، مع تصريحه بأن قول مالك أقيس، وهي المسألة: ١٩.

وما تبقى لم يجزم بترجيح قول على آخر، وهي (١٥ مسألة).  
صحة نسبه للمؤلف: أكثر من ترجم له ذكر له هذا الكتاب من تأليفه، فنسبه له: ابن مفرج (ترتيب المدارك ٦/٧)، وابن فرحون في الدياج (١/٢٢٥)، والزركلي في الأعلام (٥/١٧٥)، ورضا كحالة في معجم المؤلفين (٨/٩٩).  
قال ابن مفرج عنه: وكان حسن التأليف، له كتاب في التوسط بين مالك وابن القاسم فيما خالف فيه ابن القاسم مالكا، كتاب حسن. انتهى. ترتيب المدارك (٦/٧).  
وقال ابن فرحون في الدياج (١/٢٢٥): وله كتاب في التوسط بين مالك وابن القاسم فيما خالف فيه ابن القاسم مالكا، كتاب حسن مفيد.

النسخة المعتمدة: اعتمدت في تحقيق الكتاب على نسخة فريدة، توجد في خزانة الجامع الكبير بمكناس (رقم ٢١٨) ضمن مجموع.

وهي النسخة الوحيدة للكتاب في خزائن العالم.

عدد أوراقها: ٤٠. عدد أسطر كل صفحة: ٢١.

مسطرة الصفحة: ٢٠/١٥. الخط: أندلسي.

الناسخ: غير المذكور.

تاريخ النسخ: العشر الوسط من شهر ذي القعدة الحرام عام ١٣٠٧/٧٠٦.

حال النسخة: النسخة جيدة عمومًا، ولكن الأرضة أحدثت خروما عديدة فيها، كما طمست الرطوبة بعض كلماتها<sup>(١)</sup>.

وهي نسخة تامة، غير أن الذي قام بجمع النسخة وترميمها غطى بعض كلماتها في طرفي الصفحات، كما اختلطت عليه بعض الأوراق، فوضعها في غير موضعها، وهي كالتالي:

الصفحة (٣٧) والصفحة (٣٨) من المخطوط مكانها الصحيح بعد الصفحة (٥٤).

والصفحة (٥٥) والصفحة (٥٦) مكانها الصحيح بعد الصفحة (٣٦).

والصفحة (٥٧) والصفحة (٥٨) مكانها الصحيح بعد الصفحة (١٦).

وقد عمل الأستاذ الحسن حمدوشي على تحقيق الكتاب في رسالة ماجستير سنة ١٩٩٣، لا زالت مرقونة في خزانة جامعة محمد الخامس بالرباط، وقد اطلعت عليها واستفدت منها، وخاصة في تسميم الكلمات التي فيها بتر في المخطوط، ولي على عمله عدة ملاحظات، أعرضت عن ذكرها نظرا لاجتهاده الكثير في تسميم الحرومات الواقعة في النسخة، لكن أقصر على واحدة هي أهمها، وهو أنه لم يتنبه لانقلاب ست صفحات في المخطوطة، كما تقدم قريبا، والأمر فيها ظاهر جدًا بأدنى تأمل، وكذلك سقطت له بعض الكلمات، وعلى كل حال فقد بذل ما في وسعه، والله أعلم.

ولا يفوتني هنا التنبيه على أن النقول التي نقلها المؤلف من المدونة لا تكاد تتفق مع ما في المدونة المطبوعة، وهو تارة ينقل نقلاً قريباً من لفظ المدونة، وتارة يختصره

(١) وقد وضعت البتر بين قوسين، وأتممت منه ما ظهر لي، تارة اعتماداً على ما بقي من الحروف، وتارة اعتماداً على السياق، وما لم يظهر لي وضعت مكانه نقاط حذف. هذا وكنت أرى قديماً أن على الباحث تسميم السقط الموجود في النسخ في الهامش بدل الأصل، ثم ترجع عندي جواز ذلك في الأصل كذلك مع التنبيه على ذلك في الهامش، والله أعلم.



اختصارًا، وتارة يتصرف في النقل، وابتعادًا عن إثقال الحواشي بالفروق بين نقل المؤلف والمطبوع من المدونة اكتفيت بذكر الجزء والصفحة التي نقل منها عند نهاية نقله.

\* \* \*

### ترجمة المؤلف

هو أبو عبيد القاسم بن خلف بن فتح بن عبدالله بن جبير الجبيري<sup>(١)</sup> الطرطوشي.

طرطوشي الأصل ولزم قرطبة.

قبل ولد سنة ٣١٢هـ<sup>(٢)</sup>.

رحل إلى المشرق مع أبيه<sup>(٣)</sup> وهو صغير.

وسمع بقرطبة من قاسم بن أصبغ البياني وغيره. وبمصر من جماعة.

ويجدة من الحسين بن حميد التجيرمي الجدي.

وبالعراق من أبي بكر الأبهري، ولأزمه وتفقه عنده على مذهب المالكية.

ثم عاد إلى الأندلس.

قال ابن فرحون في الديباج المذهب (٢٢٥/١): ورحل وجال البلاد وأخذ عن

الشيخ والأعيان وأقام في رحلته ثلاثة عشر عاما.

كان فقيهاً عالماً حسن النظر صدراً في الشورى يجتمع إليه وينظر عنده وكان

من أهل العلم بالحديث والفقه نظاراً مدققاً في المسائل وكان حسن التأليف.

وله كتاب في التوسط بين مالك وابن القاسم فيما خالف فيه ابن القاسم مالكاً،

كتاب حسن مفيد.

ولي القضاء بطرطوشة وبلنسية.

(١) بضم الجيم، كما ذكر عياض في ترتيب المدارك (٥/٧).

(٢) كما ذكر عياض في ترتيب المدارك (٧/٧).

(٣) أبوه هو خلف بن فتح بن عبدالله بن جبير الجبيري الطرطوشي ويكنى أبا القاسم، كان من

أهل العلم والنزاهة، كما ذكر أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن أبي بكر القضاعي البلنسي

المعروف بابن الأبار (ت ٦٥٨) في التكملة لكتاب الصلة (٢٣٩/١).

من تلامذته: معاوية بن هشام بن محمد بن هشام من أهل قرطبة يكنى أبا عبد الرحمن<sup>(١)</sup>.

قال ابن الفريسي في تاريخ العلماء والرواة بالأندلس (٤١١/١) عن الجبيري: وكان فقيها عالما، حسن النظر، واستقصاه المستنصر بالله رحمه الله على طروشة وأعمالها، فاستعفى ذلك، وعهد إلى الحكام بمشاورته، فكان صدرا في أهل الشورى، وكان يجتمع عنده وساطر عليه في الفقه، وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية.

وقال القاضي عياض في ترتيب المدارك (٦٠٥/٧): وقال ابن عفيف<sup>(٢)</sup>: كان من أهل العلم بالحديث وفقه، بظايرًا مدققًا في المسائل.

قال ابن مفرج<sup>(٣)</sup>: كان أبو عبد من الصالحين العلماء، تطلب صغيرا، ورحل فحج وتوسع في الطلب، وكان له إلى علمه: أدب وفهم، وحسن حظ ودكاء، وتفهم في المعرفة، وكان حسن التأليف، له كتاب في التوسط بين مالك وابن القاسم فيما حالف فيه ابن القاسم مالكا، كتاب حسن. انتهى.

توفي سنة ٣٧٨، كما قال ابن مفرج<sup>(٤)</sup>.

وقال ابن الفريسي: سنة: ٣٧١.

ترجمه جماعة، منهم: ابن الفريسي في تاريخ علماء الأندلس (٤١١/١)، والقاضي عياض في ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٧٠٥/٧)، وابن فرحون

(١) كان أدبيا محدثا تاريخيا فصيحا. كما في التكملة بكتاب الصلاة (١٨٣/٢).

(٢) هو القاضي أحمد بن محمد بن عفيف، أبو عمر الأندلسي القرطبي (ت ٤١٠).

مترجمه في ترتيب المدارك (٨/٨) والأعلام للمزككي (٢١١/١).

(٣) هو العمدة الخافظ القاضي أبو عبدالله محمد بن أحمد بن محمد بن يحيى بن مفرج الأموي القرطبي (ت ٣٨٠).

مترجم في سير أعلام النبلاء (٣٩٠/١٦) والأعلام للمزككي (٣١٢/٥) وغيرها.

(٤) وذكره لدهي في سير أعلام النبلاء (٤٣٩/١٦) ضمن جماعة توفوا سنة ٣٧٨



في الديباج المذهب (١٥١/٢)، والزركلي في الأعلام (١٧٥/٥)، ورصا كحالة  
في معجم المؤلفين (٩٩/٨) والمقري في نفع الطب (٩٨٤/٢).

\* \* \*

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some numbers and names visible. The text is arranged in several columns and rows, with some lines starting with numbers like 1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100.

الصفحة الثانية من المخطوط

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, with some numbers and names visible. The text is arranged in several columns and rows, with some lines starting with numbers like 1, 2, 3, 4, 5, 6, 7, 8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15, 16, 17, 18, 19, 20, 21, 22, 23, 24, 25, 26, 27, 28, 29, 30, 31, 32, 33, 34, 35, 36, 37, 38, 39, 40, 41, 42, 43, 44, 45, 46, 47, 48, 49, 50, 51, 52, 53, 54, 55, 56, 57, 58, 59, 60, 61, 62, 63, 64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100.

الصفحة الأولى من المخطوط

لصفحة الأخيرة من المخطوط



## مقدمة المؤلف

[ص ٢]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيدنا محمد.

الحمد لله المعتم على خلقه بما افترض عليهم من معرفته (وحمل) <sup>(١)</sup> ذلك مفتاحاً  
للمريد لهم من نعمه، وصلى الله على محمد رسوله (وسلم) <sup>(٢)</sup> تسليقاً.  
أما بعد:

إن الله عز وجل لما امتحن عباده (بأوامره) <sup>(٣)</sup> وبواهبه، فرق بين وحوه العلم بها،  
فحمل منها باطناً خفياً، و(مها طاهراً) <sup>(٤)</sup> جلياً، ليرفع الدين أموا مسهم والدين  
أوتوا العلم درجات.

إد لو (كانت) <sup>(٥)</sup> جلية كلها لارتفع التارع، وعدم الاختلاف، ولم يلحاً  
(...) <sup>(٦)</sup> احتيج إلى اعتبار وتفكير، ولا وحد شئ، ولا ظر، ولا  
جهل (ولا...) <sup>(٧)</sup>، لأن العلم حينئذ كان يكون طلقاً.

ولو كانت كلها حفية، لم يبق (سبيل) <sup>(٨)</sup> إلى معرفة شيء منها، إذ الحمي لا يعلم  
نفسه، ولو علم بنفسه لكان (جلياً) <sup>(٩)</sup>، قال الله سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي أَرَّزَ عَيْنَكَ

(١) بياض في الأصل بسبب الإصلاح، وأتمته اعتماداً على السياق

(٢) بياض في الأصل بسبب الرطوبة، وأتمته اعتماداً على السياق.

(٣) نر في الأصل، وأتمته اعتماداً على السياق

(٤) نر في الأصل، وأتمته اعتماداً على السياق.

(٥) بياض في الأصل بسبب الرطوبة، وأتمته اعتماداً على السياق

(٦) بياض في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار كلمتين أو ثلاثة.

(٧) بياض في الأصل بسبب الرطوبة.

(٨) بياض في الأصل بسبب الرطوبة، وأتمته اعتماداً على السياق

(٩) بياض في الأصل بسبب الرطوبة، وأتمته اعتماداً على السياق

الْكُتُبَ مِنْهُ ؕ إِنِّي مُنَكِّتُ هَٰؤُلَاءِ الْكُتُبَ وَأَمَرْتُ مُتَشَبِّهَاتٍ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴿٧﴾  
[آل عمران: الآية ٧] ﴿رَبِّعٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَاءُ مِنْهُ أَبِيعَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِعَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا  
يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: الآية ٧]. الآية، وقد  
تعالى. ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَيطُونَهُ  
مِنْهُمْ﴾ [النساء: الآية ٨٣].

وإد بطل أن يكون العلم كله حليًا، وبطل (أن يكون)<sup>(١)</sup> كنه حقيًا، ثبت أن منه  
ما هو حلي، ومنه ما هو حمي، وإذا كان ذلك<sup>(٢)</sup> كذلك، وكان الحفي من  
الصوص غير مكتف بنفسه ولا مستعن عن (جلي)<sup>(٣)</sup> يدن عليه من غيره، وجب  
أن يتأين أهل الاستبطاء في العلم (سب)<sup>(٤)</sup> تأينهم في اسطر المؤدي إليه.  
وإد تأينوا في ذلك، والله أعلم لما يع (رص)<sup>(٥)</sup> بعد البصر في آفات التقصير التي  
تقطع عن إصابة المصلوب ولو اتفقوا (.)<sup>(٦)</sup> سبيله مع السلامة من الآفات  
[ص ٣] لا تفرقوا<sup>(٧)</sup> عشيئة الله وتو (فيقه)<sup>(٨)</sup> (...) / (...) <sup>(٩)</sup> لأن البطر إذا كان  
سليمًا من الآفات التي (لا)<sup>(١٠)</sup> تغتوره، وقابل صاحبه (...) <sup>(١١)</sup> المتسارع فيه

(١) باص في الأصل بسبب الرطوبة، وأتمته اعتماد على ليدق.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معاه.

(٣) باص في الأصل بسبب الرطوبة، وأتمته اعتمادا على البياض.

(٤) ما بين القوسين فيه بياض بسبب الرطوبة، وأتمته لظهور معاه.

(٥) ما بين القوسين فيه باص بسبب الرطوبة، وأتمته لظهور معاه.

(٦) بياض في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار كمتين، وتظهر الكاف في آخره.

(٧) ما بين القوسين فيه بتر بسبب الأرض، وأتمته لظهور معاه.

(٨) ما بين القوسين فيه بياض بسبب الرطوبة، وأتمته لظهور معاه.

(٩) بياض في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار كلمة.

(١٠) باص في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار كلمة.

(١١) يظهر أن دلاء هذه زائدة.

(١٢) بياض في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار كلمة.

أصله، فقد أصاب مطلوبه، وكان كل من فعل مثل فعله (موافقاً<sup>(١)</sup>) له، ومن قصر عنه ولم يوف التأمّل حقه كان مخالفاً له، غير أن الصواب (...) <sup>(٢)</sup> هو الحكم في الحادثة المختلف فيها لا يحور خروجه عن جميع أقاويل أهل (العلم) <sup>(٣)</sup>.

وإذا كان العلماء مختلفين ولا تحلوا الحادثة المختلف فيها من أن يكون لله <sup>(٤)</sup> فيها نص <sup>(٥)</sup>، فإن كان ذلك، فالنص أولى أن يعمل به، وإن لم يكن (ذلك) <sup>(٦)</sup> فيها كان أحق من اعتماد المتعلم قوله في ذلك، وعول على اختياره فيه (مال) <sup>(٧)</sup> بن أس رحمة الله عليه، لأنه ممن <sup>(٨)</sup> ثبت له امرتان. صسط الآثار وحسن (الا) <sup>(٩)</sup> اختيار <sup>(١٠)</sup>، إذ كان لا يعدل في اختياراته عن طاهر كتاب الله <sup>(١١)</sup>، وسنة رسوله عليه السلام، واتفاق الأمة، وإجماع أهل المدينة.

وإجماعهم ينقسم (إلى) <sup>(١٢)</sup> ضربين:

أحدهما: استساط. الآخر: توقيف <sup>(١٣)</sup>.

(١) ما بين القوسين فيه بياض، وأتمته لظهور معناه.

(٢) بياض في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار كلمة.

(٣) بياض في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار كلمة، وأتمته عنماً على السياق.

(٤) قال تعالى ﴿ثُمَّ قَرَّصْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، وقال ﴿وَرَبَّتْ عَلَيْنَا الْكِتَابُ فَثَبَّثْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾.

وقال الشافعي ما روي بأحد مرارته: لا في كتاب الله من ندالة عليها شعاع العيب لا من القيم (٧٥)

وقال ابن تيمية في الاستقامة (٢١٧/٢) ومن أن تعود النصوص من يكون حيراً بها

وبدالاتها على الأحكام.

وانظر معارج لقول الحافظ حكيم (١٠/١).

(٥) ما بين القوسين فيه بياض بسبب الرطوبة، وأتمته لظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين فيه بياض بسبب الرطوبة، وأتمته لظهور معناه.

(٧) أحسن هذا على المهمش، لكن لا يظهر ما أحيل عليه بسبب عمية ترميم المخطوط.

(٨) أي حفظ الحديث وصطه، وحسن فقهه وفهمه. وهو كما قال رحمه الله.

(٩) بقر في الأصل، وأتمته اعتماداً على السياق.

(١٠) قال ابن القيم في إعلام الموقعين (٣٨٥/٢) عمل أهل المدينة وإجماعهم نوعان:

أحدهما ما كان من صريح النقل وحكاية، والثاني ما كان من طريق الاجتهاد والاستدلال.



فالضرب الأول: لا فرق بينهم (و) بين سائر أهل الأمصار فيه.  
وأما الضرب الثاني: المصاف إلى الـ (ت) قيف<sup>(١)</sup> (١) (٢) الذي يعول عليه،  
ويعترض على خسر الواحد به، نحو إسقاطهم الركاة في الـ (ح) حضرات<sup>(٣)</sup>،  
والآذان، والتكبير على الجائر<sup>(٤)</sup> وإحارة الوقوف، ومعاقبة<sup>(٥)</sup> الرجل المرأة<sup>(٦)</sup> إلى  
ثلث الدية<sup>(٧)</sup>.

(١) ما بين القوسين فيه بياض بسبب الرطوبة، وأتمته لظهور معناه.

(٢) بياض في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار ثلاثة أحرف

(٣) قال ابن القيم في حاشيته الس (٨٠/١) عن عمل أهل المدينة وعملهم بترك التحديد في  
أبناءه عمل بقني، خلقت عن سلف، فحرى محرى بقنيهم لصنع واند والأحاسس وترك أحد  
الركاة من الحضرات، وهذا هو الصحيح المحتج به من جماعتهم، دون ما طريقه لاجتهاد  
والاستدلال، فإنهم وعمرهم فيه سواء، وربما يرحح غيرهم عليهم، ويرجحوا هم على  
غيرهم، فأمل هذا الموضع.

(٤) أظنه يقصد الزيادة على أربع تكبيرات.

فقد قال ابن عبد البر في التمهيد (٣٤٠/٦) بعد أن حكى الخلاف في عدد التكبيرات على  
الجارة وما جمع عمر عليه ابنه أصبح وأنت، مع صحة المس في عن لبي<sup>عليه السلام</sup> أنه كرر  
أربعاً، وهو لعمل المستفيض بالمدينة، ومثل هذا يحتج به بالعمل، لأنه قل يوم أو جمعة لا  
وفيه حجارة، وعنه الجمهور وهم الحق وبالله التوفيق.

(٥) المعاقلة مفاعلة من العقل، وهو الدية.

قال ابن حجر في المتح (٢٤٦/١٢) قوله باب لعامة (بكر انقاف) جمع عاقل، وهو  
دافع الدية، وسميت الدية عقلاً نسبة بالنص، لأن الإبل كانت تعقل بعد ولي النفس، ثم  
كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية، ولو لم تكن إبلاً  
وعاقبة الرجل قراياته من قبل الأب وهم عصته وهم الذين كانوا يعقلون الإبل على باب  
ولي المقتول.

وتحمل المعاقلة الدية ثابت بالية، وأجمع أهل العلم على ذلك.

(٦) هذه الكلمة لا تظهر إلا قليلاً بسبب الرطوبة.

(٧) قال ابن رشد في بداية المجتهد (٣١٩/٢) واختلفوا في ديات الشجاج وأعصائها  
فقل جمهور فقهاء المدينة تساوي امرأة الرجل في عقدها من الشجاج والأعصاء إلى أن تلغ  
ثلث الدية، فإذا بلغت ثلث الدية عادت ديتها إلى نصف من دية الرجل، أعني دية  
أعصائها من أعصائه، مثال ذلك إن في كل أصع من صابعها عشرة من الإبل، وفي اثنين

وبما قضا في هذه المذكورات، وما كان في معناها (بأنه<sup>(١)</sup> توقيف استدلالا، كما يحكم لما عدا السعة التي لا نص فيها بحكم السعة (ال)مخصوص عليها استدلالا، لأن ما هذا وصفه ليس مما حدث، فيحتمل اجتماعهم (عد)يه<sup>(٢)</sup> بعد انقطاع التوقيف، ولا مما في إيجابه للعقل مدخل لا نظير له يرد (إليه)ه<sup>(٣)</sup>، فلم يبق إلا أن يكون اجتماعهم على ذلك توقيفا، ثم إذا عدم نص الكتاب و(الس)عة<sup>(٤)</sup>، واتفاق الأمة، و(حم)ع<sup>(٥)</sup> أهل المدينة<sup>(٦)</sup>، فرع إلى العبرة<sup>(٧)</sup>، وهي امت(حد)ان<sup>(٨)</sup> / الفزع (...)<sup>(٩)</sup> بما وجدت (...)<sup>(١٠)</sup> كان له حكمه، وما [ص ٤]

=سها عشرون. وفي ثلاثة ثلاثون، وفي أربعة عشرون

وبه قال مالك وأصحابه والليث بن سعد، ورواه مالك عن سعيد بن المسيب، وعن عروة بن الربير، وهو قول زيد بن ثابت، ومذهب عمر بن عبدالعزيز.

وقالت طائفة من دية جراحة المرأة مثل دية جراحة الرجل إلى الموصحة، ثم تكون دينها على النصف من دية الرجل، وهو الأشهر من قول ابن مسعود، وهو مروى عن عثمان، وبه قال شريح وجماعة.

وقال قوم من دية المرأة في جرحها وأضرارها على النصف من دية الرجل في قليل ذلك وكثيره، وهو قول علي رضي الله عنه، وروى ذلك عن ابن مسعود إلا أن الأشهر عنه ما ذكرناه أولا. وبهذا القول قال أبو حنيفة والشافعي والثوري.

(١) ما بين القوسين فيه يياص بسبب الرطوبة، وأتمته لظهور معناه.

(٢) ما بين القوسين فيه يياص بسبب الرطوبة، وأتمته لظهور معناه.

(٣) ما بين القوسين فيه يياص بسبب الرطوبة، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين فيه يياص بسبب الرطوبة، وأتمته لظهور معناه.

(٥) أذهب الحرم بعض حررها، وهي الحية والميم، والأمر فيها طاهر.

(٦) ذهب إلى حجية عمل أهل المدينة مالك وأصحابه، وحالفهم جماهير السلف والخلف.

انظر إرشاد الفحول (١٠٥) وإعلام الموقعين (٢/٣٨٠) والإحكام لابن حزم (٢/٢٢٢).

والإحكام للآمدي (٢/١٢٨).

(٧) أي الاعتبار، وهو النظر وإعمال الرأي.

(٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٩) بياص في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار كلمتين.

(١٠) محرم في الأصل بسبب الأرض بمقدار كلمة.

عد(ر) <sup>(١)</sup> فيه عنه خرج عن أن يكون محكوماً له بحكمه.  
فهذه جملة أصول العلم السمعية عنده رحمه الله، وهذا أحد الأحكام الشرعية  
التي لا يسع الراسخ أن يعدل عنها (و) أن يطلب الحق فيما سواها، ولا يجوز  
للمتعلم مع الإمكان أن يتعلم ما به الحاجة من غير حثتها، وقد ترد له رحمه الله  
بخصوص في حوادث عدل فيها عن (أ) أصول التي أصبنا:  
إما لحفاء العلة التي توجب الباء عليها، وتضطر إلى الرد إليها.  
أو لضرب من المصلحة، إذ كان من مذهبه رحمة الله عليه الحكم بالأصلح فيما  
لا يص فيه ما لم يجمع من ذلك ما يوجب الانقياد له <sup>(٢)</sup>، وإذا لا حائر عنده أن تعرى  
الحادثة من أن يكون لله <sup>(٣)</sup> فيها حكم.

وهذا الضرب من مسائله عسير مطيه، لأنه معمور مكنون في جب ما هو مهي  
منها على الأصول التي قد (ما) <sup>(٤)</sup> ذكرها، فإذا واحد كان نادراً، وكان المختار  
استعماله من ذلك ما هو أولى به على أصوله، وأمضى على مقدماته، وألبق بمعانيه  
وأعراضه، وإن أدى ذلك ( . . ) <sup>(٥)</sup> نص المسألة <sup>(٦)</sup> (رحم) أثورة <sup>(٧)</sup> عنه.  
لأن اتاع الأصل المتيقص صحته أولى من اتاع (ع) <sup>(٨)</sup> من القول، محتمل  
لوحوه الاحتمالات، قد تفرد بقله من يحوز عليه السهو والعلط.

- (١) ما بين القوسين به خرم، وأتمته لظهور معناه.
- (٢) قال الشوكاني في إرشاد المحول (٤٠٣) وقد احتفوا في القول بهذا على مذاهب.  
الأول مع التمسك بها مطلقاً، وإلى ذهب الجمهور.  
الثاني: الجواز مطلقاً، وهو المحكي عن مالك...
- وانظر الموفقات (٧٤/٣) والمستقصى (١٧٣) وروضة الناظر (١٦٩).
- (٣) ما بين القوسين فيه بياض قلل بسبب الرطوبة، وأتمته لظهور معناه.
- (٤) طمس في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار كلمة.
- (٥) هذه الكلمة أكلت الأرضة آخرها من أسفل.
- (٦) ما بين القوسين فيه حرم بسبب الأرضة، وأتمته لظهور معناه.
- (٧) ما بين القوسين به خرم، وأتمته لظهور معناه.



وهذا والله أعلم هو السبب الداعي إلى مخالفة بعض أصحابه له، لأنه ربما شاهد فتواه في الحادثة التي يسأل عنها فيحفظ جوابه فيها، ويقابل<sup>(١)</sup> السبب الذي تعلق بالحكم به، وخرج جوابه عليه، فإذا قابل به أصوله وقد قام به الدليل على صحته، ولم يمكنه الجمع بينهما على نكتة واحدة، لفقد السبب الذي لو اقترن به لما تعدر ذلك فيه، فرع إلى نص جوابه، واعتقده خلافاً من قوله فعول عليه، وجعله أصلاً يرد ما كان في معناه إليه، فيؤدي به ذلك إلى مخالفته<sup>(٢)</sup> فيما تفرع<sup>(٣)</sup> عنه، ثم قد تختلف القولان عنه في (المسألة<sup>(٤)</sup>) الواحدة اختلافاً (٥) / لا يمكن الجمع [ص ٥] (ب) بينهما، وعرضه في ذلك أحمر<sup>(٦)</sup>. السائل بوجه المسألة، وما يحور أن يكون مفرعاً على علتها.

إد عرض العالم فيما يرسمه من كتبه إفادة غيره، وربما حسنت الشبهة لبعضهم اتساع القبول الذي هو غير عدل<sup>(٧)</sup> عنده في باب الاعتقاد فيعتقده علماً وعملاً، فيكون ذلك دريعة إلى مخالفته فيما تفرغ من تلك المسألة ومما كان في معانها، وكل ذلك منهم رحمة الله عليهم، طلباً للحق، ورعة عن التقليد.

فهذا عبدالرحمن بن القاسم<sup>(٨)</sup>، وكان أحصأ (صح) بابه<sup>(٩)</sup> وأكثرهم اتساعاً

(١) هكذا يظهر هذه الكلمة، وقد أذهت الرطوبة معانها

(٢) ما بين القوسين فيه يخصص بسبب الرطوبة، وأتمته لظهور معناه

(٣) ما بين القوسين به خرم، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين فيه حرم بسبب الأرض، وأتمته لظهور معناه.

(٥) يتر في الأصل.

(٦) كلمة بها حرم في وسطها، تبدأ بحرف العين وتنتهي بحرف الراء أو الدال، أو ما أشبههما، وأتمتها كما ظهر لي.

(٧) هو عبدالرحمن بن القاسم أبو عبدالله العتقي المصري (ت ١٩١).

نرحمته في سير أعلام السلاء (١٢٠/٩) وتذكره لمعاط (٣٥٦/١) وطبقات الشيرازي

(١٥٥) ورتب مدرك (٢٤٤/٣) وشجرة النور (٥٨) وتهذيب الكمال (٣٤٤/١٧)

وتهذيب التهذيب (٢٢٧/٦) ووفات الأعيان (٣٦/٣) وغيرها

(٨) ما بين القوسين به خرم، وأتمته لظهور معناه.

لرأيه، وتقيداً له فيما أشكل عليه قد حالفه، وكان لا فوقه أحد عنده، ولم يستسهل تقيدده فيما قام له الدليل على صحة القول به<sup>(١)</sup>، غير أن خلافه له من نحو ما ذكرناه والله أعلم.

وقد صممت كتابي هذا أعبان المسائل التي احتنف فيها من كتاب المدونة دون ما سواه، وتوسّلت القول بالعدل بينهما في ذلك، بمقدار ما بلغه علمي وأثره فهمي، وأيدت قول كل واحد منهما بما يطاقه من كتاب الله وَعَلَيْكُمْ ومن سنة رسوله عليه السلام، أو من اتفاق الأمة أو (جماع)<sup>(٢)</sup> أهل المدينة، أو العبرة، أمثالاً لأمر الإمام الحكيم المستنصر بالله أمير المؤمنين<sup>(٣)</sup>، المؤتمر لأمر الله وَعَلَيْكُمْ فيما يحبه ويكرهه، وانتهى عما نهاه عنه فيما يأخذه ويتركه، والمؤثر رصاه فيما يقدمه ويؤخره، واختب سخطه فيما يورده ويصدره، والعامل بضاعته فيما يقضه ويرمه، والمعتصم بحمله فيما يحله ويعقده،<sup>(٤)</sup> وَمَنْ يَنْتَصِمِ ذَلِكَ فَقَدْ هَدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ [آل عمران الآية ١٠١] و(مفتاح)<sup>(٥)</sup> معالم التبريل، ومستقر دلائل التأويل، بحر علم لا يظماً وارده، وظود حتم<sup>(٦)</sup> لا تزول قواعده.

اسفرد بكل مأثورة شريفة، وفصيلة مبيمة لا يشركها<sup>(٧)</sup> أحد، ولا يباريه، ولا يطاوله ولا يجا<sup>(٨)</sup> (ريه). / [ص ٦]

(١) تأمل بعد ذلك الأوّل عن التقليد

(٢) حرم في الأصل، وأتمته اعتماداً على اسباق وعنى بقاد بعض الحروف

(٣) هو أبو العاصم الحكيم بن الناصر لدين الله عبد الرحمن بن محمد لأُموي (ت ٣٦٦)

انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٢٣٠/١٦) وشذرات الذهب (٥٥٢) وتاريخ علماء

الأندلس (١٥) وبداية والنهاية (٢٨٥/١١) وغيرها

(٤) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٢٣٠/١٦) كان حيد سيرة وغير تفصيلة

(٥) ما بين القوسين به حرم، وأتمته لظهور معناه.

(٦) أي جل حلم، انظر القاموس (٤٣١/١) والصحاح (٩٩/٢) والمصاب (٢٧١/٣)

(٧) ما بين القوسين به حرم، وأتمته لظهور معناه

(٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

قد عم الله <sup>(١)</sup> بفضله (...) <sup>(٢)</sup> بقاع أرضه، ووصل خير <sup>(٣)</sup> إلى الدني والقاصي من حقه، أطال الله بقاءه، وأحسن عن الإسلام وأهله جزاءه، وعصده (فيما) <sup>(٤)</sup> فنده منها بوفيقه وكفايته، حتى يال من أمانه أبعدا وأحلها، ومن همه أقصاها وأتمها.

وبعد هذا: فإني أسأل الله حس العود على تنفيذ أوامره، وتأدية حقوقه، واستفراغ اوسع والطاقة في طاعته، وبما يقع موافقته، ويكون كفوء <sup>(٥)</sup> نعمته ببطمه وقدرته.

وصلى الله على محمد نبيه.



(١) ما بين القوسين به ضم، وربما يكون الساقط: عدله أو بقده

(٢) ما بين القوسين به خرم، وأتمته لظهور معناه.

(٣) حرم في الأصل بسبب الأرضة بمقدار كلمة، وأتمته اعتمادا على السياق.

(٤) يقال هذا كفؤه وكفايته وكفه وكفؤه، انظر العاموس (١١٧/١).

## ذكر ما اختلف فيه مالك وابن القاسم في كتاب الطهارة من المدونة

### ١. (حكم حيض الحامل<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>

قال ابن القاسم: «قال مالك في الحامل - ترى الدم على حملها -: يس أول الحمل كآخره، إن رآته في أول حملها أمسكت عن الصلاة قدر ما يحتهد لها فيه وليس لذلك حدة».

وقال ابن القاسم: «إن رأت ذلك في ثلاثة أشهر أو نحوها، تركت الصلاة<sup>(٣)</sup> خمسة عشر يوماً ونحو ذلك، وإن جاوزت ستة أشهر من حملها ثم

(١) قال ابن رشد في بديه المجتهد (٣٨/١) اختلف ائمه قديماً حديثاً هل دم الذي ترى الحامل هو حيض أم استحاضة؟ فذهب مالك والشافعي في أصح قوالبه وغيرهما إلى أن الحامل تحيض، وذهب أبو حنيفة وأحمد والثوري وغيرهم إلى أن الحامل لا تحيض وأن الدم يظهر بها دم مساد وعنف، لا أن يصيبها الخلق فيبهم أحمره على أنه دم عرس وأن حكمه حكم حيض في معه الصلاة وغير ذلك من أحكامه وذكر ابن عبد البر في التمهيد (٨٦/١٦) أن مذهب مالك والشافعي ومالك والمصري أنه حيض

وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والحسن بن حي والأوزاعي يس بحيض، إنما هو استحاضة.

وذكر الدسوقي (١٦٩/١) أن المرأة إذا حاضت في شهر ٣ أو ٤ أو ٥ وأكثر لحض ٢٠ يوماً ومازاد فهو دم فساد.

وإن حاضت في ٧ فما فوق فأكثر الحيض ٣٠ يوماً.

وإن حاضت في السادس فظاهر المدونة إن له حكم ما فيها، وعند جميع شيوخ إفريقيا له حكم ما بعدها.

واظر الشرح الكبير (١٦٩/١) ومواهب الخليل (٣٦٩/١) ونفوس الفقيه (٣١)

(٢) هذا العنوان مني تسهيلاً وتيسيراً.

(٣) ما بين القوسين به خرم، وأتممته لظهور معناه.



رأته تركت الصلاة ما بينها وبين العشرين ونحو ذلك»<sup>(١)</sup>.  
قال أبو عبيد: «قد اختلفت الرواية عن مالك رحمة الله عليه في هذه المسألة،  
فروى عنه ابن عبد الحكم<sup>(٢)</sup> أنه قال في الحامل ترى الدم أنها تكف عن الصلاة قدر  
أيام حيضتها، ثم تستظهر<sup>(٣)</sup> بثلاث ثم تصلي». وهذه الرواية توجب التسوية بين حكم الحامل وغيرها في أقصى مدة ترك  
الصلاة عند رؤية الدم.

والمعنى الجامع بينهما قول الله تعالى: ﴿وَسْتَلُواكَ عَنِ الْمَجِيزِ قُلْ هُوَ أَدَى  
فَاعْتَرِلُوا لَيْسَاءَ فِي الْمَجِيزِ﴾ [الفقرة الآية ٢٢٢]، والمحيص كل دم ظهر من  
فرج حائض<sup>(٤)</sup> أو حامل لأن قوله: ﴿فَاعْتَرِلُوا لَيْسَاءَ﴾ [الفقرة الآية ٢٢٢]  
يوحي<sup>(٥)</sup> العموم في كل النساء/ حوائل كن أو حوامل

[ص ٧]

وإذا كان ذلك كذلك<sup>(٦)</sup>، فواجب على الحامل أن تكف عن الصلاة إذا رأت  
الدم، وأن تعتزل فيه حتى يقطع، أو يمضي له من الزمان ما يدل على أنه ليس  
بحيض، وهو أن يستمر بها الدم أكثر من خمسة عشر يوماً، فتكون مستحاضة،

(١) المدونة (١/٥٥٠٥٤)، وقد قدمت في التقديم التمهيد على أنني لا أهتم بذكر الفروق بين نقل  
المؤلف من نسخته من المدونة وبين المدونة المطبوعة.

(٢) هو أبو محمد عدله بن عبد الحكم بن أعين بن ليث العقيلي المصري مالكي (ت ٢١٤)  
نظر ترجمته في سير أعلام أسلاف (١٠/٢٢٠) والمخرج والتعديل (١٠٥/٥) وأبهر (١/٣٦٦)  
وترتيب المذاكر (٣/٣٦٣) واشتدات (١/٣٤) وشجرة السور (٥٩).

(٣) من الأهرري ومعنى الاستظهار في بؤنهم هذا الاحتياط والاستيثاق، لسان العرب (٤/٥٢٢).

(٤) ه بئر، وأتمته لظهور المعنى واعتماداً على السياق، ولأن المصنف سيكررها قريباً بنفس  
اللفظ.

والحائل هي كل من اعطع عنها الحمل لسة فأكثر، انظر لسان العرب (١١/١٨٩)

(٥) ما بين القوسين به بئر، وأتمته بظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين به بئر، وأتمته لظهور معناه.

وهذا على قوله الأول، وإليه ذهب ابن القاسم في اختياره الأول: إذا رأيت ادم في أول حملها.

فأما وجه قوله: في الاستظهار، فإنما هو مبني على الاحتياط، لتصلي قبل خمسة عشر يوماً التي هي أقصى مدة الحيض<sup>(١)</sup> [ص ٥]

لأن الأصل عنده في الحائض أن تترك الصلاة ما بينها وبين غاية (الم) حيض<sup>(٢)</sup>، واحتاط بها بأن تستظهر بثلاث، إذ ليس من عادة الحيض أن يتقل من خمسة إلى خمسة عشر، ولا أن يريد على أيامه المعهودة عثمها، وقد يحتهد أن يريد اليوم واليومين.

وإنما اقتصر على الثلاثة وجعلها حداً في الاستظهار، لأنها قد حدثت في كثير من الأحكام، من ذلك: الخيار في المصراة<sup>(٣)</sup>، لا عتار لن التصرية من غيره، فلما جعلت الثلاثة حداً في استبراء اللس المعتاد حروجه من اشاة ليفصل بها بينه وبين

(١) اختلف في تقدير أقل الحيض وأكثره، وكل ما ورد في الباب من أحاديث لا تصح قال بن رشد في بداية المجتهد (٣٦/١) اختلف العلماء في أكثر أيام الحيض وأقل أيام الطهر.

دروي عن مالك أن أكثر أيام الحيض خمسة عشر يوماً، وبه قال الشافعي.

وقال أبو حنيفة: أكثره عشرة أيام.

وأما أقل أيام الحيض فلا حد لها عند مالك ..

وقال الشافعي: أقله يوم وليلة.

وقال أبو حنيفة أقله ثلاثة أيام ... إلى آخر كلامه.

(٢) ما بين القوسين فيه نياض بسبب الرطوبة، وأتمته لظهور معناه.

(٣) رواه البخاري (٢٠٤٤) ومسلم (١٥٢٤) وأبو داود (٢٧٠/٣) وإسائي (٧/

٢٥٤.٢٥٣) والترمذي (١٢٥٢.١٢٥١) وابن ماجه (٧٥٣/٢) وأحمد (٢٧٣/٢)

وعمره) والدارمي (٢٥٥٣) والبيهقي (٣٢٠.٢٧٣/٥) وابن أبي شيبة (٢٩١/٧)

وعبدالرزاق (١٩٧/٨) والصحراوي (١٩.١٨.١٧/٤) والظريسي في الأوسط (٥١/٤) (٧/

٢٤٩) (٢٤٨/٨) عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ من اشترى عماً مصراة فاحتلبها، فإن

رصيها أمسكها. وإن مسحها فهي حلتها صاع من تمر.

اساذر خروجه منها، وكا(ن)<sup>(١)</sup> الحيض في النساء معتادا، والاستحاضة فيهن نادرا، وكان حكم دم الحيض مايا لحكم دم الاستحاضة، كما أن موجب حكم لن انتصرية محالف لموجب حكم اللين المعتاد وحب أن تكون الثلاثة حدا لمن رادت حيضتها على أيامها بين دم الحيض المعتاد وبين دم الاستحاضة، الذي هو بدر، ليقع بها الفصل بين حكم الدمين، كما وقع بها الفصل بين حكم اللينين (حت)ياصا<sup>(٢)</sup> للصلاة لتصلي قبل الخمسة عشر يوما، لأن العادات موصوعة على الاحتياط للصلاة، أن يترك في حال لا يتيقن أنها حال حيض.

[ص ٨]

وهذا القول أحوط، والأول أقيس، والله أعلم بالصواب.

وأما وجه ما رواه عنه ابن القاسم (م) من<sup>(٣)</sup> قوله:

«وليس أول الحمل كا(حر)ه<sup>(٤)</sup>» إن رأت الدم في أول حملها أمسكت عن الصلاة قدر ما يحتهد لها فيه، وليس لذلك حدة، فلأن حيض الحامل لما اختلفت فيه ضعف عبده التحديد في أقصى مدته، لأن التحديد طريقه البص والإجماع، فلما فقد في حيض الحامل، وحب التوقف عن تحديد عاينه، والمصير إلى الاجتهاد فيه، وأن تكون عاية المدة التي يحتهد لها في أول حمل أقصر منها في آخره. لأن (المشيمة)<sup>(٥)</sup> إذا قبلت الطقة اجتمعت وأمسكت الدم، ومسكته الخروح على حاري عادته، فكلما طال زمانه تمكن اجتماع الدم بسببه.

فإذا رأت الحامل الدم الذي لا يكر أنه دم حيض، كانت به حائضا في أول الحمل كان ذلك أو في آخره.

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) غير مقروءة تماما، وهكذا أثبتها حسن حمدوشي.

والمشيمة هي. التي يكون فيها الجنين داخل الرحم، راجع لسناد العرب (٣٣١/١٢).

فإن اتصل حروجه وجب أن يكون الرمان المجتهد لها في جعله أقصى مدة  
حيضها في آخر الحمل أطول منه في أوله.

واستعمال الاحتهاد في طلب الحق سائع في كل ما احتنف فيه.  
فهذا وجه رواية ابن القاسم عنه، وكنتا (ال)روايتين<sup>(١)</sup> لهما وجه سائع في  
النظر، وبالله التوفيق.

وأما وجه تحديد ابن القاسم في أول الحمل خمسة عشر يوماً وفي آخره عشرين  
يوماً، فلأن زمن الحمل مناسب للرمان الذي قبله، لخلو الرحم من اجتماع الدم  
فيها، فحكم للحامل في أول حملها بحكم الحائض في حال حيضها.  
ولما كان الدم في آخر الحمل قد ناهى اجتماعه في الرحم ولا بد له من رمان  
يحرح فيه، جعل العشرين يوماً حداً في ذلك.

فإن كان تحديده هذا من جهة النص، فطرق النص كتاب الله ﷻ، ومسة  
رسوله ﷺ، واجتماع أمته، وليس في شيء منها ما يدل على التحديد في ذلك.  
وإن كان من جهة الالاجتهاد، فإن احتجاده لا يكون عاراً<sup>(٢)</sup> عني  
[ص ٩] (احتج) باد<sup>(٣)</sup> غيره، وقول مالك رحمه الله/ في ذلك أولى بالنص (صواب عدي،  
والله أعلم.



(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) أي ميراثاً لا اجتهد غيره. قال صاحب لسان العرب (١٨/٩) وغير المتاع والدرهم يعبرها  
بنظر كم وزنها وما هي، وعبرها وزنها ديناراً ديناراً.

(٣) ما بين القوسين به خرم، وأتمته لظهور معناه.

## ذكر خلافه له في كتاب الصلاة

٢- (حكم الصلاة خلف أهل الأهواء والبدع<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>.

«قال ابن القاسم: وسر (ألت مالكا عن الصلاة)<sup>(٣)</sup> حلف الإمام القدري<sup>(٤)</sup>»

(١) قال أبو مصعب، سمعت مالك بن أنس يقول لا يصلي حلف القدريه رواه للالكاني (٨٨/٤)، والعريبي في القدر (١٥٥) قال حدثنا إسماعيل بن أبو مصعب به . وعن ابن وهب عن مالك سمعه، وسئل عن الصلاة خلف أهل البدع لقدريه، قال مالك ولا أرى أن يصلي خلفهم، قال وسمعت وسئل عن الصلاة خلف أهل البدع، فقال لا، وبه روى ابن وهب (٢٥٧/٢) والخطيب في الكفاية (١٥٢)

. وقال محمد العتيبي (الموفى سنة ٢٥٥) في المستحرجة وسئل مالك عن بدعية، فقال قوم سوء فلا تعاسوهم، قبل ولا يصلي وراءهم؟ قال نعم. (٣٨٠/١٦) شرح مستحرجة بيان وحصيل (ابن رشد)، ورواه ابن أبي ريم في أصول السنة (٣٠٥)، من طريق العتيبي عن مسنون عن أشهب.

. وقال العتيبي في المستحرجة (٤٤٣/١)، السان والتحصيل) وسئل عن الصلاة خلف الإصافة والبواصية، فقال ما أحبه، فعيل له فالتكى معهم في بلادهم؟ فقال برئ ذلك أحب إلي. انظر تفسير القرطبي (٣٥٦/١).

وذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء (٦٨/٨) عن ابن وهب عن مالك وسئل عن الصلاة خلف أهل البدع لقدريه وغيرهم، فقال لا أرى أن يصلي خلفهم، قبل الجمعة؟ قال إن الجمعة فريضة، وقد يدكر عن الرجل الشيء وليس هو عنه، فليل له أرايت يا استيفت أو يعني من أتق به أليس لا أصلي الجمعة خلفه؟ قال إن استيفت، كأنه يقول إن لم يستيف ذلك فهو في سعة من الصلاة خلفه

. وذكر الذهبي في السير (٦٨/٨) أن مالكا سئل عن الصلاة خلف أهل البدع لقدريه وغيرهم، فقال: لا أرى أن يصلي خلفهم.

. ونقل من تيسر في الفتاوى (١٢٥/١٣) عن مالك أنه يرد شهادة أهل الأهواء والصلاة خلفهم.

(٢) هذا العنوان مني تسهيلا وتيسيرا.

(٣) سقط للناسخ هذا من الأصل.

(٤) لقدريه فرقة من أهل البدع ظهرت على يد معبدالجهمي (الموفى سنة ٩٠) في آخر عصر الصحابة بعد موت معاوية في أثناء المائة الأولى من ربيع وعبدانك، ولهذا تكلم فيها آخر الصحابة موت كاس عمر وابن عباس وجابر ووائله، وغيرهم، ثم تلقف دعوة معبد: =



ومن حرى محررا(هـ)م من أهل الأهواء، فقال: إن استيقنت فلا تصل حنفهم قلت. ولا الجمعة؟ قال. ولا الجمعة، وأرى إن كنت تحافه على نفسك أن تصلي معهم، وتعيد لها ظهرا.

قال ابن القاسم: ورأيت إدا قيل له في إعادة الصلاة حلف أهل البدع يقف ولا يحسب.

قال ابن القاسم: «وأرى عليه الإعادة في الوقت»<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيد: أما إيجاب مالك الإعادة على من صلى حلف الإمام القدري ومن حرى محرراهم من أهل الأهواء، فلأن القدري عده الذي يقول إن الله سبحانه لا يعلم الشيء حتى يكون. تعالى الله عن هذا علوا كبيرا، ومعتقد هذا حلال الدم، إلا أن يتوب، فهو في معنى الكافر الذي لا تجوز الصلاة خلفه اتفاقا، ومن صلى خلفه أعاد الصلاة أبدا، لأن الأمة اجتمعت على أن الله <sup>عز وجل</sup> عالم بالأشياء قبل كونها، وإجماعهم حق لا ريب فيه، ومن فارق الحق المقصوع على<sup>(٢)</sup> (حج)يته<sup>(٣)</sup> فهو كافر، وعلى ذلك دلالة واضحة ليس هذا موضع احتلالها.

فأما كل متدين بدعة مسخوطة توجب تفسيقه، وتأخيرها عن مراتب أهل الفضل والدين، فلا يحور عدي أن يكون إماما راتبا لدي الفضل والدين، بقصد مرتبة عن مرتبة من يأتى به، ومن صلى خلفه منهم أعاد الصلاة أبدا، لأن الإمامة حال فاضلة فلا يستحقها، ولا يقوم بها إلا أهل الفضل والدين والفاسق يس من أهله، لخروجه ببدعته المسخوطة عنهما.

عيلان اندمشقي، الذي قتل مصلوبا على يد هشام بن عبد الملك

ولم يصير لتقديرية سلطان حتى ظهرت المنعرة وست أراهم في تقدر، فصارت تعرف بها، وكاد القسرية الأوائل يتكلمون في أعمال العاد والضاعة والمعصية والإيمان والعقود ونحوها راجع مهاج السنة (١٤٠/٣) وأصول الدين للعددي (٣٣٥) وكتبي العقيدة الميسرة.

(١) المدونة (٨٤/١).

(٢) أذهب الحرم بعضها.

(٣) ما بين القوسين به بتره وأتمته لظهور معناه.

فإن قيل: إن الصلاة فعل طاعة، والمبتدع مأمور بها، ومتواعد على تركها، فوجب أن يؤتم به فيها.

قيل: ليس كل مأمور بفعل طاعة بجور أن يؤتم به (١) إذا (٢) فعلها، ألا ترى أن الأمي الدي (٣) لا يحسن قراءة شيء من القرآن، مأمور بالصلاة ومثاب على فعلها، ومتواعد على تركها، وقد اتفقت الأمة على أنه لا يحور أن (يأتم) (٤) به في صلاته من يحسن شيئاً من القرآن لقصاص مرتته عن مرتبة من يأتم به. وكذلك أهل الفصل والدين، لا يحور لهم أن يأتموا بمن تدع، لنقصان مرتته عن مراتبهم، والله أعلم.

وأما قول ابن القاسم: ورأيت مالكا إذا قيل له في إعادة الصلاة حلف أهل البدع يقف ولا يحيب، فيحمل أن تكون البدع التي توقف مالك عن الجواب في إعادة الصلاة حلف أهلها، مما قد اختلف في تصديق مبتدعها، لأن البدعة قد تقع على ما يوجب تصديق المبتدع، وعلى ما لا يوجب مما قد يعاب عليه، وقد يحمد عليه، قال الله ﷻ: ﴿وَرَهَابِيَّةً اتَّذَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ [الحديد. الآية ٢٧]، فدمهم على ترك رعائتها، ولم يعهم بانتداعها، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قيام شهر رمضان: «نعمت البدعة هذه، والتي ينأمون عنها أفضل» (٥) فسمها بدعة وهي قرينة (٦)

فإذا كان هذا الاحتمال سائعا في اللسان، فالوجه في توقف مالك عن الجواب

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) بتر في الأصل، وأتمته اعتماداً على السياق.

(٤) رواه البخاري (١٩٠٦) والبيهقي (٤٩٣/٢) وابن حزيمة (١٥٥/٢) وعبد الرارقي (٤/

٢٥٨) عن عمرو بن عبد الرحمن بن عبد القاري عن عمر.

(٥) قلت أطلق عليها عمر بدعة من حيث اللغة، لأن النبي ﷺ صلاها، ثم تركها خشية أن تعرض عليهم، فمن ذلك العهد وعهد أبي بكر وصدر من خلافة عمر، ثم صلاها الدس في خلافة عمر، فصارت كالشيء المحدث، ولهذا قال عمر ما قال

في إعادة الصلاة حلف أهل البدع من نحو ما ذكرته، بدلالة تصريحه<sup>(١)</sup> بإعادة الصلاة حلف القدرية، ومن حرى محراهم من أهل الأهواء، والله أعلم.  
وأما اختيار ابن القاسم في إيجاب الإعادة في الوقت، فوجهه: أن إعادة الصلاة حلف الفاسق مما اختلف فيه أهل العلم، فاستحب للمسلم<sup>(٢)</sup> أن يعيد في الوقت، لأنني بالصلاة على أتم ما صلاحها، ويستدرك فضل ذلك من<sup>(٣)</sup> فرض الوقت<sup>(٤)</sup>.

[ص ١٩] والقياس عندي إن كل من صلى حلف<sup>(٥)</sup> متدين بدعة<sup>(٦)</sup> مسحوفة، أن يعيد الصلاة أبدأ، لأنه قد وضع<sup>(٧)</sup> في غير موضعه، لأن للدي افتراض عليه: ألا يأتى بفاسق معلن الفسق، إذ غير معقول أن يكون من أمر بالأحد على يديه، واختول بيه وبين ما يهم به<sup>(٨)</sup>.

والمسلمون يحدون إلى معه من ذلك سبيلا، وإذا كان كذلك، فواجب على كل من علق فرضه من هذا وصفه، أن يعيده أبدأ، لأنه قد أحدث في الدين ما ليس منه، وقد قال النبي ﷺ: «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد»<sup>(٩)</sup> وإذا كان فعله مردودا، فالإعادة واجبة عليه، والله أعلم.

- (١) في الأصل: تسريحه، وهو خطأ.
- (٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٤) قال ابن عوف في التاج والإكليل (٢/٩٩) ولعرق بين ذلك أن الذي صلى نقاة صلى على أن يعيد، ومن صلى على أن يعد لا تجزئه الأولى.
- وأما الذي وقف فيه مالك فقد قصد الانضمام به على أن هذا فرضه ولا يعيد، فاصواب أنه تجزئه.
- (٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٦) بياض في الأصل وأتمته لأن المصنف ذكره قريبا بهذا اللفظ.
- (٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٨) رواه البخاري (١٧١٧) ومسلم (١٧١٧) وأبو داود (٤٦٠٦) وابن ماجه (٧/١) وأحمد (٢٤٠/٦) وابن حبان (٢٠٩٠٧/١) والدارقطني (٢٢٥/٤)
- ورواه مسلم (١٧١٨) وأحمد (١٤٦/٦) والدارقطني (٢٢٧/٤) عن عائشة =

### ٣- (حكم سجود التلاوة بغير طهارة<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>.

«قال ابن القاسم: كان مالك يهيئ أن يقرأ السجدة على غير وضوء، وفي الساعات التي ينهي عن الصلاة فيها.

قال ابن القاسم: وأنا أرى أنه لا شيء عليه.<sup>(٣)</sup>»

قال أبو عبيد رحمه الله: أما بهيه عن قراءة السجدة على غير وضوء، وفي الساعات التي ينهي عن الصلاة فيها، فلأن السجدة صلاة<sup>(٤)</sup>، والصلاة لا تجوز بغير وضوء، لأن السي<sup>(٥)</sup> قال: «لا يقبل الله صلاة بغير طهوره»<sup>(٦)</sup> ولا يسجد بعد

«مرفوعاً بلفظ: كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد.

(١) روى إسنهني (١٠١/١) لإسناد صحيح كما في فتح (٥٥٤/٢) عن أبيث عن مرفوع عن بن عمر قال: لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر.

وأخرج بن أبي شيبة (٣٧٥/١) بسند صحيح عن الشعبي قال في رجل يقرأ لسجدة وهو على غير وضوء قال: يسجد حيث كان وجهه

وأخرجه يصف (٣٧٦/١) بسند حسن كما في الفتح (٥٥٤/٢) عن أبي عبد الرحمن اسلمي أنه كان يقرأ سجدة ثم يسلم وهو على غير وضوء، إلى غير مثله وهو ثماني يومين، ومسن البحري بخوار بسجود المشركون مع مسلمين، ونشر كون حسن ليس له وضوء وأكثر خصوصاً ذلك على أن الصلوة شرعاً، انظر اسح والإكس (٦٠/٢) طعة دار الفكر (٢٦٠). طعة دار الكتب العلمية) والشرح الكبير (٣٠٦/١) وحاشية العدوي (١/٢٦٠) وشرح زروق وابن ناجي على الرسالة (٢٣٨/١).

(٢) هذا العنوان مني تسهيلاً وتبييناً.

(٣) المدونة (١١١/١).

(٤) قال نصهني في سنن اسلام (٤٠٣/١) قلت والأصل أنه لا يشترط الطهارة إلا بدليل، وأدلة وجوب الطهارة وردت للصلاة، وسجدة لا تسمى صلاة

(٥) روه مسلم (٢٢٤) والرمذي (١) وابن ماجه (٢٧٢) وأحمد (١٣٠٥٧٠١٣٩٠١٩/٢) وابن جرير (٨) وأبو يعلى (٥٦٧٧) (٥٧٥٠) والبيهقي (٤٢/١) والطبري في الكبير (٣٣١/١٢) والأوسط (٢٢٩٢) عن ابن عمر.

وروى البحري (٦٥٥٤٠١٣٥) ومسلم (٢٢٥) وأبو داود (٦٠) والرمذي (٧٦) وأحمد (٣١٨) وابن جرير (١١) والبيهقي (١١٧/١) عن أبي هريرة مرفوعاً لا يقبل لله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ. وفي الباب عن أبي النخيع بن أسامة عن أبيه عبد صحت نس.

الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تعرب، لأنها نافلة، وقد بهى  
السي السبيل عن التعل في هاتين الساعتين<sup>(١)</sup>.

وقال ابن عمر رحمه الله: وكان السي رضي الله عنه وأبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم لا  
يسجدون السجدة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، رواه أبو داود عن  
عبد الله (س)<sup>(٢)</sup> الصباح قال ما أبو بحر قال ما ثابث بن عمار قال ما أبو تيممة  
الهمجيمي عن ابن عمر فذكره<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخاري (٥٦٣.٥٥٩) ومسلم (٨٢٥) وابن ماجة (١٢٤٨) وأحمد (٥٢٩/٢) وابن  
حرية (١٢٧٥) وابن حبان (١٥٤٣-١٥٤٤) والبيهقي (٤٦٢/٢) عن أبي هريرة أن  
رسول الله ﷺ بهى عن الصلاة بعد العصر حتى تعرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح  
حتى تطلع الشمس.

وفي نساب عن عمر عند مسلم (٨٢٦) وأبي داود (١٢٧٦) والترمذي (١٨٣) وابن ماجة  
(١٢٥٠) وأحمد (٥٠٠.٣٩.٢٠.١٨/١) والبيهقي (٤٥١/٢)  
وعن أبي سعيد، حرجه البخاري (٥٦١.١١٣٩.١٧٦٥.١٨٩٣) ومسلم (٨٢٧) وابن  
ماجة (١٢٤٩) وأحمد (٩٥.٧١.٦٧.٥٩.٤٥.٧/٣) وغيرهم.  
وعن ابن عمر حرجه البخاري (٥٦٤.٥٦٠) ومسلم (٨٢٨). وابن حرية (١٢٧٣) وابن  
حبان (١٥٤٥) وغيرهم.

(٢) بتر في الأصل، وأتمته اعتمادًا على السياق.

(٣) رواه أبو داود (١٤١٥) والبيهقي (٣٢٦/٢) وغيرهم. وفي سنده أبو بحر وهو  
عبد الرحمن بن عثمان بن أمة التميمي البكري البصري  
ضعفه يحيى بن معين وعلي بن المديني وأبو داود والنسائي وابن حبان وأبو حاتم وغيرهم  
ووثقه العجلي.

واختلف فيه قول أحمد والصحاح أنه ضعف لكثرة من تكلم فيه، والله أعلم  
وشيعه ثابت بن عمار وهو الخنفي أبو مالك البصري.  
قال أحمد: ليس به بأس.

وقال الدارقطني وابن معين: ثقة.

وقال أبو حاتم: ليس عندي بالمتين.

وفان النسائي. لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات.

قلت. وأبو حاتم متشدد، فالرجل صدوق على أقل الأحوال.



فأما قول ابن القاسم: وأنا أرى أنه لا شيء عليه، فإن كان قوله. لا شيء عليه  
معنى لا حرج عليه إذا سجد (هـ) (١) على غير وضوء، وهي الساعات التي كان [ص ١٢]  
السي <sup>عليه السلام</sup> لا يسجد فيها، فما أثبت من موافقة الحرج، وكيف لا يحرج من لم  
يتأس برسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>، وفيه الأسوة الحسنة.

وإن كان أراد بذلك لا سجود عليه، فقد روى عبيد الله بن عمر عن نافع، عن  
ابن عمر أنه قال. «كان رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> يقرأ عليها السورة في غير الصلاة فيسجد  
ويسجد معه، حتى لا يجد أحدا مكانا يوضع جبهته» (٢).  
أفيحور لأحد (سـ) (٣) أن يرعب عن فعل فعله رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> وامتنه أصحابه  
رحمة الله عليهم والمسلمون هلم جرا.

وقول مالك أولى بالصواب عندي في ذلك، والله أعلم.



(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.  
(٢) رواد البحاري (١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٩) وأبو داود (١٧/٢) والبيهقي (٣٢٣/٢) جميعا  
من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر به.  
(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

٤- (حكم من تذكر صلاة وهو في صلاة<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>.

« قال ابن القاسم. قال مالك فمن ذكر صلاة نسيها وهو في صلاة مكتوبة أنه إذا كان وحده فدكرها بعدما صلى من هذه التي هو فيها ركعة فيصنف إليها أخرى ثم ليقطع، وإذا دكرها بعدما صلى ثلاث ركعات فليصنف إليها رابعة ثم ليقطع.

(١) قال ابن شرف في الشرح والإكشاف (١٠/٢)، (در العكر) (٢/٢٧٩). در الكتب العلمية) بعد بقية كلام مالك وسماه الذي ذكره في هذه المسألة من ابن يونس ولدي بمارري إن دكرها بعد أن عقد ركعة، فإن كنت لصلاة رابعة على شأية أصاف ركعة أخرى بهذه الركعة التي عقدت، لأن عقد ركعة يؤكد حرمة لصلاة والخروج من الصلاة على ركعة لا يحسن فأمر بالتمادي إلى صورة النعل وهو ركعتان.

وإن كنت الصلاة ثالثة فصلاة نصبح مفتتحي إطلافاً بروايت أنها كسائر الصلوات. وقال بعض لأشباح مفتتحي خبر من القاسم في الرواية أن يضع بعد ثلاث بيؤثر ذكر المسببة في مع الإكشاف أن يضع في يصح بعد ركعة ليؤثر أيضاً ذكر المسببة في مع الإكشاف.

قال ابن عساكر في كافي (٥٤/٢) فإن دكرها وهو في صلاة انهدمت عليه، فإن دكرها في صلاة فد صلى بها ركعتين سلم من ركعة، وإن كان مأمراً انهدمت عليه وبطلت على من خلفه، هذا هو الظاهر من مذهب مالك.

ويشهد هذا عند أهل سمر من أصحابه كذلك، لأن قوله فيمن ذكر صلاة في صلاة فد صلى بها ركعة أنه يصنف إليها أخرى ويسلم، ولو دكرها في صلاة فد صلى بها ثلاث ركعات أصاف إليها رابعة ويسلم، وصاربت باعلة غير فاسدة، ولو انهدمت عليه كما دكروا وبطلت لم يؤمر بأن يصنف إليها ركعة أخرى، كما لو أحدث بعد عقد ركعة لم يصنف إليها أخرى.

ويذكر عن ذلك أيضاً من مذهبه قوله فيمن ذكر صلوات كثيرة أكثر من صلاة يوم وليلة، وهو في صلاة إنها لا يهدم عليه وهي صحيحة له بتمادي فيها، وتجريه من فرصة ثم يقضي بعد ما ذكر. انتهى.

وانظر حكاية الخلاف في تفسير القرصبي (١٨٠/١١) والتمهيد لابن عبد البر (٤٠٣/٦).

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

وقال ابن القاسم: يقطع (ب) د<sup>(١)</sup> ثلاث ركعات أحب إلي فيصلي لني سبي  
ثم يعيد التي قطع<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عبيد: قد اختلف قول مالك في هذه المسألة، فروى عنه ابن القاسم أنه قد  
كان مرة يقور. يقطع، وإن ذكر ذلك بعد أن صلى ركعة.

وإنما وحب على إذا كر صلاة سبها في الحال التي يصلي فيها أو يقطع ما هو  
فيه، لأن ترتيب الصلوات عنده فرص مع الذكر، وبقاء الوقت، بدلالة اتفاق  
الجميع على أنه لا يحور تقديم العصر على الظهر في أول وقت الظهر، فلما كان  
لترتيب فرص مع بقاء الوقت، وكان (و) (فت)<sup>(٣)</sup> الصلاة لني سبي هو الوقت الذي  
ذكره فيه لا يحور له تأخيرها عنه، بدلالة<sup>(٤)</sup> قول النبي ﷺ «من نسي صلاة أو نام  
عنها فليصلها إذا (ذكر) (رها) لا كفارة له (لا)»<sup>(٥)</sup> (د) «ث<sup>(٦)</sup>»، وحب أن تصل [ص ١٣]  
عليه (لص) صلاة التي هو فيها، لأنه وضعها في غير موضعها، لأنها ما احتسبها في  
الوقت، و(ك) است<sup>(٧)</sup> إحداهما مبدأة في الترتيب، وهي التي سبي وحب أن تبدأ  
في القضاء، وإذا وحب عليه أن يقطع ما هو فيه، وحب عليه ألا يصرف منه إلا  
على شفع.

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) المدونة (١٢٩/١).

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) سقطت الألف من هذه الكلمة بسبب الأرضة.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) روى البحار (٥٧٢) ومسلم (٦٨٤) وأبو داود (٤٤٢) وإسائي (٦١٢) وترمذي

(١٧٨) وابن ماجه (٦٩٦) وأحمد (١٠٠/٣) (٢٦٩.٢٤٣٢٨٢.٢٦٧) وابن حريه

(٩٩٣) وابن حبان (١٥٥٦) والنسائي (٤٦٦/١) وابن أبي شبة (٢٨١/٧) وأبو يعين

في مسحرج (١٥٣٦.١٥٣٧.١٥٣٨) وأبو عوانة (١١٤٢) وأبو يعين

(٣١٧٧.٣١٠٩.٢٨٥٦.٢٨٥٤).

وفي باب عن أبي هريرة وأبي قتادة ومرة وأبي بكر وغيرهم

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

لأنه إذا صل أن يوجب له عن فرضه صارت نافلة، والدولة لا تكون إلا مشي. لأن  
الشيء المشي قال: «صلاة الليل والنهار مشي مشي»<sup>(١)</sup>

فإذا ذكر ذلك بعد أن رفع رأسه من الركعة الثالثة أتمها أربعاً، لأن من أهل العلم  
من يرى أن تصلي النافلة<sup>(٢)</sup> أربع ركعات فوجب عليه أن يتمها ليصرف على  
شفع، ولا يحرج<sup>(٣)</sup> بذلك عن صلاة النافلة عند بعض العلماء، هذا وجه القول  
الأول.

وأما وجه قوله: إنه يقطع وإن ذكر ذلك بعد أن صلى ركعة، فلأن الصلاة التي  
انقضت عليه إنما دخل فيها نية الفرض، فإذا انتقص فرضه نكح الفرض المبدأ  
قبله لم ينقلب نافلة، لأن أواخر أعمال العبادات مهي على أوائلها.

فإذا تحرم المصلي بصلاة ثم طرأ عليه ما يقصها، وجب أن تنقض في الوقت

(١) روه السحاري (١٠٨٦٩٥٠٠٩٤٦٠٤٦١٠٤٦٠) ومسلم (٧٤٩) وأبو داود  
(١٤٢١٠١٣٢٦) وبنسائي (١٦٦٧) وما بعد) وسرمدي (٤٣٧) وابن ماجه  
(١٣١٩٠١١٧٥) وأحمد (٤٠٣٠١٠/٢) وغيرهما) والخسدي (٦٢٨) وابن حريمة  
(١١١٠١٠٧٢) وابن حبان (٢٦٢٣٠٢٤٢٦) والدارمي (١٥٨٤٠١٤٥٩) والبيهقي (٢/٢)  
٢١/٣٠٤٨٦ وما بعد) وابن أبي شبة (٣١٢/٧٠٧٤/٢) وأصحابي (٢٧٨/١) وعبد الرارق  
(٢٩٢٨/٣) وأبو يعنى (٥٤٩٤٠٥٤٣١٠٢٦٢٣) وغيرهما) ولطبراني في الكبير (١٢/١)  
٣٩٦٠٣١٣٠٣٠٣٠٢٧٥) والأوسط (٩٤٠٠٧٥٨٧٩٠٧٦) وغيرهما) عن ابن عمر مرفوعاً  
بلفظ: صلاة الليل مشي مشي.

وأما باللفظ الذي ذكره المصنف، أي بزيادة (والنهار)، فخرجه أبو داود (١٢٩٥)  
وسرمدي (٥٩٧) وبنسائي (١٦٦٦) وابن ماجه (١٣٢٢) وأحمد (٢٦/٢) وابن أبي  
شبة (٧٤/٢) وأصحابي (٣٣٤/١) والدارمي (١٤٥٨) والطحاوي (١٩٣٢) والبيهقي  
(٤٨٧/٢) والدارقطني (٤١٧/١) وابن حريمة (١٢١٠) وابن الجارود (٢٧٨) وابن حبان  
(٢٤٩٤٠٢٤٨٣٠٢٤٨٢٠٢٤٥٣) عن ابن عمر.

نكر صعب زيادة "واشهر" أحمد وابن معين وبنسائي والدارقطني وغيرهم، انظر الجوهري  
الحقي (٤٨٧/٢) (٤٨٨) والتمهيد (١٨٥/١٣) والفتح لابن رجب (٩٩٠٩٨/٩).

(٢) تكررت هذه الكلمة في الأصل.

(٣) تكررت هذه الكلمة في الأصل.

الذي طرأ عليه الحدث الموجب لذلك، وإذا انتقصت بطل أن يوب له ع(س)<sup>(١)</sup> فرضه أو نافلته.

وكلا القولين له وجه سائغ في الطر، فاعلمه والله التوفيق.  
وأما وجه استحباب ابن القاسم أن يقطع بعد ثلاث، فلأن أصل النافلة ركعتان، وما راد عليهما فليس منها فاستحب له أن يقطع لأنه ليس وراء (الر) كعتين<sup>(٢)</sup> شيء من النافلة يمضي عليه.

وقد كان لهذا الذي استحب به وجه سائغ<sup>(٣)</sup> في الطر لولا قوله في النافلة. «إذا صلاها ساهيا ثلاث ركعات أنه يصيب إليها ر(كعة)<sup>(٤)</sup> رابعة ويسجد لسهو قبل السلام».

فإذا كان هذا الفرص استقص عبده يقلب نافلة، فيلزمه أن يحكم له بحكم ساقطة في ألا يصرف عنه (إلا)<sup>(٥)</sup> على شفع، والله أعلم.

[ص ١٤]



(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به حرم، ولا يظهر إلا الجزء العلوي من العين، فتدبرها كما ذكرت



## ذكر خلافه له في كتاب الزكاة

٥- (حكم زكاة الإبل إذا زادت على مائة واحد وعشرين<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القاسم: قال مالك في الإبل إذا زادت واحدة على عشرين ومائة أن الساعي باختيار: إن شاء أحد منها ثلاث سيات لثوب وإن شاء أحد حققتين.

وقال ابن القاسم: كان ابن شهاب<sup>(٣)</sup> يقول: إذا زادت إبل على عشرين ومائة

(١) قال ابن عمر في التمهيد (١٣٨/٢٠) يؤد كذب إحدى وعشرين ومائة فهذا موضع اختلاف بين علماء وكل ما قدمت لك إجماع لا خلاف فيه

وأما خلافه في هذا موضع فإن مالكاً قال إذا زادت إبل على عشرين ومائة واحدة فلتصدق بالخدر إن شاء أحد ثلاث سيات لثوب، وإن شاء أحد حققتين

قال ابن القاسم: وإن ابن شهاب إذا زادت واحدة على عشرين ومائة ففيها ثلاث سيات لثوب، أي: سبع ثلاثين ومائة فيكون فيها حدة وإحدى سيات

قال ابن القاسم: يتفق بين شهاب ومالك في هذا، ويختلف فيما بين واحد وعشرين ومائة إلى تسع وعشرين ومائة.

قال ابن القاسم: ورأى علي قول ابن شهاب.

وذكر من حجب أن عبد العزيز بن أبي سلمة وعبد العزيز بن أبي حازم ومن ديار يقولون: ثوب مالك بن الساعي محير إذا زادت الإبل على عشرين ومائة في حققتين أو ثلاث سيات لثوب كما قال مالك.

وذكر أن المعيرة شرومي كان يقول: إذا زادت إبل على عشرين ومائة ففيها حققتان لا غير إلى ثلاثين ومائة وليس الساعي في ذلك محيراً.

قال: وأحد عبد الله بن الماحشور يقول المعيرة في ذلك تنهى

ورجع شرح كبير مع حاشية الدسوقي (٤٣٤/١) وشرح برقي على الموطأ (١٢/١٥٣) وموهب الخليل (٢٥٩/٢) وحاشية العدوي على كذب القاصد الراسي (٥٠١/١)

(٢) هذا العواد مني، وليس من المؤلف.

(٣) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهري (ت ١٢٤).

انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٣٢٦/٥) وأخرج ومعدني (٧١/٨) وتاريخ الكبير (٢٢٠/١) وذكره الخطيب (١٠٨/١) وتهذيب الكمال (٤١٩/٢٦) وتهذيب التهذيب (٣٩٥/٩).

واحدة، ففيها ثلاث سات لبون إلى أن تبيع ثلاثين ومائة.

قال ابن القاسم: ورأى على قول ابن شهاب<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيد رحمه الله: أما وجه قول مالك في جعل الساعي باختيار بين حقتين وثلاث سات لبون إذا رادت الإبل واحدة على عشرين ومائة، فلأن الساعي لا يملك ما قال: «إذا زادت الإبل على عشرين ومائة ففي كل أربعين نت لبون وفي كل خمسين حقة»<sup>(٢)</sup>، احتمل أن يكون أراد ريادة الواحدة وهي أقل ما يقع عليه الاسم، واحتمل أن يكون أراد الريادة التي تعبر حكم الركاة ونقدها من حال إلى حال.

فلما كان هذا الاحتمال سائعا، جعل الخيار إلى الساعي في أحد ما يؤد (ي)<sup>(٣)</sup> (ج) جهاده<sup>(٤)</sup> إليه.

فإن أداه جهاده إلى أحد الحقتين، حار له أحدهما، وكذلك إن أداه إلى الثلاث بنات لبون.

وإنما سوغه الاجتهاد في ذلك، لأن النص يحتمل التأويل، وكل نص محتمل التأويل فالاجتهاد فيه سائع، فاعلم ذلك، وبالله التوفيق.

وأما وجه قول ابن شهاب الذي اختاره ابن القاسم، فلأن أصل العادات لما كانت مسية على الاحتياط، وكان اسم الريادة يقع على الواحد، كان من الاحتياط لركاة أن يتغير الحكم في العشرين ومائة، إذا رادت واحدة لحصول الريادة فيها

---

(١) المدونة (٣٠٧/٢).

(٢) روى البخاري (١٣٨٦) وأبو داود (١٥٦٧) والسنائي (١٨/٥) وأحمد (١١/١) وابن خارود (٩٤) وابن حزيمة (٢٢٦١) وابن حبان (٣٢٦٦) والحاكم (١٤٤١) والبيهقي (٤/٨٦٨٥) وأصحاحي (٣٧٤/٤) والسرار (٤٠) عن شمامه بن عبد الله عن أس.

ورواه الدرر (١٦٢٦) وابن أبي شيبة (٣٥٨/٢) عن ابن عمر

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

فتنقل من حكم الحقتين إلى الثلاث بات لبون.

وهذا القول أحوط، وقول مالك (أقيدس<sup>(١)</sup>).

لأن (لو) أحد من الإبل لا يغير حكم الزكاة في الأموال<sup>(٢)</sup> التي تقع  
[ص ١٥] ركا (ته) <sup>(٣)</sup> منها، وإنما هو (..)<sup>(٤)</sup> يغير حكمها وينقلها من حال إلى حال،  
بوحب أن تؤخذ الركة من الواحد الرائد، كما تؤخذ من العشرين ومائة، فيكون  
في كل أربعين ومائة<sup>(٥)</sup> بنت لبون.

وألا يؤخذ من ستين ومائة أربع بات لبون، لأنها لا تبلغ أربعين وثلاثا وخمسين  
وثلاثا.

فلما كان لا يحور اتفاقا، دل على أن قوله ~~التي~~ <sup>التي</sup> وفما زاد على عشرين ومائة  
ففي كل أربعين مائة لبون وفي كل خمسين حقة، إنما أراد الزيادة التي تجمع بحولها  
في مال الحقة وبات اللبون لا ما سواها، والله أعلم بالصواب.



(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) في الأصل: الاحتيال، وما ذكرته أولى.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) في الأصل طمس هنا.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

## ٦- (حكم زكاة المال المغصوب<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القاسم: «قال مالك فيمن عصب ماشية، أو ظلمها، ثم ردت عليه بعد أعوام، أنه ليس عليه إلا زكاة عام واحد».

وقال ابن القاسم: «عليه أن يركبها ما مضى من السنين على ما يحددها إذا لم يأخذ السعاة منها شيئاً»<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عبيد: أما وجه قول مالك رحمه الله لا ركة عليه إلا لعام واحد،<sup>(٤)</sup> فلاش

(١) قال ابن عدي في الكافي (٩٤) وأما المال المأخوذ، وهو المحجود المغصوب والمدفون في صحراء وأصنام في معرة أو غيرها وبحو ذلك مما قد كان ينس منه صاحبه ثم وحد بعد سنين، فإنه يركبه لكل سنة.

وقد قيل لا ركة عليه به ما مضى، وإن ركة لعام واحد محس، كل ذلك صحيح عن مالك.

وقد روي عن ابن القاسم وأشباهه ومحمود أنه يركبه ما مضى من السنين، إلا أنهم يعرفون بين المغصوب في ذلك وغيره، فيوجبون الركة في العصب إذا رجعت لعام واحد والأموات، وما ينس بمغصوب على أحد يركب ما مضى من سنين وهذا أصل المذهب. انتهى.

وقال ابن قدامة في المعنى (٣٤٦/٢) والكلام في المغصوب ومسروق والمحجود وأصل واحد، وفي جميعه رومان إحداهما لا ركة فيه، نقلها الأثرم والشمسي ومنى عاد صار كاستفاد يستقبل به حولا، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي في قديم قوليه. والثانية عليه ركاته، لأن ملكه عليه تام فلزمته زكاته.

وحكى أسوري في المجموع (٣٠٥/٥) عن الشافعي قولين في تقديم لا يجب، وفي الحديث يجب.

واطر. الناج والإكيب (٢٩٦/٢) وحاشية الدموقي (٤٥٦/١)

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) المدونة (٣٣٨/٢).

(٤) وعمل ابن قدامة في المعنى (٣٤٦/٢) قول مالك، فقال لأنه كان في ابتداء الحول في يده، ثم حصل بعد ذلك في يده، فوجب أن لا تسقط الركة عن حول واحد.

وسن هذا بصحيح لأن المانع من وجوب الركة إذا وحد بعض الحول يجمع كقص لصاحب انتهى.

العاصب عند مالك وابن القاسم صامس لرد عين، وما اعتصبه مع بقائها على حالها أو لقيمتها (إن)<sup>(١)</sup> تغيرت عن حالها.

علما كان هذا الخيار في الأغلب لا يبقى على حال واحدة، ومتى بقي يوما هو نادر، واحكم أبدا معلق بالأعب من حال المحكوم فيه، دل على أن المشية<sup>(٢)</sup> في صمان العاصب إذا تغيرت عن حالها، أو مضى لها من الزمان ما يتغير جسمها في مثله، وإن الواجب عليه للمعصوب قيمتها يوم اعتصبها، إلا أن يحار أحده على أي حال وجدها.

فإن اختار ذلك لم يحب عليه سوى ركاة عام واحد، لأنه لو شاء أن يتمتع من أحدها، ويلزم العاصب قيمتها لكان ذلك له، فدل على أن ملكه<sup>(٣)</sup> قد زال عنها بنفس تعبيرها في ذاتها ومضى الزمان الذي يتغير جسمه<sup>(٤)</sup> في مثله، بشرطة اختيار المعصوب منه ذلك.

وإذا كان ملكه قد زال عنه<sup>(٥)</sup>، فلا ركاة عليه إلا لعام واحد، وهو العام الذي يقصصها فيه / بشرطة محيء الساعي وكم<sup>(٦)</sup> الحال<sup>(٦)</sup> انصاف<sup>(٧)</sup>، والله أعلم. [ص ١٦]  
وأما وجه قول ابن القاسم، إنه يركبها لما مضى من السنين، فلأن العين المعصوبة إذا اختار ربها أحدها على أي حال وحدها كان له ذلك، ولم يكن للعاصب أن يجمعه منه، فدل (به على)<sup>(٨)</sup> أن ملكه لم يزل عنها

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) أكلت الأرض حص هذه الكلمة، وبعت معانها صهرة

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين به بتر، بمقدار حرفين أو ثلاثة.

(٧) في الأصل نصابا.

(٨) يياص في الأصل، وأتمته اعتمادا على ما بقي من الحروف

وإذا كانت على ملكه فعليه أن يركبها إذا قصصها ما مضى من السير على ما هي عليه يوم القبض.

لأنه لم يكن له صعب في الفرار منها إلا أن يكون السعاة قد أخذوا ركانها في حال كونها عند الغاصب فيجزيه ذلك، ولا شيء عليه.

وقد كان لهذا القول وجه سائق في النظر، لولا أن من مذهب قائله أن نفس تعير العين المغصوبة يكون المعصوب منه بالخيار بين أحدها متغيرة، وبين تصميم العاصب قيمتها يوم اعتصمها، فكيف يعد مالكا لعين من لا يستقر ملكه عليها إلا بمشيئة، ألا ترى أنه بالخيار بين أن يملكها وبين أن يأخذ قيمتها.

وإذا كان ذلك كذلك دل على أنه إنما يصح ملكه لها باختياره، والله أعلم.





## ذكر خلافه له في كتاب الصوم

٧- (حكم من لم يصم رمضان حتى دخل عليه رمضان آخر<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القاسم: «قال مالك فيمن كان عيـد صيام شهر رمضان، فم يصمه حتى دخل عليه رمضان آخر، أنه لا يحور به أن يصوم للداحل ويوي به قضاء الذي عليه».

قال ابن القاسم: «وأرى إن فعل ذلك أن يحزئ عه لشهر الذي حصره، وعليه أن يأتي بصيام لفرص المتقدم له، لأن مالكا قال، فيمن كان عيـد مشي وهو ضرورة<sup>(٣)</sup> فمشى في حجة يوي بها قضاء بـدره وحجة الإسلام أن ذلك يحزبه لنذره، وعليه أن يحجـج لفرضه»<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عبيد: «القياس على قول مالك خلاف ما رأى ابن القاسم، لأن لشهر الحاضر مستحق زمانه للصوم المنقـر (مرو)ض<sup>(٥)</sup> فيه دون ما سواه، ولا يحور مع ذلك

(١) قال ابن عبد البر في التكمي (١٢١) ومن كان عليه قضاء رمضان فم يصمه حتى دخل

رمضان آخر فصم هـ عن ذلك، فعليه مالك ثلاثة أيـام

أحدهما: أنه يحزبه عن هذا، وعليه قضاء ذلك.

والآخر: أنه عن ذلك، وعليه قضاء هذا.

وثبت أنه لا يحزبه عن واحد مهـما، وعليه على كل حال أن يصمه عن لأوـن إن كان

معرطاً.

وعد قبل إنه بكر بأصعام سنين مسكياً، لأنه كـانقـطر عمداً، فإن ذلك بعض أصحاب

مالك، وهو قول لا وجه له ولا سلف لقائله. انتهى.

واظر. شرح الرزقاي على الموطأ (٢٥٧/٢) واستغنى لدحي (٤١/٢)

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) يقال رحى ضرور وضروره: بدالـه يحجـج فقط اضر الساب (٤٥٣/٤)

(٤) المدونة (٢٢١/١).

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

أن يصام إلا نية تقاربه فإ (...ض) <sup>(١)</sup> / (...صائم النية له) <sup>(٢)</sup> صومه [ص ٥٧] واستحال أن يوب له عن الفرض الذي يواه فيه، لأن زماه مستحق للصوم الذي يحتص به، فإذا صامه بنية غيره كان في معنى من رفض النية فيه. وإذا كان كذلك، فلا حائر أن يوب له عن الفرض الحاضر الذي يحتص به، لأنه لم يوه ولا عن الفرض الماضي، لأن (...ص) <sup>(٣)</sup> مستحق لغيره وأما تشبيه ابن القاسم لذلك بما رواه عن مالك في الضرورة بمشي لئدره ولفرصه، (...) <sup>(٤)</sup> لأن النذر لا ينقصه مقارنة نية الفرض، كما ينتقض فرض الحج مقارنة نية النذر له.

لأن حج الفريضة أوكد في الوجوب من النذر فإذا شرك بينهما في النية والعمل، حسن أن (ب) يوب <sup>(٥)</sup> نية الحج (عن النذر) <sup>(٦)</sup>، ولم يحر أن يوب (ب) نية <sup>(٧)</sup> النذر عن فريضة الحج.

لأن الأقوى يوب عن الأصعب أبدا، هذا موحود في الأصول، على أن هذه الرواية التي شبه ابن القاسم الصوم بها قد روى عبد الملك (ب) الماحشون عن مالك خلافاً.

قال عبد الملك: «كان مالك يقول في الضرورة بمشي لئدره وحجته أحب إلي أن يعود لهما جميعاً، لأن ذلك انتقاص من كل أحد منهما لصاحبه» وهذه الرواية أمضى على أصوله من رواية ابن القاسم عنه.

(١) بتر في الأصل.

(٢) ما بين القوسين لا يظهر جيداً وهو بمقدار ٣ أحرف، وكأنيها من، و من

(٣) بتر في الأصل لا تظهر بسببه الكلمة.

(٤) لم أتمكن من قراءة هذه الكلمة.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) بتر في الأصل بمقدار كلمة، وأتمته اعتماداً على السياق

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

وأما وجه اختيار ابن القاسم أنه يحريه عن العرض الحاضر (دون<sup>(١)</sup> الماضي،  
فلأن رمان اشهر الحاضر مستحق للصوم المقترص فيه دونما سواه، فإذا بوى فيه  
غيره لم تعمل سنة في إحالته عن موضعه، كما لا تعمل (ب)ية<sup>(٢)</sup> لصوم في الليل،  
وهي رمان العيدين في إحالتهما عن موضعهما، وإن اقترن إلى ذلك إمسك عن  
الطعام.

وكلا القولين له وجه في المظهر، غير أن قول مالك عمدي أولى بالصواب، والله  
أعلم بالصواب.



(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

## ذكر خلافه له في كتاب الحج

٨- (هل يفتدي المحرم إذا حلق رأس الحلال<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>

(قال)<sup>(٣)</sup> ابن القاسم (س)م<sup>(٤)</sup>: قال مالك في المحرم يحلق رأس الحلال عليه أن يفتدي.

قال ابن القاسم: وأرى عليه أن يتصدق بشيء من طعامه من أحل الدواب التي / [ص ٥٨] في الرأس<sup>(٥)</sup>.

فقال أبو عبيد: أما قول مالك في الفدية التي ألزمها المحرم بحلق رأس الحلال، فمراده بها: الفدية التي نص الله عليها في قوله تعالى ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُمْ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ﴾ [سورة الآية ١٩٦] (و) فدية<sup>(٦)</sup> ﴿مِنْ صِبَاكٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [التقرة: الآية ١٩٦].

وبما ألزمه ذلك، والله أعلم، لأن أصل الفدية إنما هي في حلق شعر، فلما كان المحرم منهياً عن حلق شعره وشعر غيره، وحجب عليه إذا فعل شيئاً من ذلك الفدية المنصوصة، لأنه في معنى المحكوم بها.

(١) قال ابن عبد البر في الكافي (١٥٢): ولا بأس أن يأخذ من شارب الحلال وأصغاره، وأما أن يحلق شعر حلال أو محرم فلا، لما يحلف عليه من قتل الدواب ومن يفسد من المحرمين أنه سبب عند حلق رأس الحلال من قتل الدواب فلا شيء عليه.  
وقال ابن قدامة المقدسي في المعنى (٢٦٠/٣): إذا حلق المحرم رأس حلال أو قلم أظفاره فلا فدية عنه، ويدين قتل عطاء ومجاهد وعمرو بن دينار والشافعي وإسحاق وأبو ثور. الحج وقال النووي في المجموع (٢٢٣/٧): ولو حلق محرم رأس الحلال حار ولا فدية وانظر مواهب جليل (١٦٢/٣) وحاشية الدسوقي (٦٤/٢).

(٢) هذا العنوان مبي، وليس من المؤلف.

(٣) بتر في الأصل، وأتمته اعتماداً على السياق.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) المدونة (٤٢٨/٢). (٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

### التوسط بين مالك وابن القاسم

وأما قول ابن القاسم: في إيجاب الإطعام دون الفدية فلأن المحرم إذا حلق رأس غيره فم يخط بذلك أذى عن نفسه<sup>(١)</sup>، إدا الفدية إنما هي معتقة بإماطة الأذى والترفيه به.

فلما عري من ذلك كان في معنى من ألقى عن غيره قملاً وعرضها للتلف، فوجب عليه الإطعام لا بما ألقاه، لأنه في حكم اليسير الذي لو ألقاه عن نفسه به يكن عليه فيه سوى ذلك، وكلا القولين له وجه في البطر<sup>(٢)</sup>، والله ولي التوفيق.

٩- (حكم نذر هدي ما لا يهدى مثله كالثوب ونحوه<sup>(٣)</sup>)<sup>(٤)</sup>

قال ابن القاسم: قال مالك فيمن نذر هدي ثوب أنه يبيعه ويشتري بثمنه هدياً فيهديه، فإن لم يكن في ثمنه هدي (يعت)<sup>(٥)</sup> بثمنه إلى حزن مكة ليفقوه على الكعبة.

وقال ابن القاسم: أحث إلي أن يتصدق بثمنه حيث شاء.

ألا ترى أن ابن عمر رحمه الله كان يكسو حلال بده الكعبة، فلما كسيت الكعبة هذه الكسوة تصدق بها<sup>(٦)</sup> (٧).

- (١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٢) حكى ابن المواق في التاج والإكليل (١٦٣/٣) خلاف مالك وابن القاسم، وقال ابن يونس: قول ابن القاسم أئين، ويحتمل أن يكون وفاقاً.
- (٣) قال الخطاب في مواهب الجليل (٣٢٥/٣) فإن كان ما نذره هدياً مما لا يهدى مثل الثوب والعدو وادنة باعه وعوض ثمنه هدياً، فإن لم يبعه وباعه كره به ذلك وباعه وأهدى به وقال ابن عبد البر في الكافي (٢٠٤) وكذلك إذا نذر هدياً مما لا يهدى مثله، باعه واشترى هدياً بثمنه.
- (٤) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.
- (٥) نثر في الأصل بمقدار كلمته، وأتمته اعتماداً على المدونة.
- (٦) روى مالك (٨٤٩) عن نافع أن ابن عمر كان يحلل بده القاطي والأعاط والحلل، ثم يبعث بها إلى الكعبة فيكسوها إياها.
- وروى مالك عن عبد الله بن دينار أنه سأل ما كان عبد الله بن عمر يصنع بحلال بده حين كسيت الكعبة هذه الكسوة، قال: كان يتصدق بها.
- (٧) المدونة (٤٤٥/٢).

قال أبو عبيد أما قوله: في الثوب الذي نذر هديه أنه يباع وبشترى بثمنه ما يحوز هديه فيهدي ذلك بدلا منه، فلا أن الهدايا التي سس هديها إلى الكعبة لا يكون إلا (م) (س) بهيمة (أ) لأعدم (دون) (١) ما سواها من الحيوان والعروض، وإذا نذر شيئا مما عدا (ها) (٢) فلا سبيل (...) / (...) (٣) هدي عيه ولا إلى هدي ثمنه إلا أن يقصر [ص ١٧] (ث) منه (٤) عن هدي يعتاض به منه، فإن قصر عن ذلك أهدى ثمنه إلى الكعبة ليستعمل في (م) صاحبها (٥)، لأنه لما لم يف ثمنه بما يحوز هديه، وأمكن تصريفه فيما يقرب إلى الله وَعَلَى من مصالح الكعبة، وحب أن يصرفه في ذلك. لأن الذي نذر ثوبه هديا إنما أراد الهبة إلى الله وَعَلَى من نحر الهدايا، فكان استعماله فيما هو أشبه بمعنى الهدى واسمه وأقرب إلى عرض صاحب الدر أولى، والله أعلم.

وأما استصحاب ابن القاسم أن يتصدق بثمنه حيث شاء، واحتجاده في ذلك بفعل ابن عمر في جلال (٦) بدنه فمعناه، والله أعلم: أن الكعبة لما كانت في غنى عن مال، وقد تكلف مصالحتها من جميع جهاتها رأى التقرب إلى الله وَعَلَى بصدقة ثمن الثوب إذا قصر عن الثمن ما يحوز هديه أفصل (٧). واستدل على ذلك بفعل ابن عمر رحمه الله في جلال بدنه.

وهذا الذي استدلل به لا دليل له فيه، لأن ابن عمر رحمه الله لم يكن نذر كسوة الكعبة بجلال بدنه، وإنما كان يفعل ذلك تطوعا، فلما كسيت الكعبة صرف

(١) بتر في الأصل بمقدار ٣ أحرف، وأتمته اعتمادا على السياق

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) يياص في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار حرفين.

(٤) ما بين قوسين به سر، وأتمته بظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) هي ما تعطى به البدن، كما في اللسان (١١/١١٩).

(٧) يظهر لي أن هذه الجملة يتقصها شيء.



تطوعه إلى نوع (آخر من) <sup>(١)</sup> البر.

والذي ندر ثوبه قد أوجب ذلك على نفسه، ولزمه أن يفي بذره فيما أمكن،  
ومن تعدر من ذلك صرفه في أشه القرب بذره أولى وأفضل، وبالله التوفيق.

\* \* \*

---

(١) يتر في الأصل، وأتمته اعتمادًا على السياق.

## ذكر خلافه له في كتاب الجهاد

### ١٠. (حكم اجتماع العازي بما يجده في أرض العدو)<sup>(١)</sup> (٢)

روى بن وهب<sup>(٣)</sup> وعلي بن رباب<sup>(٤)</sup> عن مالك في العازي يحد الدابة والسلاح

(١) در بن أبي رباح - مبروراني في الرسالة ولا بأس أن يؤكل من الغلة قبل أن يقسم الصنم وانعقد لمن احتاج إلى ذلك.

قال ابن باهي في شرحه على الرسالة (٨/٢) أعده أنه في المدونة عبر بلا بأس كعارة الشح، ورد فيها بلا بأس للإمام، وهي هاهنا، ولله أعلم، كصريح الإباحة على ظاهر كلام أهل المذهب، وهو يظهر من فعل أسلاف الصالحين وأحلف المذهب في أحد الأهم الحجة في تدبير، ففي المدونة وغيرها حوا ذلك، وقبل به لا يحور، ذكره بن شير، قال ابن عبد السلام ولا أعرفه لأن من يقسم من أهل المذهب، وهو مذهب الشافعي، ويحور قول حبل لا أعرفه معروف، وحلف في أحد أسلاف سبه الرد. ثم سبق خلاف في ذلك. وروى ابن قدامة المقدسي في المغني (٢٢٤/٩) ولا يحور بين الثياب ولا ركوب دابة من معصم، ما روى ربيعة بن ثابت الأنصاري عن رسول الله ﷺ أنه قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من شيء أسلم حتى إذا أعجمها ردها فيه، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يمس ثوبا من شيء المسلمين حتى إذا أحلفه رده فيه رواه سعيد وقال أيضا في المغني (٢٢٨/٩) وحيلة ذلك أن المعصم إذا جمعت وفيها طعام أو علف به يحرق لأحد أحده إلا بصرة، لأن إذا أخذ أحده فليل جمعه، لأنه لم يثبت فيه ملك المسلمين بعد، فإنه مساحات من خصص بالحشيش، فإذا حيرت المعصم ثبت ملك المسلمين فيها، فحرق من حير مساحات، وصارت كسائر مملكتهم، فلم يحرق الأكل منها، إلا بصرة، وهو أن لا يحدوا ما يأكلونه، فحينئذ يحور، لأن حصص غنمهم ودوابهم وأهملهم وسواء حيرت في دار الحرب أو في دار الإسلام. وانظر المتقن للباهي (٢٠٣/٣).

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) هو عبد الله بن وهب بن مسلمة أبو محمد الفهري أنصاري (ت ١٩٧).

ترجمته في سير أعلام أسلاف (٢٢٣/٩) والشرح والتعديل (١٨٩/٥) والتاريخ الكبير (٥/٢١٨) وترتيب مدارك (٢٢٨/٣) وسيد الكمال (٢٧٧/١٦) وتهذيب تهذيب (٦/٦٥) وطلبات حفاص (١٣٢) وشجرة أسود (٥٨) وغيرها كثير.

(٤) هو أبو الحسن علي بن رباب التومسي (ت ١٨٣)، له ترجمة في صفات الفقهاء لشيرازي (١٥٦) وترتيب مدارك (٨٠/٣) وشجرة النور (٦٠) واندماج المذهب (١٩٢).

أو الثياب في أرض العدو لا يتنفع شيء من ذلك.

وقال ابن القاسم: لا أرى بأما أن يلبس الثوب حتى يقدم موضع الإسلام، فإذا قدم رده، وهو بمنزلة البراءة<sup>(١)</sup>.<sup>(٢)</sup>

قال أبو عبيد رحمه الله: معنى قول مالك في منع العري (من)<sup>(٣)</sup> (الاشتقاق)<sup>(٤)</sup> [ص ١٨] بركوب الدابة ولباس الثوب وما جرى مجراهما إذا كان عيباً عن ذلك ولم يكن به افتقار إليه، لأن أهل (ال)حيش شر (كاء)<sup>(٥)</sup> في العيمة، فلا يحوز لواحد منهم أن يستند منها بمنفعة تؤدي استدامتها إلى انتصاف فيسنة انتفع به، دون من يشركه فيها.

فإن إذا افتقر إلى ركوب دابة من العيمة لم يرض برده، أو إلى لباس ثوب منها، لافتقار منه إليه، فهو في حكم ما عمي عنه من الصعام والغلف لحاجة الناس إلى ذلك.

وأما ترحيص ابن القاسم في الاستمتاع بركوب لدابة ولباس ثوب فمعناه عدي: والله أعلم إذا كان المستمتع بهما مفتقراً إلى ذلك، من علة نزلت به، ولا يحده (من)<sup>(٦)</sup> ينحمل عليه، ولا ما يكره<sup>(٧)</sup> من حر أو برد، فإذا كان كذلك فجائز أن يستمتع بهما وبما كان في معناه.

وقد يحتمل أن يكون الركوب واللباس اللذان يرحص فيهما مما لا ينهك المراكب ولا الملابس ولا ينقص قيمتهما. والله موفق للصواب.

(١) ما بين القوسين به شره، وأتمته لظهور معناه، واعتماد على ما في المدونة.

(٢) المدونة (٣٧/٣).

(٣) بتر في الأصل، وأتمته اعتماداً على السياق.

(٤) ما بين القوسين به بتره، وأتمته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين أكلت الأرضه أعلاه.

(٦) ما بين القوسين به بتره، وأتمته لظهور معناه.

(٧) أي يستره.

## ذكر خلافه له في كتاب النذور

### ١١- (مقدار كفارة اليمين<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>.

« قال ابن القاسم: (سئل) مالك عن طعام المساكين في كفارة اليمين فقال<sup>(٣)</sup>: أما الوسط عددا بالمدينة فمعدل لكل مسكين مائة السبي<sup>(٤)</sup>، وأما فيما عداها فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم.

قال ابن القاسم: وأرى أن الكفارة بأحد محرية في كل بلد.<sup>(٥)</sup>

قال أبو عبيد: أما قول مالك في حمل أهل كل بلد في كفارة اليمين على الوسط من عيشهم، فلا والله <sup>وَعَلَى</sup> قال « من أوسط<sup>(٦)</sup> ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم».

(١) ونقل بن اسوق في اساج والإكليل (٤/١٦٦: ٤١٧) نص المدونة الذي ذكره فريدا. وقد حليل المسكين في محبته، مدب بعير مديته ريدده نصف أو ثلثه، أو رطلان حرا بأدم، كسوتهم أو كسوتهم لمرحل ثوبا، وللمرأة درج وحمدا، ولو غير وسط أهله. وقال بن اسوق في شرحه (٤/٤١٧) فتى ابن وهب بمصر مد ونصف، وأشبه مد وثلث. وانظر تمام البحث فيه فالخلاف طويل.

ومضى ابن عبد البر على ظاهر قول ابن القاسم، فقال في الكافي (١٩٨) وقد شاء أضعف عشرة مساكين من أجود ما يقاونه هو وأهله من الطعام لكل مسكين مد بمد السبي<sup>(٧)</sup> بالمدينة وغيرها وسطا من الشيع.

وانظر كذلك شرح ررور وشرح ابن سحري على الرسالة (٢/١٨) وأسفى للماجي (٢/٩١).

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) بتر في الأصل، وأتمته اعتمادا على السياق.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) المدونة (٣/١١٨).

(٦) قل ابن عباس وسعيد بن جبير وعكرمة من أعدل ما تطعمون أهليكم.

وقال عطاء الخراساني: من أمثل ما تطعمون أهليكم.

انظر تفسير ابن كثير (٢/٩٠) وابن جرير (٧/١٦٦).

واختار ابن جرير بأن المراد بالوسط: أعدل.

وقد الشوكاني في فتح القدير (٢/٧١) أراد بالوسطها المتوسط بين طرفي الإصراف والتقتير.

وظاهر هذا يدل على أنه التوسط من القوت، لأن أهل الأقاليم يتناوبون في كثرة الأكل وقتله تنايباً (متراً) يدا<sup>(١)</sup>، يعلم ذلك بانشاهدة التي توجب علم الضرورة. [ص ١٩] فمما نص على ذلك (ب) سطر<sup>(٢)</sup> من الإطعام دل على أنه ما بقوت لعدد يدي نص على إطعامهم، فوجب أن يطعم أهل كل بلد من قوتهم التوسط. فمما كان المدة وسطاً من قوت أهل بلده أحرأه ذلك، ومما كان وسطاً من قوتهم أكثر من المدة لم يحره أن يقتصر عليه، لأنه خلاف الشرط المخصوص عليه في الإطعام وإذا احتار المكفر أن يضع المساكين (عنه)<sup>(٣)</sup> لزمه أن يعاينهم ويعيشهم<sup>(٤)</sup> ليكون قد أصعهم قوت يومهم، لأن قوله **وَلَا يَكْفُرُ** **إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ** [المائدة: الآية ٨٩] يقتضي إطعامهم وسطاً من قوتهم. وأما قول ابن القاسم: إن الكفارة بالمد محرية في كل بلد، فبمد يعني بذلك، والله أعلم، إذا عدل المكفر عما يدره من وسط عيش أهل بلده، إني أن يكفر بمد على وجه التأويل فيحرثه ذلك، لأنه مما قد اختلف فيه، فمما حاكمه إذا اجتهد في مثل ذلك أن له أن يحكمه بما يؤديه اجتهداه إليه، وهذا التأويل موافق لـ (مد) هـ<sup>(٥)</sup> مالك في ذلك، وبالله التوفيق.



ونقل الخلاف في ذلك، فليظر.

- (١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٣) يظهر أن ما بين القوسين زائد.
- (٤) روى ابن أبي حاتم بسند ضعيف كما في تفسير ابن كثير (٩٠/٢) عن علي قال في قوله (من أوسط ما تطعمون أهليكم): يقدِّهم ويعشهم.
- وعن الحسن ومحمد بن سيرين بكفيه أن يضع عشرة مساكين أكلة واحدة خير وإنما وفي باب أقوال أخر عن جماعة من الصحابة والتابعين. انظر تفسير ابن كثير وابن جرير.
- (٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

١٢- مسألة: (حكيم من حلف ألا يساكر رجلا في دار فقسمت فسكن في أحد النصيين)<sup>(١)</sup>.

«قال ابن القاسم: سئل مالك عمر حلف ألا يساكر رجلا في دار قد (سم)ها<sup>(٢)</sup> فقسمت الدار وصرب بينهما بحائط وجعل محرج كل نصيب على حدة فسكن الخاف في أحد النصيين، فقال: ما يعجبني وكرهه. وقال ابن القاسم: لا بأس بذلك، ولا حث على الخاف إذا سكن في أحد النصيين»<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عبيد: إذا كره مالك سكني الخاف في أحد النصيين إشفافا من موافقة الحث، وأن يكون ما أضهره من المقاسمة محللا لليمين، لأن المقاسمة إذا أريد بها تحليل اليمين، وحقت دريعة إلى ذلك (فهـ)ي<sup>(٤)</sup> فاسدة، وإن كان طهرها صحيحا.

ولأنها لا تتناول على سنها، وكن (مـ)يا<sup>(٥)</sup> تنول على غير سته فهو مردود، لأن السي<sup>(٦)</sup> قل. «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد»<sup>(٦)</sup>.

[ص ٢٠]

وهذا داخل في (بـ)ا<sup>(٧)</sup> الدرائع الذي يتفق (فيها)<sup>(٨)</sup> على القول مالك وإن انقاسم، والأصل فيها استباحة انهي عنه بالحيلة. والكلام في هذا المعنى يطول، وفيما لوحت به مقنع.

(١) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) للمدونة (١٣٢/٣).

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) تقدم تخريجه.

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٨) بتر في الأصل، وأتمته اعتمادا على السياق.



وأما قول ابن القاسم في إباحة السكنى للحالف وإسقاط الحث عنه، فلأن الدار إذا قسمت، وصار مدخل كل نصيب منها غير مدخل صاحبه، وانفرد بحقوقه، وكل نصيب منها مسكن بدانه، والمساكن فيه غير مسكن من سكن في شيء من أنصباء (ت) مالك<sup>(١)</sup> الدار، لأن اسم الجوار أولى به من اسم المساكن، وإنما السكنى الذي يوجب الحث. الاشتراك في مرافق المسكن وحقوقه وهذا القول أقيس، وقول مالك أحوط، إن شاء الله.

١٣- (من حلف ألا يدخل على رجل بيتا بعينه فدخله الحالف ثم دخل المحلوف عليه)<sup>(٢)</sup>

قال ابن القاسم: «ومثل مالك عمن حلف ألا يدخل على رجل بيت بعينه فدخله الحالف ثم دخل المحلوف عليه على الحالف في ذلك البيت فقال: لا يعحس». قال ابن القاسم: «وإنما قال ذلك لأنه حلف عليه الحث». قال ابن القاسم: «وأنا أرى أنه لا يحث إلا أن يكون بوى أن لا يحامعه في ذلك البيت»<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عبيد: إنما لم يعحه دخول المحلوف عليه على الحالف، إشفافاً من مراقبة الحث، لأن الحالف إذا عرت يمينه من بية أو سبب تقاربها خرجت عليه، فإنما يحمل أمره على أنه لم يرد الاقتصار على النوع الذي حلف عليه دون حسه، لأنه إنما التمس يمينه في الحال التي حلف بها شعاء عيظه والمبالغة في المعنى الذي حلف عليه، هذا الذي حبلت عليه الطوائع (و) جرت<sup>(٤)</sup> به العادات.

[ص ٢١] وإذا كان ذلك كذلك، حمل قول القائل: والله لا (د) ح) لمت<sup>(٥)</sup>

(١) ما بين القوسين به سر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) هذا العنوان مبي، وليس من المؤلف.

(٣) المدونة (١٣٤/٢)

(٤) ما بين القوسين به بئر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به بئر، وأتمته لظهور معناه.

(١) المسألة في القطيعة وحسم دواعي الاجتماع معه، وأن يحتسب كلما يقع عليه الاسم من ذلك<sup>(٢)</sup> أولى من الاختصار على النوع المذكور والزام الحنث به دونما سواء، والله أعلم.

وأما قول ابن القاسم إنه لا يحنث إلا أن يكون نوى أن لا يجامعه في بيت، فلأن الخاف لنا علق يمينه بصفة الدحول الذي هو فعله وحسب ألا يحنث بدحول المحلوف عليه، لأنه فعل غيره.

وكلا القولين له وجه سائغ في السطر، وقول مالك في ذلك أحوط، إن شاء الله، فاعلمه.



(١) ما بين القوسين به بئر بمقدار ٣ أو ٤ كلمات.

(٢) ما بين القوسين به بئر، وأتمته لظهور معناه.

## ذكر خلافه له في كتاب الصيد

١٤. (حكم الحمار الوحشي إذا دجن<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القاسم قال مالك في الحمار الوحشي إذا دجن وصار يـ(يعمل)<sup>(٣)</sup> عليه كما يعمل على الأهلي أنه لا يؤكل.  
قال ابن القاسم: وأنا لا أرى به بأساً.<sup>(٤)</sup>

قال أبو عبيد: معنى قول مالك رحمه الله في الحمار الوحشي إذا دجن أنه لا يؤكل على وجه انشده لا على وجه التحريم، لأنه لما دجن فاستحال طبعه، وعُدَّ به عن الأكل الذي هو اصـ(....)<sup>(٥)</sup> القية والحمولة أشبه الحمار الأهلي خلقاً وحلقاً، فكره أكله على جهة النـ(ه)<sup>(٦)</sup> عـ(ه)<sup>(٧)</sup> لا على التحريم له<sup>(٨)</sup>.

وقد ورد النص بتحصيل أشياء وانتزعه عنها حير من استباحتها من ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْصَحَ الْمُضْمَنِينَ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَمَنِتَّكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾. ثم قال وعَلَى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَشَى

(١) قال ابن عدي في بكره (١٨٦) ولا يؤكل عند مالك الحمار الوحشي إذا ستأس وعمل عليه وركب، لأنه قد صار أهلاً، وقد نهى رسول الله ﷺ عن كـ(كل) اللحم حمر الأهله، وهو عند مالك على نفسه لا بأس بأكله، وكما لا يؤكل الإسي و نوحش، فكذلك لا يشع من أكل الوحشي إذا تأس.

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) ما بين القوسين به سر، وأتمته اعتماداً على اندونه والساق

(٤) المدونة (٦٤/٣).

(٥) ما بين القوسين به بتر بمقدار كلمة.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٨) قال ابن اوقاف في اساح والإكبل (٢٣٥/٣) ابن يوسف وجه قول مالك فلائنه د تأس وصار يعمل عليه فقد صار كالأهلي.

ووجه قول ابن القاسم أنه صيد مباح أكله، فلا يحرجه عن ذلك تأس كإثر الصيد

أَلْعَنَتْ مِنْكُمْ<sup>(١)</sup> الآية.

فص على تحليل نكاح الإيلاء على الشرط الذي وضعه، ثم أحبر أن الصبر عنه خير من فعله<sup>(٢)</sup>.

وقال عمر رضي الله عنه: «أيا (رجل) <sup>(٣)</sup> نكح أمة فقد أرق نصفه<sup>(٤)</sup>».

يريد بذلك الرشد، لأن الحر إذا تزوج (...) <sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عباس «ما أرلحف<sup>(٦)</sup> نكاح الأمة/ عن الربا إلا قليل»<sup>(٧)</sup>. [ص ٢٢]

وقد بدت العلماء من صدر هذه (الآية)<sup>(٨)</sup> إلى التره عن نكاح اليهودية

(١) قال ابن جرير في تفسيره (٢٤١/٥) والصواب من القول في قوله (ذلك لمن حشني العبد مكم) لمن حاف مكم صرر في دية ودينه.

(٢) قال ابن كثير (٤٧٩/١) إذا نكح نكاح لأمة من حاف على نفسه الوقوع بالربا وشق عليه لصبر عن الجماع وعنت بسب ذلك كنه. فله حشد أن يزوج بالأمة، وإن ترك تزويجها وحده نفسه في الكف عن الربا فهو خير له، لأنه إذا تزويجها جاء أولاده رده، سبدها وانظر تفسير القرطبي (١٣٧/٥).

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) رواه إسماعيل بن عمار (٣١٣٥) وابن أبي شيبة (٤٦٦/٣) وعبد الرزاق (٢٦٨/٧) عن سعيد بن المسيب قال قال عمر.

وسدده صحيح، لكن سعيد لم يسمع من عمر، كما قال أبو حاتم وغيره من المتقدمين، كما في جامع التحصيل للعلاني (١٨٤).

ورجح ابن حجر في التهذيب (٧٧/٤) والذهبي في الذكرة (٥٤/١) وابن القيم في تهذيب السنن (١١١/٩) (٢٤٣/١٣) أنه سمع منه.

لكن رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمر مثله ينظر.

(٥) بتر بمقدار ٣ كلمات.

(٦) أي ما تنحى وما تاعد، كما في النهاية في غريب الحديث (٣٠٨/٢).

(٧) رواه عبد الرزاق (٢٦٨/٧) عن ابن جريج قال حدثت عن سعيد بن جبير قال ما أرلحف نكاح الأمة عن الزنا إلا قليلا.

ورواه ابن أبي شيبة (٤٦٦/٣) عن هشيم عن أبي بشر عن سعيد بن جبير

ورواه ابن أبي شيبة (٤٦٦/٣) ثنا هشيم عن العوام عن حدثه عن ابن عباس نحوه.

(٨) بتر في الأصل، وأتمته اعتمادًا على السياق.

واستصرية، وإن كان النص قد ورد بإباحة ذلك.<sup>(١)</sup>  
ذكر وكيع عن نعلت بن بهرام عن أبي وائل أنه قال «نروح حديثه يهودية من  
أهل مدائن فكتب إليه عمر بن خطاب رضي الله عنهم أن يظنوها وكتب إليه  
حديثه حرام نرها» فقال لا، ولكني حسب أن يعضل استلمات<sup>(٢)</sup>.  
وكنى النص بحضرة أبي سفيان<sup>(٣)</sup> فلهذا كان منه ورضي على أنه حلال، وفيه هد  
دليل على إباحة نشره عن فعل ما (ح) عليه<sup>(٤)</sup> مدحا<sup>(٥)</sup>.  
أما حمار الوحشي فهو على أصل صحيحين وبن دحس وسائس، لا يقال (ه)<sup>(٦)</sup>.  
استلزامه عن أصبه، ولا يوجب به خلاف حكمه. كما لا يقال (ح) حمار<sup>(٧)</sup>  
لأهلي أصبه، ثم عن حكمه شعرة بني حكمه صحيحين، وفيه هد المعنى ذهب من  
الفساد في أحسنه، وهو غيابة، وفيه مدح في هد مسي على الاستصحاب، وإنه  
أعلم.

(١) قال بدر في شرح الخبر (٢٦٦/٢) «حرم يهودي من حديثه كذا» ولا حرم  
كذلك محرم كذا، فليس له حد، وأما مدح، وأما حرمه من حدسه فلا كره، وهو  
ظاهر الآية. انتهى.

أما جمهور كذا يهودية واستصرية، وشرح كثير منهم، كذا هو، منهم مالك كما في  
المدة (٢١٦/٢).

ونصر كذا (٢٤٤) ونصر يفرسي (٦٨٦/٣) ونهيه شجها (٣٣/٢) وحامسة  
مدسوفي (٢٦٧/٢) وموهب حليل (٣٥٨/٣) ونحو من حقهبة (١٣١)

(٢) رواه من أبي شبة (٤٧٤/٣) وعبد بن (١١١/١) وسهلي (١٧٢/٧) من طريق  
نعلت بن بهرام عن شعرة بن وائل يهودي، نروح حديثه يهودية، فذكره نحوه وسند  
حسن.

ورواه عبد الرزاق (٧٨/٦) عن معمر عن قتادة أن حديثه وماده مدلس

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) في الأصل: مباح، وهو خطأ.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

١٥- مسألة (حكم أكل طير قتل في عصص شجرة في الحل لكن أصلها في الحرم) (١) (٢).

قال ابن القاسم: سئل مالك عن شجرة يكثر (أو) أصلها في الحرم وعصصها في الحل، (٣) (وص) ير (٤) على عصصها الذي في الحل فرده رجل فقتله، أيحل أكله أم لا؟ فأبى أن يجيب فيها.

قال ابن القاسم: وإن لا أرى ما كان ذلك ثابتاً. (٥)

قال أبو عبيد: به بحذف قول مالك وابن القاسم فيما قبل من لصيد قريب (٦) من الحرم فيه حرء، وأنه لا يؤكل (٧)، وكفى قرابة بين أصل لشجره وأقصى (فحصن) (٨) من أغصانها عن سمته.

ولا أعلم خلافاً من علماء أهل المدينة في أن ما قبل من الضيف على عصص شجرة صلب في الحل، وعصص الذي قتل عليه الضيف في الحرم أنه لا يؤكل، لأنه قتل في حرء حرء (٩).

١٠- قال أبو بكر في شرحه (٧٧٢) ورمه في رمي حلال صيد على فرع في الحل، و صيد الحرم فلا حرء، ويؤكل صيده في محله ولا فرع في وجوب الحرء، ذلك فرع في الحرم وأصله في الحل.

القطب: (٢٠٥/١) الجليل.

(١) في حواشي، وليس من مذهب.

(٢) في كتمه كتمه، وهي فعل، وحدها أن السبق لا يقصها.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته يظهر معناه.

(٤) بده (٧٥٣)

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته يظهر معناه.

(٦) قال كتمه في (٣/٢) وإن قتله مقرب الحرم قبل أن يدخل فيه، فاشتهر أنه لا حرء عليه.

وهو قول مالك وابن القاسم وبوسني، ويؤكل حيث كان الضيف حلالاً.

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته يظهر معناه.

(٨) قال بده (١٥/٢) ولا فرع في وجوب الحرء، ذلك فرع في الحرم، ونصه في

الحل.



فلطير لذي قن على عص اشجرة بني نضها في الحرم، والعص الذي قن  
[ص ٢٣] عليه صير (٠٠) 'بحرئ ولا يؤكن' (أ) 'قن قائما على عص أصله في  
الحرم، وحرمه في السبع من قصعه كحرمه أصله، مع اتفاقهم بأن ما قرب الحرم  
محكوم له بحكم الحرم.

وقدس هذه الخمسة بني نضها مائة وابن القاسم يد على أنه لا يؤكن،  
والنظر أيضا يوجب ذلك.

لأن ما حد حدود الحرم لا حنهد، وكان ما طريقه لا حنهد ولا يحور فيه،  
وسهوا متهمه عليه، فوجب أن يحكم ما قرب الحرم بحكم الحرم حور أن يكون  
مه، يد لا نص على حده، فحكم ما حده بحالات حكمه

وقد حكم بني نضها ما قارب نضها في السبع في السبع فسموت فيه بحكمه  
في قوله «إذا وقعت الفأرة في السبع، فإن كان حامدا فألقوها وما حولها وإن كان  
مانعا فلا تفرقوه» (١٣) (حد) كم 'ما حور نضها حكمه عليه في نضها، وحرمه

(١) ما بين القوسين به بتر بمقدار كلمتين أو ثلاثة.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) روه م دود (٣٨٤٢) وأحمد (٤٥٠٢٦٥٢٣٢٠) وس الحارود (٨٧١) وابن حبان

(١٣٩٤١٣٩٣) ونه يعني (٥٨٤١) وسه (٨٤١) عن معمر عن زهرى عن ابن

السيب عن أبي هريرة.

كن قن الحاردي حد حده، حضا فيه معمر، وصحيح حديث زهرى عن عبيد الله عن

ابن عباس عن ميمونة، سن الترمذي (٢٥٦/٤).

قلت يقصد الحاردي أن صحيح في حديث هو عن زهرى عن عبيد الله عن ابن عباس عن

ميمونة عن بني نضها عن فاره وقعت في السبع فسموت فيه لعل ألقوها وما حولها ولا تفرقوه

وهذا يد روجه نو حده زهرى في حد (١٢٩٢)

وقد روه من حد لوجه الحاردي (٥٢١٨) ومالك (٥١١٢) ونو دود (٣٨٤١)

والسائي (٤٢٥٩.٤٢٥٨) وزهرى (١٧٥) وسهني (٣٥٣٩) وس الحارود (٨٦٢)

وزهرى (٧٣٨) ونه في كسر (٤٣٠٢٣) وسهني (١٥٢٤) وسهني (٢٨٦٧)

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

لأكل من حل المقربة، وعن امرأة منيقت حستها، وما حولها متكوث فيه.  
فإذا كان كذلك، فما قرب من الحرم الذي لا يصح على حده أولى بأن يحكم به  
بحكمه. والله ولي التوفيق.



## ذكر خلافه له في كتاب النكاح

١٦- (هل يذهب العلام حيث شاء إذا احتلم؟) (١)

«قال ابن القاسم: قال مالك في علام إذا احتلم أن له أن يذهب حيث شاء، وليس لوالده أن يمنعه.

قال ابن القاسم إلا أن يحذف من ناحيته سقم» (٢)

قال أبو عبيد أما قول مالك في العلام إذا احتلم أن له أن يذهب حيث شاء، فلا ينوع الاختلاف مع مصرية صحة العقل وتفسيره، وسلامة السالم من الزمانة (٣) توجب سقوط النفقة عن الأب.

فإن مقتضى نفقه لاس عن أمه وفقاً لقطع نسب لدى نه كك يتوصل إلى المحر عليه، صدر أمك نسبه وانصرف في ماله منه، وهذا ما لا أعلم فيه خلافاً. فأما قول ابن القاسم: «لا أن يحذف من ناحيته» سقم، فإن كان يريد نسبه الذي يوجب المحر عليه في نفسه (٤) لا يحترجه نوع الاختلاف عن حجر أمه، ولا يستفاد عن الأب ما قد يوجب له من حق نسبه

[ص ٢٤]

وإن كان يريد بالنسبه انتوقع من ناحيته خلاف ذلك، فلا أعلم أن شيئاً يوجب المحر على السالم سوى نقص العقل وضعف السمع واللباق في غير مصلحة. وإذا خلا النسبه انتوقع من هذه الأوصاف فلا سبيل إلى المحر عليه، وهذا مما لا اختلاف فيه، والله أعلم.

وقول مالك في ذلك أولي باصواب عدي، إن شاء الله.

(١) هذا القول مبني، وليس من مؤلف.

(٢) المدونة (٤/١٥٧).

(٣) من يرمي رماً ورماه فهو رمي، أي مثلي فيه عهدة راجع لسان العرب (١٣/١٩٩).

(٤) في الأصل: ناحية، والصواب ما ذكرته.

(٥) ما بين القومين به حرم نسب لأرضة بمقدار نصف سطر.

١٧- مسألة (حكم وضع الأب من صداق ابنته<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>

« قال ابن القاسم قال مالك، لا يحوز لأب أن يضع من صداق ابنته المكر (شيث)<sup>(٣)</sup> إذا لم (بط)لقها<sup>(٤)</sup> زوجها.

قال ابن القاسم: وأنا أرى أن يضرب فيما فعله الأب من ذلك، فإن كان ما فعله على وجه اضطر مثلاً أن يكون الروح معسراً فانهر فيحرق عنه ويضربه، فذلك جائز على البنت إن شاء الله.<sup>(٥)</sup>

قال أبو عبيد: أما مع مالك من إحارة وصيغة لأب من صداق بنته المكر (درة) بصلقها زوجها، فلأن لصديق قد وحب بها نفس العقد (٦) مقارنة (ن)سمية<sup>(٧)</sup> لصديق، بدلالة أن بها أن تمسح من روحها حتى تقصص لصديق

(١) قال ابن عبد البر في التكميل (٢٥٤) وإن كان أب بكر حراً فعفو ثبها عن صديق صديق  
بدون وضع صديق من ذلك ولا بعد مدحون، ولا يحوز لأحد أن يعفو عن سيء من صديق  
إلا الأب وحده لا لوصي ولا غيره.

والمدونة في حاشية (٣٢٧) قوله (لا بعد مدحون) أن لا يحوز مدحون أن يعفو  
عن بعض صديق بعد المدحون بـ رشده، لأن ما صدرت ثبها صدر المدحون، وإن  
كانت مفسدة أو صغيرة أو كراهة لأب، وحاشية قوله أن يعفو عن بعض صديق مفسدة،  
كذلك في (حاشية) و(عقود)، وهو غير صحيح، إذ الحق أنه لا يعفو بعد مدحون مطلقاً،  
رشيدة أو لا فهي مع مدحون من حاشية المدحون بـ رشده، فمفسدة أو طمينة  
من المدحون، لا لا يحوز يعفو عن شيء من صديق إلا من الأب ولا من غيره.

قال ابن رشد وهو كما قلنا، لأنه بدو دخل بها روح ونفسها فقد وحب بها جميع  
صديقها بالنفس. ومن الأب أن يضع حداً وحب بها إلا في الموضع الذي ذكره فيه،  
وهو قبل النفس بوجه يعنى (٥) من صديق من قبل أن تمسوه (٦) لأنه

وإذا مع العفو في الصغيرة بعد المدحون فهي نفسها أخرى اهـ

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأقمته عماداً على سياق والمدونة

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأقمته عماداً على سياق والمدونة

(٥) المدونة (١٥٩، ٤)

(٦) ما بين القوسين به بتر عماداً على

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأقمته اعتماداً على السياق.

المسمى لها.

ليس من البطر بسقاط ما قد وحب لها إلا في موضع لدى روح الله وحل ذلك  
فيه. وذلك قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَن طَنَّقُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن نَّسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ هُنَّ  
فَرِيضَةً مِّمَّنْ فَرَضْتُمْ إِلَّا أَن يَقُولُوا أَن يَقُولُوا أَلَدَى بِيَدِهِ عَقْدَةُ الْكِتَابِ﴾<sup>(١)</sup>  
[سفره لايه ٢٣٧] يعني لأب<sup>(٢)</sup> في الله شكر

لأنها قد طلقته ولم يدخل بها زوجها ولا عدة عليها، وبما ح لها لأروح،  
ولأن في ذلك حال لدى الله أن يعقد الكتاب عليها حبر، ولا يجوز أن يكون  
المراد به لأروح، كما هو الحال، لأن روح لا تملك الكتاب في ذلك<sup>(٣)</sup> الحال،  
لأن الصلاق (و) (٤) من الله وجعله معها حبيب، بل قد رد على الأحسن ما  
كان لا حل له إلا بعد روح بل كان صلاق ثلاثة

معنى آخر بل على أن لأب هو لدى الله عقدة كتاب على حقيقته من غير أن  
يبدى في ذلك صميم، وروح لا يصحح له<sup>(٥)</sup> ذلك، لا بإعادة صميم في أنه وهو  
أن يقال ﴿وَلَوْ يَقُولُوا أَلَدَى بِيَدِهِ عَقْدَةُ الْكِتَابِ﴾ لأنها كانت في يد روح قبل  
صلاقها، فلما وقع صلاق خرجت عن الله وصار الأب أولى بها، والكلالة على

(١) هذا قول مالك، وحدهم جمهور فقهاء هو روح، ثم روح برقي على ما ص ٣٠،

(١٦١)، روح صدر (١) (٢٥٤)، ومفسر برقي (٢) (١٦٣)

في الله وفي (٣) (٣٢٦) (٤) (و) يقولون لدى الله عقدة كتاب) حصه فصحات على

الأب، وحمله أبو حنيفة على الزوج.

فصل وعنه برقي في شرح ما (١٦١) (٣) عن الله ثلاثة

وقال أبو كاسي في فتح صدر (١) (٢٥٤) مدعين عن حماد من سيف وحلف

وما قد دليل كل منهما، ورجح هو أنه الزوج.

وانظر تفسير القرطبي (٢٠٨.٢٠٧/٣).

(٢) هذه الكلمة لا يظهر منها لا منها لأسفل

(٣) ما بين القوسين به يتر، وأتمته اعتماداً على السياق.

(٤) في الأصل هو ربه "صميم"، لكن يوجب علامة التصيب

١٨. مسألة (إذا وكلت امرأة من يروحها فروحها من نفسه) (١٢) (١٥)

وَقَالَ اسِ الْقَاسِمُ. إِذَا رَجَعْتَ مِنْ عَمَلِ نَفْسِكَ وَرَأَى نَفْسَهُ يَتَذَكَّرُ فَهُوَ حَاشِرٌ عَلَيْهَا. (٧)

(١) ما بين القوسين به تر، وأتمته اعتماداً على الباقي

(٢) ين في الأصل بمقدار ٣ أحرف.

(٣) ليست في الأصل، والسياق يقتضيها.

[illegible]

و مرجع مذهب جمیل (۳۹۳) و انجمن کبیر (۲۳۲، ۲)

(٥) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٧) المدونة (١٧٢/٤).

قال أبو عبيد رحمه الله. أما قول مالك أنه لا يرميها عقد من لم يسه لها، فلأنها  
إذا وكسه فيما لا يحور لها مباشرة من عقد الكاح على نفسها، وما لا يحور لها  
أن تليه من أمرها<sup>(١)</sup>.

[ص ٢٦] وأما (ر) صا<sup>(٢)</sup> بالروح، وتقدير تصدق فلا مدخل بلوي في ذلك<sup>(٣)</sup>،  
وإذا هو حق من حقوق امرأة لا تليه عليها غيرها، إذ كانت (..)<sup>(٤)</sup> أمرها، وإذا  
كان كذلك، فلا بد من تعريفها بالتعلق به معها، وقد بدت بها صا. فإ  
وما تفريق بين العاقل بين حوي يروحها من نفسه، وبين يروحها بها من غيره في  
أنه يرميها ما عقد عليها لغيره، وإن لم يسه لها. ولا يرميها عقده نفسه، لا  
بتعريفها بذلك ورضاها به.

فوجهه عندى وأنه عقد أنه ما كان يروحها أى لها من نفسه مما قد حذف في  
إحرازه، فإن رخصت به رمة أن يصرح باسمه لضعف منه، من أجل اختلاف  
الموقع في أمره و...<sup>(٥)</sup> يروحها لها من غيره خصوصاً لانفاق عنه، إذ رخصت  
به، في (د) ما أخفى في طريقه من ذلك، وفيه صر.

وقال الشافعي «لا يحور بلوي أن يروحها من نفسه وإن أدت في ذلك»  
وهذا ما في قناه ومند، بدلالة<sup>(٦)</sup> اتفاقاً على حوار عقد لأب نفسه على من  
وبده يدي في حجره على وجه المعاوضة، وإذا جاز لأب أن يشر بيع مال وبده  
يدي في حجره من نفسه ثم لا تقدر<sup>(٧)</sup> مباشرة بدت في عقده، بلوي الذي قد

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر تقدير كلمة، وفقرها الحسن حمدومي تمت

(٥) ما بين القوسين به بتر في وسعد بكلمته، هكذا بق رقة، لم أستطع قرأها

(٦) ما بين القوسين به بتر تقدير ٣ حرف، فقدرها كما ذكرت

(٧) هذه الكلمة بها حرم نفس (٨) هذه الكلمة بها حرم نفس



أذنت (له) (١) وبه في العقد عليها أوى أن يحور به مباشرة ذلك.

لأن لأب بعد أوجب أن يضطر في ما وندد ويعقد به عنه عجز الابن عن  
انتصرف في ماه ضعف قبيد ودهانه عن لأصبح له والأوفر عليه، فكان  
الأب (٢) حسد يقوم مقام الابن في تقدير المس وبعده، بدو كان ميين  
(٣) (...)

فإذا حور لأب أن يقدر ما يتأعد نفسه من من إسه ويضطر له فيه، فأنكح إله  
لا مدخل للوى في تقدير صداقه والرصى به، (٤) 'أوى أن حور مباشرة لعقد  
نفسه، على ما قد أذنت له فيه ورضيت به.

ولا يحور أبعد أن يفسد الكاح من جهة حور أن يكون الموى غير كفء، (٥) [٢٧٧]  
(٦) (٧) تراعى من أصل حقوق الأوباء، فبد كان الموى هو العاقد لنفسه بطل أن  
يفسد عقده من هذه الجهة.

وتؤيد ما ذهب إليه مالك رحمه الله عن سى <sup>صفيه</sup> صفيه وبرويحه إياها من  
نفسه (٨).

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معاه.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معاه.

(٣) حرم في الأصل تقدير كسبه، وشهر الحروف من على. كنها سلفاً، أو حلفاً.

(٤) لا يصح هذه الكلمة جيداً، ورسمها هكذا وسد.

(٥) بتر في الأصل بمقدار ٤ كلمات.

(٦) روه اسجاري (٤٨٧٤: ٤٧٩٨) ومسلم (١٣٦٥) وسنن (٣٣٤٣: ٣٣٤٢) وأحمد

(٣٠١٦٥: ١٧٠٠: ١٨٦١٨١: ٢٠٣: ٢٤٢: ٢٣٩: ٢٨٠) وابن جرود (٧٢١) وابن حبان

(٤٠٦٣) وأبو يعقوب في المستخرج (٣٣٢٨) وأبو عروة (٤٢١٣) وندارمي

(٢٢٤٣: ٢٢٤٢) وأبي حنيفة (١٢٨: ٥٨٧) وأندارقضي (٢٨٦/٣) وسنن أبي شبة (٣/

٤٧٣) وعبد البرق (٢٦٩/٧) والطحاوي (٢٠/٣) ويضري في مكسبر

(٦٩: ٦٨/٢٤) والأوسط (٦٦٩٠: ٣٤٦٣) وأبو يعقوب

(٣١٧٣: ٣١٣٢) (٤١٦٨: ٤١٦٧: ٤١٦٣: ٤١٦٢: ٣٨٩٠: ٣١٧٣: ٣١٣٢) عن نس من مالك

ومعلوم أن موسى في عقد السكاح يحل محل موسى بن مسمب، فكان ما حار موسى فعله في ذلك، فولي النسب مشارك له فيه.

ولا يحور أن يقال: إن ذلك خاص للمسي <sup>بني</sup> لأن ما حصل به الشبهة قد قام ديبه، وهذا ما لا دليل عليه فينقاد له.

ولا يحور أيضا أن يقال إن المسي <sup>بني</sup> ولي أمر صغيرة رحلا فروجها منه، لأن ذلك لو كان حكى كما حكى عنه إمامنا، وجعل ذلك صداقها، فلما لم يقل ذلك من الظاهر عني (أ) هو <sup>(١)</sup> هو الذي بشر انعقد نفسه دون غيره، وبلغه الموقف بلصواب

• • •

١٩- مسألة (الأمة التي عرت من نفسها فروجت ثم استحقها سيدها) <sup>(٢)</sup>.

قال ابن القاسم يعني عن مالك أنه قال في الأمة إذا عرت من نفسها فروجها <sup>(٣)</sup> (ح) <sup>(٤)</sup> فولدت له أولادا ثم استحقها سيدها وأولدها أحماء، وولد عديم، أنه إن كان الولد أحماء فله أن يسعهم بقسمتهم

قال ابن القاسم: (و(س) مالك) <sup>(٥)</sup> ومات الأب وله يدع مالا وولد أحماء فله أن يتبعهم <sup>(٦)</sup>.

قال أبو عبيد: أما إني (ب) مالك <sup>(٧)</sup> على الولد قسمهم إذا كانوا أحماء، وكان الولد حيا عدينا، فلأن قيمه (أ) (ولد) <sup>(٨)</sup> في الأصل، إنما هي على الأب.

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته اعتمادا على مدونة وسياق

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته اعتمادا على مدونة وسياق

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته اعتمادا على المدونة وسياق

(٦) المدونة (٢٠٧/٤).

(٧) بتر في الأصل، وأتمته اعتمادا على السياق.

(٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

لأن المصداق الذي هو سبب اولد منه (١) دأ<sup>(١)</sup> كان لأب معسر، وأولد واحدا  
بها، وحب أن سوب عنه في قضائها مادام لأب حيا، وتصل عذمه، لأن قيمة إيم  
وحتت على الأب بدلا (٢) سليله يؤد، ولا تنهيه الخربة التي سرت فيه.  
فوحب أن سوب عنه في حرم قسمة عسسه، كما سوب عنه في قضاء ما استحدثه  
من الدين بسسه، فلما كان (٣) عدم لأب (٤) على لاس، (٥) كان  
موسر أن سوب عنه في حرم / قيمة اسي هي من من سسسه في قول مالك وابن  
عصمه. وكان (...) (٦) يوجب ربيع العزم من لاس في قولهما معا وحب أن  
يكون رد مات الأب، وحررت ذمته ومنقط لدين عنها بسبب حرايتها أن يسقط  
عن لاس ما سفل إليه بسسه، لأنه إنما هو نائب عنه في ذلك بيانة كفاية، لا بيانة  
حماله ولا حوله، وهذا وجه هذه برويه عندي

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) حرم في الأصل منه كسسه، لا يظهر منها إلا حرف ساء، أو سوب آخره.

(٥) هكذا ظهرت لي، وربما تكون: وإنما.

(٦) بتر في الأصل بمقدار كلتتين.

(٧) قال ابن عساكر في التمهيد (١٨، ١٩، ٢٠، ٢١) وحبب عسسه، في معنى حوله.

فحببه مذهب مالك وأصحابه فيها أن من حبس دينه على رجل على حرم فقد برأ  
عنه، ولا يرجع إليه له، فليس أو مات. ولا يبره من فليس، فإن عزمه تصرف عليه  
وهذا إذا كان له عليه دين.

فإن سب سببه عليه دين فهي حماله ويرجع إليه رد.

فإن كان له عليه دين فهي حوله، ولا يكون ممحولا أن يرجع على محلل بوجه من  
الوجوه، سوى المال أو لم يقر، إلا أن يقره من فليس قد علمه.

وهذا كله مذهب الشافعي وأصحابه أيضا.

وانظر شرح الدردير (٣/٣٢٦).

وقد روى عنه من أبي أوبس<sup>(١)</sup> في الكتاب المسوط أنه قال « في العربي  
ينروح لأمة وقد اتهمت له إلى بعض عرب، وهو لا يعلم أنها أمة ثم إن سيدها  
سرقها وقد ولدت له أولاد، فإن رويح لأمة يقتدي ولده من سيدها بالقيمة، فإن  
كان له مال أو أحد<sup>(٢)</sup> ذلك منه، وإن لم يكن له مال كان ذلك دينا عليه».

وهذه الرواية (أليق)<sup>(٣)</sup> منه، ونفس على أصوله.

لأن القيمة في الأصل إنما يجب على الأب من أجل المضايك الذي هو مست  
بوند، فلا يجوز أن يستغل عنه إلى الأبن، لا على صلب نفس منه  
لأن الذين لا يستغل من دمه إلى دمه، لا يحمله أو حواه  
وإن سالا (الأبن) من<sup>(٤)</sup> من كان متحملا بالقيمة أو محملا عنه بها (غير)<sup>(٥)</sup>  
(٦) تر<sup>(٦)</sup> أن يكلف غرم قيمة بكن مسها، ولا كان له صنع في إحسانها، والله  
أعلم بالصواب.

وأما إلزام ابن القاسم الابن غرم بقيمة في (حاش)<sup>(١)</sup> حياة الأب وهذا مما  
شروط عدمه في كسبي حاشه فإد معه (٥) أنه يقسم موت الأب في ذلك المقام  
عدمه، فكما يدرمه غرم بقيمة في حال حياة الأب، وانقص عدمه، وحب مثل

---

(١) هو سماعي من عدة من عدة رويح من عدة من أبي أوبس لأبسي  
(ب) (٢٢٦) حاشه في مسه علاه سلا، (١٠٠ ٣٩١) - مع الكسر (١/٣٦٤)  
وخرج ويصير (٢ ١٨٠) - سلا سلا (١ ٣٦٤) - يد كد حفاص (١ ٥٠٩) وسجرة  
ابور (٥٦) ويهدب كسر (٣ ١٢٤٠) ويهدب شهيد (١ ٢٧١) وعدها

(٢) ما بين القوسين به تره، وأتمته لظهور معناه.

(٣) سر في الأصل، وأتمته عدة على السبق، ولأن المؤلف يكرر هذا الاصطلاح مرارا

(٤) ما بين القوسين به تره، وأتمته لظهور معناه.

(٥) تر في الأصل بمقدار ٣ أحرف وقدرتها كما ذكرت أعلاه

(٦) ما بين القوسين به سره، وبمعبر لأب في بوسط، وأتمته صهور معه

(٧) تر في الأصل تحت لأب في بوسط وبوسط حروف، وكررها مؤلف بالمقصود  
ذكرت بعد سطر واحد

دلت أن بدمه عزمها بعد موته إذا لم يرث وفاء بها  
و حنبل ابن القاسم في هذه مسألة أليس من القول لدى بلعه عن مالك فيها.  
عمر أن روضة ابن أبي أويس عنه أوى ما تصواب عندي في ذلك، والله أعلم.

٢٠٠

## ٢٠- مسألة (اختلاف المطلقين في وقوع الجماع<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>

«قال ابن القاسم: قال مالك في امصافه/ (لأنها)<sup>(٣)</sup> إذا تزوجت روحاً غير مصنف [ص ٢٩٩]  
مدخل بها ثم طلقها ورعه ثم به بحامعها، (و) قالت<sup>(٤)</sup> امرأة قد حامعني أن يقول  
قولي في ذلك ونها الصدف كاملاً، وعينها العدة ولا يثبت الروح رجعتها، كان  
طلاق رجعيًا ولا تحل للمصنف ثلاثاً إلا بحتماع منها على الوطء،  
قال ابن القاسم: وأن أرى أن بين في ذلك وبحل يسها ويس كاحها، وخاف أن  
يكون هذا من الذي صنفها صرراً منه في كاحها»<sup>(٥)</sup>  
قال أبو عبيد: له يختلف قول مالك وابن القاسم في (أ) امرأة لا تكون

(١) قال ابن عبد البر في التاميم (٢٥٤) وبه حنبل في مسائل القاصد في حنبل، وقال به  
أصحابه، قول كان به مدخل بها، وبه خلا في في سها ويحرم فده مع نفسه، وبه خلا  
بها في مبره دون ساء، وقال به أصحابه، ويحرم قولها مع كاحها  
وقد قيل إنه متى ما صح أنه خلا بها أن تكون فوجها في ميسر مع كاحها، وسواء خلا بها  
في بيتها أو في يته. وعليها العدة في الوجهين جميعاً.  
وجو صنفها، مسألة بحال كان بها نصف مصنف، إذا كان يكون قول روح وحلف، وبه كان  
يقول قولها وحلف منها مصنف كاملاً بالميسر، ويخبر لا يوجب صدق، إذا صدقها على  
عدم الميسر.

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته عمداً على مدونة وسباق.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) المدونة (٢٨٩/٤).

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته اعتماداً على السياق.



لأن التحليل في الأصول يقتضي من الكمال ما لا يقتضي بتحريم، وليس  
استحقاق المرأة لصدوق (١) 'ياقررها بالوصء، مع بقي الروح له من هذا الباب  
في شيء، لأن الصدوق إنما وحب لها بإرخاء ستره عليها وتكسيها له من نفسها،  
وذلك أعلى ما يمكنها (...) (٢).

فما فعلت ما كان عيباً أن يفعله، ولم يتوجه إليها / تفصيل في ذلك، كان [ص ٣٠]  
قول قولها مع يمينها (بود) (٣) منه (٤) (٥) الصدوق دون ثبات الوصء  
على الزوج.

لأن الوصء لو ثبت عليه بذلك كان له محض، وكان له إرخاءها في بعده  
(كان) (٦) طلاقه لها رجعيًا.

فما لم يكن في ذلك من عيب فساد الثبوت بوقوع التحليل بذلك الوصء، والله  
أعلم.

وأما وجه قول ابن القاسم في أنها بين وبينها وبين كراهة فسدته من  
تحقق الروح المصدق في ما كثر من جماع، وقد بين ذلك ابن القاسم في قوله  
«وأما أن يكون هذا من لدى صحتها صريحاً منه في كراهة، وليس بالقصح صريحاً  
ما قد ثبت تحريمه».

وكلا قولين له وجه، سوى أن قول ما بين وبينها وبين كراهة في ذلك عيب، والله  
أعلم.

(١) ما بين القوسين به بتر.

(٢) بر في الأصل مقدار ٣ كلمات أو ٥، يظهر بعض حروفه فقط.

(٣) ضمن في هذه الكلمة في الأصل لا تصح حذ، فمن أصول ما ذكره

(٤) ضمن في هذه الكلمة في الأصل فرد هي سبه، و سبه

(٥) طمس في الأصل بسبب الرطوبة والترميم بمقدار كلمتين

(٦) في هذه كلمة ضمن، مصحح كذا في زعمه في حقه، فمن أصول كما  
ذكرته.



(٩) ما بين القوسين به شيء، وأتممته لظهور معناه.

ملك على تجويره إما أن أرد به قدر ميراثه<sup>(١)</sup> منها، لأنه بقدر الذي لا اعتراض  
بورثتها عليها في إعطائها إياه من رأس مالها، إذ هو الواجب له فيه، نحو ميراثه منها  
مع استدامة عصبها، فحوز به من ذلك حلع أمثل، ومعه مما أراد

كما حوز بمريض / (١٠) من بعض ورثته<sup>(٢)</sup> ما يباع به منها، لأنه النقص [ص ٣١]  
بذي لا اعتراض بسائر ورثته عليه في ذلك، ومع من يبعدها منه بأقل من ثمن  
منها، ما فيه من معنى الأرواء عن إوارث، فيحصل أن يكون ما أحمله من انعاسه  
في روايته عن مالك، إما تروحه إلى ما زاد على حلع منها، بدلالة ما فسره من أبي  
أويس في روايته عنه.

والمفسر أبدا يقضي على المجمل<sup>(٣)</sup>.

وعالم بحر به أن يرثه لأنه لذي مع نفسه من ذلك ما خلاق الذي أوقعه عليه  
ولا لها أن ترثه، لأنها لم ينعقد بها حق في ماله يوجب لحجر عليه، وأنه أعلم



(١) في هذه الكلمة طمس قليل في الأصل.

(٢) بتر في الأصل، بمقدار كلمتين.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) انظر إرشاد المحول للشوكاني (٢٨٥.٢٨٤).

## ذكر خلافه له في كتاب الظهار

٢٢- (حكم من سافر أثناء صيامه شهري الظهار فمرص<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>

« قال ابن القاسم من بعض أصحابك أدركت من سافر في شهري (ص) صيامه<sup>(٣)</sup> من نضاهر أو حدود فمرص فيهما فقل: هي أحرف أن يكون إنما هج (ع) عرسه<sup>(٤)</sup> مرصه في السفر حر أو برت، فلو سئلت أن أدركت من غير سب السفر لرأيت أن يني.

قال ابن القاسم: أحب إلي أن يني<sup>(٥)</sup>.

قال أبو عبيد (و) (و) « أدركت رحمه الله في هذه مسألة مسي على الاحتياض، والمعنى في ذلك، والله أعلم، أن يستمر فعله في السفر، ولعل من أحوال الناس فيه (ج) « أدركت على ما سافر صاعدا من نخلة لعل ومجابه (.. )<sup>(٦)</sup> (١) « من سافر في كافي (٢، ١٥) « من سافر فيهما ثم صح سي، فإن فرغ بعد صحته ساء، وكذا ساء قصره، ساء، أو جهل سي ما يجره ساء، فإن جرد ساء أشهرين متتابعين.

و) « شبه كافي في فتح القدير (١٨٣) « من سافر عن كذا ساء، فمن ساء ساء في مكة ولا يمكن من قيسه، فعنه ساء ساء من ساء لا بقصر فيها، فإن قصر استأنف، إن كان الإقصار لغير علم.

« من سافر في مرض فقل: ساء، وحسن وعقدت سي سي راح وعمره من دينار وشعبي وساعفي « من سافر في ساء ولا ساء « من ساء ساء « من سافر وهو مريض عن ساء سي « من ساء (٢١، ٨)

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) المدونة (٧٨/٦).

(٦) ما بين القوسين به خرم، وأتمته لظهور معناه.

(٧) خرم قليل في الأصل.

(٨) كلمة بها بتر لم يتم لي ما هي.

واسودع ومفارقة (راحة) <sup>(١)</sup> اسوم، وصيب لمصع.

ألا ترى أن قول أبي <sup>يوسف</sup> <sup>يوسف</sup> «السر قطعة من العذاب يمنع أحدكم يومه (وط) عامه <sup>(٢)</sup> وشرايه <sup>(٣)</sup>».

فجعله حرراً من العذاب، لا مباح مسافر فيه مما حلت عنه نفسه.

ولاشيء أدعى إلى اضطراب الأحكام، حدوث العدل والأسقام من مفارقة عداة قد ألفتها أحكامهم، واستقامت عليه ألبهم، وهذا يدرك بالمصاع

وإدراك ذلك، وكما المرص / الحادث على مسافر مما يمكن أن يكون [ص ٣٢] (١) فعه واحتسبه <sup>(٥)</sup> كان الاحتساب له في ذلك أن يتبدل ولا يسي، إلا أن يتبين أن المرص من غير سبب يستحق له مساء

وأما احتيار من القاسم لمساء فوجهه، أن استروا كان أغلب من أحوال <sup>(٦)</sup> ما ذكرناه، فإنه مأثور فيه، وكل ما صدر عن فعل مأثور فيه فمعقوله. وهذا قول نفيس، وقول مائل نحو، مع ما يعصده من النص، والله الموفق للصواب.



(١) أصل نسخها على يدهم. كتب كنهه كتب لأصله نصفها لأول، وهو يقع منها (لا حرف -، مرمية، وعليها علامة تصحيح صحيح، فقد بها ح

(٢) ما بين القوسين به خرم، وأتمته لظهور معناه.

(٣) وهو حديث في موضعه (١٧٦٨)، عن سمعي عن أبي صالح عن أبي هريرة

وعنه سحاي (١١٠، ٢٨٣٥، ٥١١٣) ومسلم (١٩٢٧) وابن ماجه (٢٨٨٢) وأحمد

(٢٣٦٢، ٤٤٥) وابن حبان (٢١٠٨) وأبو عوف (٧٥١٩، ٧٥١٨) وإسارمي (٢٦٧٠)

ويحيى (٢٥٩) وحسيني في الأوسط (٤٤٥١)، ورهه لأسمي عن سهيل بن أبي

صالح عن أبيه عن أبي هريرة، رواه عبدالرزاق (١٦٤/٥).

(٤) خرم في الأصل بمقدار نصف سطر.

(٥) في الأصل: اجتناؤه، والصواب ما ذكرته.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

## ذكر خلافه له في كتاب الإيلاء

٢٣- (من قال لامرأته كل مملوك اشتريته من القسطنطين فهو حر إن وطئت<sup>(١)</sup>) (٢)  
« قال ابن القاسم. قال مالك فيمن قال لامرأته كل مملوك اشتريته من القسطنطين<sup>(٣)</sup> (فهو مو<sup>(٤)</sup>) حر إن وطئت<sup>(٥)</sup>، أنه لا يكون مولا<sup>(٦)</sup>، لأن يشتري عبدا بالقسطنطين (و) يقع<sup>(٧)</sup> عنه الإيلاء من يوم يشتريه وطئ<sup>(٨)</sup> قبل ذلك أو لم يصب<sup>(٩)</sup>، وكن يمين حلف بها صاحبها على ترك ودهء امرأته كل لو وطئ<sup>(١٠)</sup> به يكره<sup>(١١)</sup>، بذلك حاشا في س<sup>(١٢)</sup>، يقع عليه حنث فيس مولي حتى يفعل ذلك المشي<sup>(١٣)</sup>، فكون مولا.

وقال ابن القاسم<sup>(١٤)</sup> يكون مولا، لأن كل من يقع عليه الحنث مولي حتى يدرمه ذلك إذ صار إليه فهو مولا، ألا ترى أنه لو<sup>(١٥)</sup> ودهء امرأته قبل أن يشتريه

(١) ما هو في حديثه (٢٤٤/٢) وحاصل ما ذكره أنه يدون روحه من وطئ<sup>(١٦)</sup> وحنث  
فصدي فلا حر) فبه حنث عليه الإيلاء من يوم سمع  
وعند مدرير في شرح بكر (٢٣١/٢) أن من قال لامرأته (كل مملوك مملوكه حر إن  
وطئت<sup>(١٧)</sup>) لا يعد مولا.

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) القسطنطين، مدينة مصر، المعنى كدلت على نوح من س<sup>(١٨)</sup>، كما في سائر طرق (١)  
٣٧١، والظاهر أن المعنى الأول هو المقصود.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته من المدونة.

(٥) أي صاحب إيلاء، وهو أن يحلف برحمن لا يقض روحه بما مدده هي أكثر من أربعة  
شهر، أو أربعة أشهر، أو يطلاق على الاختلاف المذكور في ذلك نديه بحتهد (٢٤٤/٧)

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته من المدونة.

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته من المدونة.

(٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته من المدونة.

(٩) في المدونة هذا القول منسوب لغير مالك.

(١٠) ما بين القوسين به بتر، وأتمته من المدونة.

ثم اشتراه بعد ذلك عتق عليه<sup>(١)</sup>.

قال أبو عبيد إنما لم يرم مالك رحمه الله الخائف على (...)<sup>(٢)</sup> من وطء روحته بحرية كل مملوك يشتره من المصطط حكمه (إيلاء)<sup>(٣)</sup> قبل اشتراؤه بشيء من ذلك، لأن تبيته إنما انعقدت في العتق بعد مصطط (ب)<sup>(٤)</sup> روحته.

ألا يرى أنه لو أصابها قبل أن يشتري من المصطط مملوكا أنه لا يحدث

فيما لم يكن يلمه بمصططه الخث له بحر له أن يرم (ب) (...)<sup>(٥)</sup> يكن [ص ٣٣]

بمصطط روحته حاشا، فإذا اشترى (من المصطط)<sup>(٦)</sup> مملوكا كان موليا من يوم يشتره، لأنه إذا أصاب روحته (لم يكن) (ب)<sup>(٧)</sup> حاشا

وأما قول من نقاسه فوجهه، أن الحدث باعتق ما كان (...) (ب) فوقع المصطط، وسواء تقدم المصطط عقدة الانساع أو تأخر عنها وحب أن يحكم له بحكم من على حثه مصطط (ب)<sup>(٨)</sup> روحته، إذ هو في معناه

لأن (ب) (...) المصطط يلمه الخث فيما يشتره، وقد تفصي به اربعة في اشرء  
بى الامتناع من مصطط وإذا كان كذلك، يرمه حكم موليا من يوم حثف  
وكلا القولين له وجه في النص، سوى أن أنفسهما وعدلتهما عدي هو قول  
مالك، والله أعلم.

(١) المدونة (٨٨/٦).

(٢) بتر في الأصل بمقدار كلمة

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) سقط في الأصل.

(٦) سقط في الأصل بمقدار نصف سطر بسبب الترميم.

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٩) بتر في الأصل (١٠) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(١١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

## ذكر خلافه له في كتاب البيوع

٢٤- (صاع الميع قبل ثمنه لصاحبه<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>

« قال ابن القاسم. سألت مكا عمن كان له غنى رجل طعام قد حل أحده  
(١) (٢) يكسبه له في عرائره أو في ناحية بينه ففعل ثم صاع لضعفه (هل أن)<sup>(٣)</sup>  
يصل إلى ربه فقال: لا يعجبني.

وقال ابن القاسم لا يرى عليه ضمان (إذا قد) مت<sup>(٤)</sup> له ستة على كينه، وإن به  
نعم له عليه على ذلك فهو ضمان لضعفه (يقصد) قد<sup>(٥)</sup> في كينه، ويكسبه في  
ضياعه.

فيكون القول في (صباح) ح<sup>(٦)</sup> (١) (٨) كينه<sup>(٧)</sup>

قال أبو عبيد ما كراهيه ما رواه ابن القاسم عنه في هذه المسألة، فوجهها  
عنده، وأنه عليه أن يضعه ما كان (متعد) قد<sup>(٨)</sup> بدمه الحاض وكما حق شوقه  
(١) هل من شيء في صاع (كس) (٤/٨١) قول من حمله (أي ذكره)، هل على قول  
ما كان عليه بدمه ما كان ولا يضعه بدمه الحاض، وإن من حمله (أي ذكره) بدمه الحاض،  
لا أن يضعه بدمه على كينه أو يضعه بدمه في كس فعل فله في صاع، لأنه ما كينه  
صراحتا فله، وإن لم يصرح من أصحابنا بدمه بدمه على كينه حر أن يضعه  
بدمه الحاض، وإنما بدمه على كينه فلا يضعه بدمه الحاض، لأنه يهمل في حله في  
يضعه، وإن كان الصمان يرتفع عنه.

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) بتر في الأصل، ويظهر من خلال المدونة أنه فمروا

(٤) بتر في الأصل، وأتمته من المدونة.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٧) سقط ما بين القوسين، وأتمته لظهور معناه.

(٨) لم في الأصل، وفي مدونة قول في الصاع فله، ولا شيء عنه

(٩) المدونة (٤٢/٩).

(١٠) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.



و حاشية، ستجوز أن يصحح (١) به (٢) على انقص من نفسه لغيره، ما حدث  
عنه نقص من احتساب (مذيع) (٣) إليها ولا يستثنى به على غيرها  
و قد كانت احتساب نقصي (٤) تعاقده وتشهد بصله ذلك، فضل حكمه  
أن كافة فيه، لأن قصده / غيره عن (٥) منه (٦) لا نقص  
و قد - يصح أن يكون قصدا من نفسه لغيره (٧) ذلك من براء دمه  
و تصديقه على غيره، قصدا من على دمه و احب عنه، ولا يبرئ ذلك عنه شهاده  
شهوده على كبله، إذ قد يجوز أن يكون مكيل بدي دعي (٨) (٩) و حصر  
لشهود كبله غير بدي و احب عليه. لأن الشهود إذا شهدوا على صاهر لأمر  
دون باطنه.

[ص ٣٤]

و يدل على أنه لا يصح أن يكبله على براء نفسه، أن الإمام بدي هو نائب عن  
المسلمين في مصداقهم، ما يبرأهم من حودث لأحكام سهم، لا يجوز أن يبي  
حكمه نفسه على من في صبي تصديقه على حصره و عليه و إن ثبت به ما يوجب  
(٨) (٩).

ألا (١٠) أن أمير مؤمن - عمر بن الخطاب - يثبته قد حاكم حصصه به إني أني  
من كعب بن الأشج. وهو يومئذ أمير مؤمنين، فله حاربه ب مباشر حكمه نفسه ما

- (١) ما بين القوسين به بتر.
- (٢) ما بين القوسين به بتره وأتمته لظهور معناه.
- (٣) بتر في الأصل بمقدار كلمة.
- (٤) أو: من.
- (٥) ما بين القوسين به بتر.
- (٦) بتر في الأصل بمقدار كلمة.
- (٧) بتر في الأصل بمقدار كلمة.
- (٨) بتر في الأصل بمقدار كلمة.
- (٩) بتر في الأصل بمقدار كلمة.
- (١٠) بتر في الأصل بمقدار كلمة.

حاكمه هي عرد، إذ احاكمه لا يجوز له أن يولي احكامه غيره فيما لا يحفل وجه القضاء فيه.

وبذا كان أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه لا يباشر حكمه نفسه فيما بينه وبين من قدر رضي بتقدمه على حكمه وعليه وعمر عمر<sup>(٢)</sup>، في حرمه مقدمه على نفسه من حق قد تعين لغيره بدمته أولى ألا يحل ما في ذلك من نصيبين نفسه<sup>(٣)</sup> (١) وهذا من وضع الشيء في غير موضعه

وأما قول ابن القاسم لا يرى (عنه)<sup>(٤)</sup> صواب إذ قمت به بيعة على كمله، فلا أمر صاحب طعام به (بكلمه)<sup>(٥)</sup> مع شهادة شهوده بدلت بوجوب إبراه من اكمل بوجوب غلله، وبذلك إبرؤه منه. وجب أن يكون مقصود في اكمل. وقد كان لهذا القول وجه واضح لا أن من مذهب قلته، فيمن يعلق بدمته طعام من ماله، فدفع به إلى ماله لا يساح بنفسه به بكلمه هي نصبت به [ص ٣٥] بد (م) به<sup>(٦)</sup> / (٧) ولا يساح شعوم حسب ما أمره به (٨) (٩) ما قد بقي عنه من بيع الطعام قبل استيفائه<sup>(١٠)</sup>.

(١) هذه الكلمة بها بتر في أعلاها.

(٢) على عمر الثانية علامة التصحيح

(٣) أصله على صوابه لا يجوز ما لا يجوز غيره في مكان بوجه

(٤) حرم في الأصل بمقدار كلمة.

(٥) بتر في الأصل، وأتمته اعتماداً على السياق.

(٦) ما بين قومين به بتر، وأتمته ضمير معنى قد

(٧) حرم في الأصل بمقدار نصف سطر.

(٨) حرم في الأصل بمقدار كلمة.

(٩) عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال من أكل طعاماً فلا يبعه حتى يسوّمه

رواه البخاري (٢٠٢٥) ومسلم (١٥٢٥) وأبو داود (٣٤٩١) والبيهقي (٤٥٩٧) فما بعد

وترمذي (١٢٩١) وابن ماجه (٢٢٢١) ومحمد (٢١٠٢٥٢١) والبيهقي (٣١٢٥)

وعند براق (٣٨٨) وخبرني في كبر (١٦٥١٢١)

وإن كان لا يجوز (عند) <sup>(١)</sup> أن يفسد تركه من الطعام على الاتباع لنفسه،  
ثم قد نعتق به سبعة (٢) <sup>(٣)</sup> كل من حل بضة أبي تحفه فيه وحب مثل ذلك ألا  
يجوز تركه (٤) <sup>(٥)</sup> عليه الصلوة على إراء نفسه مما قد تعلق بدمته لعمره، فلا فرق  
بينهما.

(٦) <sup>(٧)</sup> إراءه بضماء إذا لم يسمه به يسمه على الكيل بضمه أبي تحفه في إراء  
دمه ثم قد سب عنها، وتعلق به من الحق لغيره  
وإنما إسماعيل الصمدان عنه بضمدين رب الطعام له على كليل، (عند) <sup>(٨)</sup>  
بضمه به في كليل بوحب إراءه من مكيل، وإذا ترك دمته منه صار أميب عليه،  
وكان لقول في الصبيح قوله مع بنية احتياط لا إيجاز  
وقول منث في (٩) <sup>(١٠)</sup> المسألة (١١) <sup>(١٢)</sup> أولى بالنصوات عدي، والله أعلم.



٥١٠ ح. ر. د. ٢٠٢٩ ٢٠٢٦ ٢٠٢٠ (١٥٢٦) ومسلم (١٥٢٦) ورواه (٣٤٩٢) ومسلم  
(٤٥٥٦) ورواه (٢٢٢٦) أحمد (٥٦٩) ٢٢ ٢٠٢٣ ح. ر. د. ٢٩٧٩  
(٤٥٨٦) ومسلم (٣١٢ ٣١١ ٣١٠) ومسلم (١٣١ ١٣٠) والصحاح (٤)  
(٣٨٣٧) ومسلم (٨٩١٠) ح. ر. د. (٢١٥ ١٢) ١٦٢ (١٦٢) ومسلم  
(٥٧٩٨) عن ابن عمر.

وفي الباب عن جابر وأبي هريرة.

- (١) بتر في الأصل، وأتمته اعتمادًا على السياق.
- (٢) في الأصل من ر. د. ح. ر. د.
- (٣) بتر في الأصل بمقدار ثلاثة أحرف.
- (٤) بتر في الأصل بمقدار كلمة.
- (٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور المعنى فيه.
- (٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور المعنى فيه.
- (٧) بتر في الأصل بمقدار كلمة.

(۸) شرفی (نصیب) و نصیبہ حبیبہ علیہ السلام اور محمد بن عبد البر فی تہذیب (۲/۳۱۶) 'مر'

كان مما يجوز فيه التفاضل أو لا يجوز.

ودث (أ) (١) (الحظ) استوىة في معنى الحصة الحديثة، التي لم يستحكم  
حقوقها (٢) التي قد بلغت نهايتها من حقوق، وفي معنى الرضخ بالتمر  
بني نهاي حقوقه، وفي معنى التديد (٣) بالعريض (٤)، وانشوي ناسي،  
وهو (٥) مهني عن بيع حصه بعض متعائلا ومتفاضلا لعدم حقيقه  
(عرف) (٦) سيمما عند نهاي الخففة التي جعلت نذ <sup>علائق</sup> غاية لها. /  
(أ) لا (٧) ترى أن لسي <sup>يتم</sup> مثل عن بيع الرضخ بالتمر (٨) (٩) الرضخ إذ يس  
قالوا: نعم (٩).

ماتت حصة منه فلهذه في مرتبة التي بيع كل مجهول تعدد  
ثم وقع على كلام ماتت في نصوص، مرجع (٢ ٦٢٥)

- (١) بتر في الأصل، وأتمته اعتمادا على السياق.
- (٢) بتر في الأصل بمقدار كلمة.
- (٣) قال في خاموس (١ ٤٤٨) المحم بشر نقد، وصرح بالمرتب (٣ ٣٤٤) والصحيح (٢ ١٢٨).
- (٤) هو عري من اللحم، كما في سائر العرب (٧ ١٩٥) وخاموس (١ ٨٧٨).
- (٥) بتر في الأصل بمقدار كلمة.
- (٦) بتر في الأصل، وأتمته اعتمادا على السياق.
- (٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور المعنى به.
- (٨) بتر في الأصل بمقدار كلمة، وتقدم حديث بعد أنقص.
- (٩) روه مائث (٢ ٦٢٤) وعنه أبو دود (٣ ٣٥٩) والسنني (٧ ٢٦٨) وسرمدي (١ ١٢٢٥) وقال حسن صحيح، وسن ماجة (٢ ٢٦٤) وأحمد (١ ١٧٥، ١٧٥) وابن خارود (٧ ٦٥٧) وابن حبان (٣ ٥٠٠) وخاكمه (٢ ٢٦٤) وسهفي (٥ ٢٩٤) ودارقسي (٣ ٤٩) وسن  
بني شبة (٧ ٢٩٧) وعبد روف (٨ ٣٢) وصحوي (٤ ٦١) وأسرار (٣ ١٢٣٣) وأبو يعنى  
(١٢٥، ٧١٢) عن عبد الله بن يزيد بن رند بن عياش خبره عن سعد بن  
وتبعه مالك، وسامعيل بن أسامة روه سنني (٧ ٢٦٤) ودارقسي (٣ ٥٠٠) وخاكمه  
(٢ ٢٦٥) والبيهقي (٥ ٢٩٤) وعبدالرزاق (٨ ٣٢).  
وروه أسامة بن يزيد، روه سن الخارود (٧ ٦٥٧) وصحوي (٤ ٦١).

فهى عن ذلك، وسه سؤاله عن نقصان الرطب إذا يس  
على أن المعنى الذي له ومن أحبه بهى عن بيع بعضه (جاء) ' بعض إذا هو عدم  
سمائل عند تهاى الرطب إلى حال السمرة، لأن الرطب إذا بيع ليهب لني جعلها  
لله <sup>عجل</sup> عابته من الخوف نقص، قال الله <sup>عجل</sup> ﴿ كُنُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ  
وَأَنْتُمْ حَقُّ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ [الأعام: الآية ١٤١]  
فإنما مرنا بإبقاء الركاه منه عند تهاى خوفه  
فإذا تهاى وصار قمرًا حار بيع بعضه بعض سواء بسواء، <sup>عجل</sup> به ينظر إلى ما يؤول  
إليه الحار فيهما من أن بعض ذلك ينقص أكثر من بعض بعد أن صار قمرًا  
فوحب أن يكون (اسم) <sup>عجل</sup> من صنف واحد لم يبع أحدهما في الخوف  
إلى نهاية سبي هي عابته، وعابتهما تستقر حصة محرر ما بيع بعضهما بعض متماثلا  
ومتفاضلا.

لأن (نقص) <sup>(٣)</sup> الذي له (بذل) <sup>(٤)</sup> بهيته من ينصح لا يدري هل يخرج منه

وإحدهما يحيى من أني كبر مرواه عن عبد الله بن يزيد <sup>عجل</sup> أن عبد الله بن عمر  
بن أنس وقص أن رسول الله <sup>عجل</sup> بهى عن بيع رطل بثمر ستة  
رواه أبو داود (٣٣٦٠) وصحاح (٦٤) وابن رجب (٤٩٣) وسه (٢٩٤/٥)  
قال الصحابي فكان هذا أصل الحديث فيه ذكر استنبه، راده يحيى بن أنس كثير على  
مدت بن أنس فهو أولى. لكن قال ابن رجب وحائفة مالك وإسماعيل بن أنه والصحاح  
ابن عثمان وأما ابن زيد مرواه عن عبد الله بن يزيد، ولم يروى فيه ستة، وإجماع هؤلاء  
الأربعة على خلاف ما روه يحيى بن على صنفه الحديث، وفيه إمام حنفية. وهو مالك  
بن أنس، وهو كما قال.

- (١) ما بين القوسين به نرا، وأتمته لظهور المعنى فيه
- (٢) ما بين القوسين به ناصب الرطوبة لم يصير منه إلا الماء والنور في الآخر، وأتمته  
اعتمادًا على السياق.
- (٣) حروفها عبر صاهرة تماما، لكن هذا ما تمكن برحيحة اعتمادًا على السياق
- (٤) ما بين القوسين به نرا، وأتمته لظهور المعنى فيه.

فمن من اصنف سدي تهاهي أو أكثر منه، وهذه صفة المراساة التي بهي السدي <sup>(١)</sup> عنها.

والحصة مائة في معنى الحصد احدثه، وفي معنى الرصد بانتم (ر) <sup>(٢)</sup>، لأن سدي قد أحدث فيها رطوبة بفتتها عن طبعها، فأشبهت الحصة (طه) <sup>(٣)</sup> احدثه التي لم يستحكم جفونها.

ولم يكن اخذوا عنده في معنى (ص) ساعة <sup>(٤)</sup> التي تعبر حكمه نصف، وتبيح تفصيل به وبين نوعه، كحل (حبر) <sup>(٥)</sup> لتمر ادي يحور بيع بعضه بعض متصلا ومتفصلا، لأن الص (ساعة) <sup>(٦)</sup> قد عبرت الحل حتى صار العرص فيه خلاف العرص في التمر، وكذلك امضوح سدي.

ويتم بقي نصف رند على صبع حصه، كاشوي والتقدير المحدثين في اللحن خصف رند على صعه، ويد كان هذا هكذا وح/ (... ) <sup>(٧)</sup> بيع الحصة المثلثة [ص ٥٥] بالحصة مقبولة، لأنه في معنى مراساة سهي عنها والله أعلم

فما كل مسعين من صف واحد قد تهاهي في صبح واصفة لتي حلقها الله <sup>(٨)</sup> وحلق عبة لهما فحائر بعضهم بعض مثلا مثل، وإن كان حال أحدهما إلى زيادة محدوث فعن يحدثه الإنسان فيه، كادفين بالحصة، فإنه يحور مثلا مثل <sup>(٩)</sup>

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور المعنى فيه.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور المعنى فيه.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور المعنى فيه.

(٤) بتر في الأصل، وأتمته اعتمادا على السياق.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور المعنى فيه.

(٦) طمس في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار كلمة

(٧) قال سدي في حوص (٦٤٦/٢) وصدق بالحصة مثلا مثل لا بأس به

وهو من عدد في سميده (١٨٥، ١٩) وأما الصحيح صدق فاحتمل قول مالك فيه

مرة أجاره مثلا بمثل، وهو المشهور من مذهبه الظاهر فيه.

وهو قول البيه.



ولا يجوز متفاضلا.

لأن الشخص لا يعبره عن الخس لدى كان في الخطة فدتا، ولم يصير إلى زيادة  
الخصلة بد صاحب، لأن الشخص ليس بخطة (في) الخصلة، وإذا هو شيء يحدث  
فيه من فعل الإنسان وقد يجوز لا يكون

ولوروعي في هذا الباب ما يحدث من أفعال الناس فيه (ب) حاراً إلى الناس،  
لأنهم إذا ص (ب) حاراً حلف ما يخرج منهما من دقيق

فلما وردت الس (ب) عن سبي يتكرر بإحارة من الناس مثلاً مثل (ب) علم أنه لا  
وجه مراعاة (ب) ما يحدث (ب) أنه الناس من أفعالهم فيه، علم أنه بد دخل أحد منعين  
من صف و (ب) صناعه يعبره عن ضعه وتبين تعرض منه عما كـ عليه

ومعه مع منه، وهو قول - في أبي حنيفة وأصحابه  
وقد أتى عن عبد الرحمن بن عيسى عن أبي حنيفة، أنه قال: لا يخرج من حلف  
ولا خلاف عن أبي حنيفة وصحابة أنه لا يخرج مع دقيق بالخصلة ولا مع فدية من حنيفة  
بقيز من سويق، وهو قول الشافعي.

ونحوه في بداية المجتهد (١٠٣/٢).

(١) طمس في الأصل سبب الرضوخ، وأتمته اعتماداً على سبب

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) روه مسلم (١٥٨١) وأبو داود (٣٣٤٩) ومالك (١٢٤) ومسنون

(٤٥٦٠ ٤٥٦١ ٤٥٦٢ ٤٥٦٣ ٤٥٦٤) ومن صاحبه (٢٢٥٤) وأحمد (٣٢٠ ٣١٤ ٥١)

وصحاح (٧٦٦٧ ٦٦٤ ٤) ومن حارود (٦٥٠) ومن حار (٥٠١٨ ٥٠١٥ ٥٠٢٩)

ومدني (٢٥٧٥) والبيهقي (٢٧٨ ٢٧٧ ٢٧٦ ٥) ومالك (٢٤٣) ومسنون (٧)

(١٦٧) والطبراني في الأوسط (٢٦٥٥) عن عبادة.

وروه سحر (٢٠٦٦ ٢٠٦٥ ٢٠٦٢ ١٥٨٦) ومسلم عن عمر

واتفق عليه الشيخان عن أبي سعيد.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

فحدثت ففصل فيه نحو السويق بأسر، وحل أسمر بأشمر وما جرى مجراهما  
وقد أسس<sup>(١)</sup> أسمر و سريت سريته فاسمها عنده غير ذات الحصة بالدفق،  
أو أسس<sup>(٢)</sup> أسمر و سريت سريته فحل في ذات ما هي عنه من أسمره،  
أو (سري) أسمر<sup>(٣)</sup> أنه لو قبل برحل عنده رجول أعصر ريثه هذا فما نقص من  
عصرة (أرض) ريت فعلى، وما رد في، فضل بقائل ذلك هذا لا يجوز،  
فقال لا تشرى منه<sup>(٤)</sup> هذا برثول عنده أرض ريت مدخل في ذات براسة  
وخصره إذ كان ريت مدي شري به رجول قد قدم له مقام ما كان قصده به من  
صمما منهي عنه، وصمما محذرا له، فوجب أن يفسد، وإن كان صممه صحيحا  
(سريته) فاسمه حتى يثوب بها حلال أنه وحلت على غير مسه  
لا تری أن رسول الله ﷺ هي عن سبع ومئذ<sup>(٥)</sup>

[ص ٥٦]

- (١) في مدونه (٧٤٦) أسس - أسمر - أسمر - أسمر - أسمر - أسمر - أسمر - أسمر  
وفي الصحاح (٨٩/٣): الدبس ما يسيل من الرطب.  
واطر لسان العرب (٧٥/٦).  
(٢) في الأصل مصدر كمن، وأسمه لأن يصف كره أسس يصفه فاسم أي  
(٣) بر في الأصل، وأتمته اعتمادا على السياق.  
(٤) بر في الأصل مصدر كمن، وأسمه لأن يصف كره أسس يصفه فاسم أي  
(٥) ما بين القوسين به جر، وأتمته لظهور معناه.  
(٦) ما بين القوسين به جر، وأتمته لظهور معناه.  
(٧) روه في مدونه (٣٥٠٤) وسلي (٤٦٢٩٤٦١١) وسلي (١٢٣٤) وأحمد (٢)  
٧٤ ٢٠٥١٧٨ (٢٥٦٠) وسلي (٤٧٤٦٤) وسلي (٦٠١) وسلي (٦٠١)  
وسلي (٧٤٣) وسلي (٢١٨٥) وسلي (٢٢٥٧) وسلي (٥)  
٣٤٨٣٤٣.٣٣٩.٣١٣٢٦٧ وسلي (٢) وسلي (٦٦/٥.١٥٤١٣٦) وسلي (٢) وسلي (٢)  
بن شعب عن أبيه عن جده.  
ومنه حسن، وقال الترمذي: حسن صحيح.  
وسلي (٤٣٢١) وسلي (٤١٨) وسلي (٤١٨) وسلي (٤١٨) وسلي (٤١٨) وسلي (٤١٨)  
العاص مرفوعا وفيه ألفاظ.  
بكن عطاء لم يسمع من عبدالله بن عمرو بن العاص.

وقد كان (ب) (ع) "وقعا" مما يساوي شيع من سمن (..) "سلف" على وجه الأروق وخصص (ب) (ع) المعروف، فلم يميز بين ما يحور من ذلك وبين ما لا يحور، واتهم الحمير (ب) (ع) "فيه" حشية الحيلة إلى مساحة التراب يكون حصص من المبيع من إحلاله.

ولو انتاع رجل ريتون على أن على انتاع "عصره" ثكن غير حائر، لأنه اشتري (ب) (ع) ما يخرج منه ولدي يخرج منه مجهور ولو اشترى فمجد على أن على انتاع طحنه من مائت فيه معمر، وأرجو أن يكون حصص، وإذا سحفه (لأن ما) "يخرج من قمح قد عرف مقداره في الأغلب، بل لا يكاد يحصى على أساس مقدار ما يخرج من كل صنف من أصناف القمح.

فما كان ذلك معروفاً من شتر (ب) (ع) حصصه، على أن على انتاع أن يصحبه، مرة من اشترى وإسأخر، كمن شتر (ب) (ع) "ثوما" على أن على انتاع أن يصحبه وإذا اشترى ريتون تربت (ب) (ع) يخرج من ريتون مجهور (ب) (ع) "أبص"، وقد قال شيخ المذهب (ب) (ع) "ومن لا قول فيه لأحد نقصي" نو إسحاق إسماعيل بن إسحاق رحمه الله:

- (١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٢) أحيل على بهمش، ولا يظهر ما أحيل عنه، وعليه علامة تصحيح.
- (٣) ما بين القوسين لا يظهر سبب الإصلاح، وأتمته لظهور معناه.
- (٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٥) هذه الكلمة لا تظهر إلا قليلا.
- (٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٧) ما بين القوسين لا يظهر إلا قليلا سبب الإصلاح.
- (٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٩) أحيل باسم على بهمش، لكن مصلح مخصوص عنه.
- (١٠) بتر في الأصل بمقدار كلمة.

«(إذا كن)»<sup>(١)</sup> مقدار ما يحرج من الثمر من الدس، والريثون من الريث<sup>(٢)</sup> معروف عند (الناس)<sup>(٣)</sup> (كم) معرفتهم<sup>(٤)</sup> فما يحرج من قمح من الدقيق، لكن عسدي بيع الثمر (باندس)<sup>(٥)</sup> والريثون بالريث، وما جرى محرهما حائرا، وإن لم أحكه عن مانت (رحمه لله)<sup>(٦)</sup> ولكنه قياس على ما نصه، لأن بيع ذلك محافة التطرق إلى المزاينة<sup>(٧)</sup>.

فأما إذا لم يقصد كل واحد من الشئ ومناع بني مريسة في الريث وندس) وند ( )<sup>(٨)</sup> المتناع في ثمر أوريثون اشتره على هيئته<sup>(٩)</sup>، فحائر أن يعصره) وحائر أن يعصره<sup>(١٠)</sup>، فإن ذلك أن يحور<sup>(١١)</sup>، والله أعلم.

و(أما)<sup>(١٢)</sup> وحه قول ابن (قاسم) في إحارة بيع الحنطة المسولة بالحنطة مقبولة، فلأن انتهى عنده ( )<sup>(١٣)</sup> / وحدثت الحنطة في لصف توحب (ص ٣٩) اختلاف العرض فيه، واحدها العرض يبيع اسفاصل، وإذا حار اسفاصل في الجنس فالمحائلة فيه أجوز.

- (١) ما بين القوسين به سر مقدار كمنه، وأتمته اعتمادا على السياق.
- (٢) هذا كلامه قد تقدم وأخر، لكن مع ذلك كلام واضح بـ ماء لله.
- (٣) ما بين القوسين به سر مقدار كمنه، وأتمته اعتمادا على سياق.
- (٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٥) بتر في الأصل، وأتمته اعتمادا على السياق.
- (٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٨) هنا كلمة غير ظاهرة تمامها ورسمها هكذا: ارفب.
- (٩) في الأصل: مبه.
- (١٠) تكررت في الأصل قوله حائر أن يعصره، وفوقها علامة التصيب.
- (١١) يبدو أن في هذه العبارة مقطوع فليحور.
- (١٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (١٣) سر في الأصل مقدار كلمين، في الأولى بتر، وفي لأخرى بتر وما بقي منها لا يظهر المراد منه.

وقد سمعت شيخنا زكريا محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الأنباري يقول: «قور ابن القاسم في ديث أقيس من قور مالك»

وكان يقول: «إن القلي صناعة».

ويقول<sup>(١)</sup>: «إن أعرض الناس في أحصه مقودة ونسوة متباينة. وتبين الأعراض يبيع التفاضل».

ولمعه أنه يحار بيع المشوي من لحم ناسي من حسه متماثلا ومتفصلا، ولا خلاف عن مالك وابن القاسم في أن ديث لا يجوز مع علة<sup>(٢)</sup> ترصي الناس فيهما.

وهو مذهب أبي بكر لأبي زيد أنه، ومنه أن سمعه مد لقيته إلى أن صدرت<sup>(٣)</sup> عنه يقول:

«إن أشي<sup>(٤)</sup> من صناعة غير حكم من (ص)وع<sup>(٥)</sup>، إن هو خفيف اللحم، ولا شيء، شبه بأشياء من غني، لأن كل واحد (مهما)<sup>(٦)</sup> يحدث خفيف في الحسم الذي يحل فيه، وصناعة إنما هي تأثير مضموع بزيادة عين فيه، وأشي<sup>(٧)</sup> ولقي في الحسم الذي يحل فيه يسا مؤثرين في عين المقلو والمضوي سوى التحفيف».

وقور مالك رحمه الله (في)<sup>(٨)</sup> ديث أوي باصواب عدي، وبالله التوفيق.

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور المعنى فيه.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور المعنى فيه.

(٣) أي بصرف عينه، وكلمة غير واضحة في هذه في المصوب.

(٤) في الأصل: الشيء، وما ذكرته أولى.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور المعنى فيه.

(٦) حرم في الأصل مقدار كلفة، ويظهر في الوسط ما، وفي الآخر لأمر، وسياق يقتضي: منهما.

(٧) في الأصل الشيء، وما ذكرته أولى.

(٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور المعنى فيه.

وَأَنْ رَّبَّ حَائِطٍ بَاعَ حَائِطَهُ كَيْفَ، وَقَدْ أَثْمَرَ عَنِّي أَنْ يَحْتَارَ مِنْهُ (ر. ر.)<sup>(٥)</sup>

سَلَامَاتُ حَارِ دِلِكْ

٦) م یں موسیٰ نے پتھر، وائحتہ لظہور عنانہ.

وقال ابن القاسم لا يعحسي إحارته وما رأيت أحدا (من أهل<sup>(١)</sup>) أعلم بعجه ذلك، وما رأته حين كنتم في دلت عده فيه حقة، (ول) غدا<sup>(٢)</sup> أوقسي بحوا من أربعين ليلة يظفر فيها ثم قد لي ما أراه، لا مثل لعم (بيعه) بها<sup>(٣)</sup> راحل إلى (راحل)<sup>(٤)</sup> على أن يحيا منها عشر سيده، فم يعحسي فوه، (لأ) لعم<sup>(٥)</sup> [ص ٤٠]

قال أبو عبيد أم إحارة بيع إحاطة سمر على أن يحذر منه السائح بحلات يسيرة، فإتد وجه ذلك، ولله أعلم، على أن لدنح (ر) سقي<sup>(٦)</sup> سحلات (تي)<sup>(٧)</sup> استئهاها على ملكه، ونقد سيع فم سواها، ولم يحزن أن يوهه عليه شغل في احتاره من بعض بي بعض هو أكثر منه أو قد، فمدحه بيع سمر متفصلا

لأنه قد حمر الجميع وعرف الفصل منه من مفصول في الكيل والحدود، فكان ما سئله معلوما له قبل الاستعراض وعده، وإتد بين أمره على أنه قصد الانداح فما اشترطه من ذلك واستدفاع مصيرة السبي بتحفة في تقريب صفقه، كما أن يشترط يسير من سمر حائضه كيلا ما كان بتحفة ضرر في (سمر) بعض<sup>(٨)</sup> صفقه حور له ذلك وإن كان محجولا، فوجب أن يحكم ما كان في معاه بحكمه

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) ما بين القوسين به خرم، وأتمته لظهور معناه.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) المدونة (٢٠٣/١٠).

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٩) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

فما ندي ساع بحلات من حائط مشمر على أن يحتارهن، وبه لا يحور عنه  
من أجل أن محل الحائط متفاوت في الحمل واح(و)دة<sup>(١)</sup>

وعرض ساع فيما اشترطه من الخير الساخرة والمكيسة وحلت (ار)فصل<sup>(٢)</sup>،  
فوق مضي شبعه من غير شروء كاد حقه في جميع الحائط ساعه، (و)إذا اشترط  
لاحذر فقد انقل من بعض ذلك إلى بعض هو أكثر منه أو أقل<sup>(٣)</sup>،  
فدخله مع سمر بالتمر متفاضلا ويح سمر بالتمر حره، وهذا<sup>(٤)</sup> لا يحور  
بذلك

وأما كرهه من القاسم ساع الحائط مشمر أن يستحي منه يسير من حله على أن  
حد من جملته فقياس على المتابع.

أما في حائط الحيد واردي، وما بفصل بعضه بعضا في (ك)ثرة<sup>(٥)</sup> الحمل  
بذلك نصير في معنى بيع التمر بالتمر متفاضلا.

وأما ساع من القاسم يهد معنى في قوله «أما عنه بعضها (س)ح<sup>(٦)</sup> لا  
بذلك متفاضلا، واسمر بالتمر لا حتر فيه متفاضلا».

ومعنى ندي به (ومن حله) / (أ)سح<sup>(٧)</sup> ساع استثناء ليسير مما ساعه غير [ص ٤٩]  
محدود في ساع، لأن (أ)سح إنما عرّضه فيما يشترطه من الاختيار المكيسة  
بذلك بفصل واسحل متفاوت في الحمل والحدود، وما يحتار منه غير معنوم به في

١. بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
٢. بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
٣. بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
٤. ذهبت الأرضة بعض أجزاء هذه الكلمة.
٥. ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
٦. بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
٧. ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.



حال الاشتراط، وهو يتنقل من بعض ذلك إلى بعض هو أكثر منه، (و) يدحله<sup>(١)</sup> يبيع التمر بالتمر متفاضلا.

واسارع المستشي اختيار اليسير<sup>(٢)</sup> (من)<sup>(٣)</sup> حائضه بخلاف ذلك، لأن ما يستشبهه منه إنما هو في معنى ما يبقيه (ع) على<sup>(٤)</sup> ملكه، وهو معلوم له، ولا يتوهم عليه التنقل في اختياره.

وأبصاره عرص فيما يشترعه من ذلك، وهو استدفاع المضرة التي تلحقه في نعصر صعقته، فأشبه الساع الذي يستشي لسير من ثمر حائضه كيلا.

وهذا مما لم يختلف في خويله قول مالك ولا ابن القاسم.

لأنهم (حا)<sup>(٥)</sup> لم يذ(ف)صدا<sup>(٦)</sup> قصد اعصا، وإنما قصد الارتفاق كحال صعقته واستدامة مرتفعه

وفول مالك في ذلك أوسى بالصواب عدى، والله أعلم

وقد قال الشافعي في المستشي من لثمر كيلا معوما أن ذلك لا يحور، لأنه لا يدري كم هو من الحائط<sup>(٧)</sup>.

وإنما حورنا ذلك، وإن كان مجهولا (لأن كل)<sup>(٨)</sup> واحد من الساعين لم يقصد إلى الخيانة، لأن المجهول من (د) لك<sup>(٩)</sup> تابع لغيره.

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) بتر في هذه الكلمة، وأصلحت بحط مغاير.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٧) انظر الأم للشافعي (٨٤/٣).

(٨) بتر في الأصل مقدار كلمة وأتمته اعتمادا على ما بقي من حروف

(٩) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(١) ما بين القوسين به بقرء وأتممت لظهور معناه.

وعن أنس عند البخاري (٢٠٨٥) وغيره

وعن أنس عند البخاري (٢٠٨٥) وغيره

وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَرِيدٍ بْنِ نَسٍّ وَسَهْلِ بْنِ أَبِي حَنِظَلَةَ وَغَيْرِهِمْ

(۳) قال ابن عدنان في السهيد (۱۳۶/۲۱) مع الحرر بجمع وحوه كثره

منها المجهول كله في الثمن والمشتري ..

ومن بيوت العرب بيع الآبى. وخصل أسارى. وإلصق النضاب في الفرمى، وكذبت ارمك  
واسقر لصمير. ذا كان لأغلب من أمرها جعل أسبها وعدم يقبها، وحيث في لأحام  
واضطر غير الخدح إذ لا يكن مملوك مقوصا عنه، وفصار كله من بيع العرب، وبيع  
الخصاء من عذر. واسم بيع العرب اسم جامع لهذه المعاني كلها وما شبهها

وانظر شرح صحيح مسلم للنووي (١٥٦/١٠).

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمتته لظهور معناه.

(٥) روى البحري (٢٠٩٠. ٢٥٦٧٢٢٥) ومسلمه (١٥٤٣) وأبو داود (٣٤٣٣) وإسحاق (٤٦٣٦ ٤٦٣٥) والترمذي (١٢٤٤) وابن ماجه (٧٤٦٧ ٤٥٢) وأحمد (١٥٠٨٢٧٨ ٦٣٦/٢) وابن حبان (٤٩٢٤. ٤٩٢٣. ٤٩٢٢) وأبو عبيدة =

وإن (ك)ت<sup>(١)</sup> ثمرة لا يبدو صلاحها لأن سابعين إنما يحمل أمرهما على [ص ٤٢] (أ)ت<sup>(٢)</sup> لا يقصد العرر، لأن ثمرة نبعة لأصحب

وكذلك حوربا، ومن ( )<sup>(٣)</sup> بيع سارل وما كان في معها، وإن لم يشاهد ما وراء حدها منها من سقوطها وظن حيصها.

وإذا كان هذا حائرا، لأن سابعين لا يحمل أمرهما على أنهما قصد إلى العرر وأخيهما ضرورتهما إلى ذلك، فكذلك (ب)حمل<sup>(٤)</sup> أمر مستثنى مكيلة البسيرة من ثمرة حائضه و<sup>(٥)</sup> مستثنى الحمل اليسير من حائضه نبيع، على أنهما لم يقصد العرر ولا أخيهما، وإنما قصد إلى ذلك لهما من الضرورة إليه ولا اتفاق به، والله أعلم.



(١) (٣٠٤٣٠٣٣٠٢٣٠١٣) والسهمي (٥ ٢٩١ ٢٩٨ ٢٩٤ ٣٢٥٠٣٢٤) ومن حارود (٦٢٩٠٦٢٨) وحدها (٢٦٠٤) وخمسة (٦١٣) ٣٠ (١١٢) ومن أبي شيبه (٥٠٠ ٤) نصراي في الكر (٢٨٤ ١٢) ولأبسط (٢٠٣٦) وعد برري (١٣٥ ٨) وبو علي (٥٤٢٩ ٥٤٦٨ ٥٤٧٩ ٥٥٠٨ ٥٧٩٧) عن من عهد مرقى من مع حلافة نوت فتمرها لتضع إلا أن يشترط نبيع، هذا مع مسد في عهد لمجاري (٢٠٩٠) نجد مرثا أثر حلافة مع نسف، فثدي به ثمر سحل، إلا أن يشترط المبتاع.

- (١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٣) هنا كلمة فيها بتر لم أستطع قراءتها.
- (٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٥) هذا طمس لا يظهر منه شيء، ومن تصواب ما ذكرته.

## ذكر خلافه له في كتاب البيوع الفاسدة

٢٧. (شراء العبد بشرط العتق)<sup>(١)</sup> (٢).

«قال ابن القاسم: قلت كنت أرى أن يشتري عبد علي إيجاب بيع، قلت: لا بأس بذلك.

قلت: فإن نبي متاع أن يعتقه فإن يرمه البعض، لأن يكون شتره على عمر إيجاب العتق فلا بأس بذلك.

قلت: فإن نبي متاع أن يعتقه فإن يرمه البعض، وأن يرمه غيره قال (ابن) القاسم: وإن رأى نبي متاع أن يرجع في عبده إذا لم يعتقه متاع، ويسع بيع فيه، إذا كان محدثاً حديث، فإن كان كاتب فيه بقية»<sup>(٣)</sup>

قال أبو (عم) سيد<sup>(٤)</sup> أما إحصاء ما يشتري العبد على أنه حر على (مسند) ح<sup>(٥)</sup> إذا ملكه، فلا اشتراط الحرية مما لا يقدح في عقد البيع.

لأن بائع عبد متطوع بما يحصه من ثمن عبده، ومقدار ما يحطه معلوم له، وكذلك متاع لعبد متطوع بما يحصه من ثمنه من شرط عليه وعمره<sup>(٦)</sup> حقدار ما

(١) ذكر إحصاء في موهب حبيب (٤/٣٧٥) رجع صور بشرط بيع، منها أن يبعه بصره أو يبعه وفار واسع صحيح في الأربعة أوجه، فانه النحوي

وهو الرافعي في شرح الموطأ (٤/١٢٠) وإذا وقع مع بشرط عتق صح على أصح تعويل عند المالكية والشافعية، وقال الحنفية: يبطل.

وانظر الكافي (٣٥٦).

وقال ابن رشد وموسى مايت في إحصاء مع بشرط عتق المعجل قال الشافعي

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) المدونة (٩/١٥٢).

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) بتر في الأصل وفي حر لكنه نقاباً حرف اسم أو حيم أو نحوها.

اعتاضه على الوفاء به.

فلما لم يشمل عندهما على ما يقصد من الشروط المخطورة التي تنافي القرب،  
وكأن (الشروط) (التي) (يقتضي) (بعض) (١) (٢) (٣) من أجل ما يتقرب به  
إلى الله <sup>عز وجل</sup> وحب أن يقدر (له) (٤) / ما يقترن به ما يقدر فيه

وإنما كره مالك رحمه الله أن يقع هذا لشرط في (٥) (٦) من الرقاب الواحدة  
من أجل ما يحص عن امتناع من تصنها ويعاد به، فكأن (٧) (٨) لم يكمل له اعتق  
الذي وحب عليه بسبب مشاركة الغير به فيه.

وهذه الخمسة (٩) لا خلاف بين مالك وابن القاسم فيها  
وإنما الخلاف بينهما إذا اشترى العبد على غير إيجاب العتق  
فقال مالك نعمتاع لا يعتقه وأن يبدله بغيره

وإن (١٠) قال ذلك، لأن شرطه له على أن يعتقه في المستقبل عدة، وحدث بها  
استناع، (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

وإنما يستناع أن يعترض عليه في ذلك، لأنه لا يحلو من أن يكون عاتق الوفاء  
بما وعد غير لازم لصاحبه حكما فقد باعه العبد على إمضاء مشيئة فيه، ورصي  
بالشخص الذي قد (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

الواجب فيه

- (١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٢) بتر في الأصل في آخر الكلمة.
- (٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته بظهور معناه.
- (٤) يبايض في الأصل بمقدار كلمة
- (٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته بظهور معناه.
- (٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٩) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

وكل ما (ص) در<sup>(١)</sup> عن تفسيره فهو لازم له

وأما وجه قول ابن القاسم سائع أن يرجع في العدد به يعقده سائع، ويتفحص  
سيع فيه إذا كان بحر (دثان)<sup>(٢)</sup> ذلك، فمعده، والله أعلم، أن يكون سائع قد وضع  
من ثمن العدد من أجل ما اشترطه من العتق فيه، وإذا كان كذلك، فقد صارت  
لعتق حصته من (ال...)، فلا (دا) لـ (ح)<sup>(٣)</sup> يف له امتناع بشرطه كان به أن يرجع في  
عنده إن اختار ذلك.

لأن من حقه أن يرجع فيما حظه من ثمنه إذا لم يعوضه منه، وإذا وجب له ذلك  
كان امتناعه خيار بين أن يعوضه مما حظه عنه باعتق يدي بشرطه عليه، وإن أن  
يرد عليه عنده، إلا أن يموت بضرب من الضروب التي تقوُّت بها سيوع القاسدة.  
فإن فاتت كانت فيه القيمة يوم القصد، إلا أن تك (ح) ن<sup>(٤)</sup> القيمة أقل من ثمن  
يدي سيع به فلا ينقص سائع، (ال...) (٥) امتناع قد رضي به بعد بدلا منه  
وكلما تقوُّب به وجهه سائع في اضطر فاعلمه، والله التوفيق

[ص ٤٤]



(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته ظهور معده

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته عماداً على السياق وعنى كلام من نفسه مقدم

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) بتر في الأصل بمقدار كلمة.

## ذكر خلافه له في كتاب التجارة إلى أرض الحرب

٢٨- (حكم شراء رقيق الصقاله<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>

«قال ابن القاسم: وقعت مالك غير مرة فقلت له: إن هؤلاء تتحارب يربطون بالرقيق  
أصفله فيشترىهم أهل الإسلام، فيبيعونهم مكابهم (ب) يد<sup>(٣)</sup> يشترىونهم من  
أهل الذمة.

فقال: ما علمت حراماً، وغيره أحسن.

وقال ابن القاسم: «أرى أن نعوذ من شرهم ويحل بيعهم وبيعتهم»<sup>(٤)</sup>  
قال أبو عبيد: أم فوس مالك ما علمت حراماً، فإنما رد بدت، والله أعلم، حرماً  
يس، لأن الحرام لا تعلم حقيقته إلا بنص أو بما يقوم مقامه  
وكل ما عدم نص فيه فطريق لعدمه لا اجتهاد، وكل ما كان مأخوذاً بوجه  
الاجتهاد فالاختلاف فيه سائغ.

وكل محتلف فيه من عقود المبيعات إذا انعقد وتم وفيت سبع عند متاعه فلا  
(سبيل)<sup>(٥)</sup> إلى فسخه.

فأصقني ومن حرى محراه من لا يعرف به دين ولا نسب ولا عبادة يندب بها  
لا يلحق بحكم أهل الإسلام بمجرد أسره، دون أن يقرر (ب) بدت<sup>(٦)</sup> فريضة يستند  
بها على أجلته إلى الإسلام.

(١) أسره، حسبي عند قبل من لا دين له ولا عبادة يندب بها

وراجع معجم سداد (٤١٦٣ در عكر) وكتاب في تهذيب الأنساب (٢٤٤/٢)

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) المدونة (١٥٢/٩).

(٥) بتر في الأصل، وأتمته اعتماداً على السياق.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

وإن كان بالغا فلا س(ق)به<sup>(١)</sup> عن شركه سوى صريح بقول بكلمة الإسلام والعمل بما يطابقه<sup>(٢)</sup>.

وإن كان غير باع، فلا يفتنه عن شركه سوى صريح بقول بكلمة الإسلام. وإن كان ممن يصح منه قصد وتغيير، فلا بد من إحاطة يستدل بها على إسلامه، وانقطاع سبب لشركه عنه، ومنى له بغيره<sup>(٣)</sup> منه ذلك فحكمه حكمه. لا ترى أنه لا يجوز وء باع من سائهم قبل أن يسلم ولا وء غير باع لني (...)<sup>(٤)</sup> تجيب إلى الإسلام.

لأن كل واحد من ههنا داخلة في عموم قوله (س) عدي<sup>(٥)</sup> / ﴿وَلَا تَكْفُرُوا﴾ [ص ٤٥] لتشركت حتى يؤمن ﴿[الفرع الآية ٢٢١]

فإذا كان كذلك فحائز بغيره من أهل الكتاب وغيرهم قبل أن يظهر منهم إحاطة إلى الإسلام.

وهذا احتساب<sup>(٦)</sup> عميد المذهب القاضي إسماعيل بن إسحاق.

لأنه حكى في كتبه «المسود» (ص) «عن أحمد بن محمد<sup>(٧)</sup> أنه قد سمعت عبد الملك بن عبدالعزيز<sup>(٨)</sup> .....

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) ما بين القوسين به س، وأتمته بظهور معناه.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) بتر في الأصل بمقدار ٣ كلمات.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٨) هو أبو يعقوب أحمد بن محمد بن علاء بن خنكة عدي بكرمي عقه شاكلي

نظر ترجمته في التذكار (٣٠١) ورسالة مدرث (٥١٤) ورسالة علاء (١١٩١٩)

وأبو محمد (١٨٤١/٨) وبعث (٤٣٤/١) وشذرت (٥٥١)

(٩) هو ماحشون أبو مروان قرشي شامي عدي شاكلي (ت ٢١٣)، وبعث (٢١٤)



يقول «في ( . . )»<sup>(١)</sup> بالنسبة لبغادي به أنه لا بأس أن يغادي بالصبي».

فتأول أحمد قول عبدالمالك هذا بأن قال:

«وإنما ذلك فيما يرى في الصبي الذي لم ينتقل أمره إلى الإسلام وحكمه، ويصير في دار الإسلام ومع أهله، منقصة عنه أسباب الشرك».

ونكر إسماعيل أن يكون مراد عبدالمالك بقوله هذا الذي تأوله أحمد من المعدل فقال:

«وهذا الذي فسره أحمد إنما هو تأويل تأوله عن عبدالمالك» وقول عبدالمالك أنه لا بأس أن يغادي بالصبي أشبه بقول مالك، لأن أبا ( . . )<sup>(٢)</sup> حدثنا عن ابن القاسم قال «سألت مالكا عن المسلمين يصيبون السي من العدو فيشتري الرجل منهم الصبي، وبينه أن يدخه في الإسلام وهو صغير فيموت أترى أن يصبي عليه؟ فقال لا، لا، لأن يكون أحاب إلى الإسلام ( . . )»<sup>(٣)</sup>

فكانه تأويل أحمد على أن مدحه تجوير يعهم والتوقف عن استحالة الصلاة عليهم قبل أن يجيبوا إلى الإسلام.

وأما احتساب ابن القاسم (س) به<sup>(٤)</sup> (ب ي) جمع<sup>(٥)</sup> أهل الكتاب من شرئهم، ويحال بينهم وبينهم، فقد روى ابن قانع عن مالك «في المحوسي إذا هلك أنه يحتر على الإسلام ويمع صغاري من شرائه (و) كذلك الصغار من أهل الكتاب يجمع من

= صرح رحمه في سير أعلام السلاء (١٠/٣٥٥) ووفيات الأعداء (١٦٦٣) وصيقات

أعقدها بشير روى (١٥٣) ويهديد كحار (٣٥٨/١٨) ويهديد نهديب (٣٦١/٦)

وعبرها.

(١) بتر في الأصل بمقدار كلمة.

(٢) بتر في الأصل بمقدار كلمة.

(٣) بتر في الأصل بمقدار ٣ أحرف.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

ابتاعهم من حالف الإسلام إذا (...) (١) أناتهم.

فوجه هذه الرواية أن كل من حالف الإسلام ممن لا يعرف له (له) دين ولا نسب إلى عدة يتدين بها إذا كان محمورا على الإسلام إذا (٢) (٣) وحب أن يحكم له بحكمه

[ص ٤٦] لأنه مولود على الفطرة التي بها خلق وعليها/ يثاب، وهي للإسلام بدلالة قوله تعالى ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِصَلَواتِهِ ذَلِكَ أَلْبَسَ الْقَيِّمُ﴾ [الرؤم: الآية ٣٠].

يعني اندي اندي لم (يحد) بق (٣) الحق إلا له، ولا نفس سواه، ولا يشب إلا عليه.

قل الله عز (و) حل ﴿وَمَا خَشِئْتُ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْلَمُونِ﴾ | لداريات: الآية ٢٥٦.

وقال ﷺ «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه، ويصرانه ويمجسانه كما أنه تنتج الإبل من بهيمة جمعاء هل تحس من حدعاء» (٤).

فإد كان لأصل الإسلام وكفر صارئ عليه نائلين الذي يؤحد به المولود، وحب أن يحكم جميع من حصل في دار الإسلام وحكمه ممن لا يعرف له دين

(١) بتر في الأصل بمقدار ٣ أحرف.

(٢) بتر في الأصل بمقدار ٣ أحرف.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) روى البخاري (١٢٥٢ . ١٣١٩ . ٤٤٩٧ . ٦٢٢٦) ومسلم (٢٦٥٨) وأبو داود (٤١١٤) وسرمدي (٢١٣٨) وأحمد (٢٣٣/٢ . ٢٧٥ . ٣١٥ . ٣٤٦ . ٣٩٣) والخميري (١١١٣) وابن حبان (١٢٩١٢٨) وما بعد) وأبو يعقوب في مسخر (٢٠٦٢) والبيهقي (٢٠٣٠٢٠٢) ونظري في الأوسط (٤٠٥٠) وحباسي (٢٤٣٣٢٣٥٩) وأبو يعقوب (٦٥٩٣٠٦٣٩٤٠٦٣٠٦) عن أبي هريرة.

وفي الباب عن ابن عباس والأسود بن سريع وغيرهما.

ولا نسب إلى عادة ولكن من سبي من صبيان أهل لكتب دون أبيه بحكم المسلمين.

وهذه الرواية لها شواهد من الأصول بضول احتلاها، وانصر يعصدها، وفيما لوحث به من ذلك مقتنع إن شاء الله.

وقول ابن القاسم مطابق لها، (ع) (ب) أن من مذهبه اسوقف عن امساحة اتصاله على من مات منهم قبل أن يتبعه (ع) (ب) ( ) (لإسلام، وفي هذا، من التقصص ما لا يخفاء به، والله أعلم.

...

٢٩. مسأله (إن تعامل الدميان بالربا ثم أسلما<sup>(٣)</sup>)<sup>(٢)</sup>

«قال ابن القاسم قلت مالك رأيت الدميين إذا تديعا درهمين بدرهمين إلى أهل ثم (نسب)<sup>(٤)</sup> جميعا قبل التقصص أو بعده، هل يمسح بينهما؟ قال بـ أسلما جميعا ترد بـ فيما بينهما، وإن أسلم الذي له رد إليه أس مده وإن أسى لذي عليه الحق فمأذري ما حققته<sup>(٥)</sup> إن أمرته أن يرد رأس ماله حصت أن أطلقه الذمي.

قال ابن القاسم: وإن رأى أيهما نسبه منهما رد إلى رأس ماله، لأنه حكم بين

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) قال ابن قدامة المقدسي في المصنف (٢٩١: ٩) وشي من دمي يعمل بـ بـ وبيع حمر واعتبر ثم يسلم ويدفع في يده، فقال لا يرد منه أن يخرج منه شيء، لأن ذلك مضي في حال كفره، فأشبه بكفرهم في كفره، إذا نسبه.

(٤) قال النووي في المجموع (٦٣٢) وإن نسبه كافر فهو بـ بـ فسه في إسلامه، وإذا فلا يحل له أحد ما زاد على رأس ماله، بل يسقط عنه هو عليه.

(٥) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأصلحت في الهدم بحظ معبر

مسند وبصري فيحكم فيه بحكم الإسلام (١)

قال أبو عبيد: أما قول مالك في الدمين إذا تعامل بالربا ثم أسس (٢) له  
حق منهما أنه يرد إلى رأس ماله، فلا نكح الله **﴿قَالَ رَبُّهُمَا أَلَدَيْكُمْ أَتَمَوْا أَتَقُوا  
لَهُ وَذَرُّوا مَا نَفَى مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾** [سورة ١] [ص ٤٧]

فإن أسس له يتركوا الربا فليسوا مؤمنين، وإن كان بالإيدان مظهرين  
ثم قال تعالى **﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَنُحَرِّبْكُمْ وَنَحَرِّبْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾** [سورة ٢٨٩]  
يقول، يحاربكم الله ورسوله إن لم تفعلوا

وفي ذلك دليل (٣) على أن من مع حق من حقوق الله تعالى مستحق أن  
يحارب عليه.

قال (تعالى) **﴿فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ إِثْمُهُ﴾** [سورة ٢٧٩] يعني، ما  
دفعتم، لا تضلمون أحدا من بني حرمه الله تعالى عليكم، ولا تضلمون ولا  
تفصون من رؤوس أموالكم.

وأما قوله **﴿قَالَ كَانَ بَيْنِي عَلَيْكَ الْحَقُّ﴾** [سورة الآية ٢٨٢] يعني، الذي عليه  
الربا، فما أدري ما حقيقته، وقد خرج من الإقدام على القصد في الحوب، لأشياء  
الحدثه عنده وحتما لها روحه الاحتمالات

وذلك أن إسلام الذي عليه الربا (٤) قد وقع بعد أن استقر ذلك عليه، وتعلق  
حق الذمي به.

فاحتمل أن يكون إسلامه مضلا للربا قد وقع بعد أن استقر ذلك عليه، لأنه قد

(١) المدونة (٢٨٥/١٠).

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه، وعماد على ما نفى من حروف

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

صدر إلى حل لا يحور له مع استدامتها أن يملك الربا، ولا أن يملكه غيره، لا  
يوكده ماله بالاصل وهذا ما لا يحور، لأن الله تعالى قال ﴿يَتَأْتِيهَا الْدِّينُ ءَامُونًا  
لَا تَأْكُلُوْا أَمْوَالَكُمْ تَسَعًا﴾ [نساء الآية ٢٩]

وبحتمل أبصار أن يكون إسلامه لا يصل عنه ما قد نعتق بدمته، لأن في أبصار  
ذلك والاقصار<sup>(١)</sup> لدمي على رأس ماله طالما له، وفي تعيب واحد من هذين  
الاحتمالين على صاحبه نظر.

وهو المعنى الموحى بنوقف مالك رحمه الله عن القسط على أحدهما، وقد صرح  
بدلت في قوله: وإن أقررت إسلامه أن يرد رأس مال لدمي حقت أن أضمه

وإلى بقضيه سطر عدي، ويوحى القياس على أصوله مسح البيع، سواء  
أصله<sup>(٢)</sup> لدمي به حق أو لدمي عليه الحق إذ كان ذلك (ق) بل<sup>(٣)</sup> لتقايص.

فأما إسلام لدمي به إرما فلا خلاف بين مالك وابن (ال) يقاسم<sup>(٤)</sup> في أنه لا يحل  
له أن يأخذ من صاحبه سوى رأس ماله الذي دفعه إليه، وقد دللت على صحة ذلك  
بما فيه مقنع إن شاء الله.

وأما إسلام لدمي عليه إرما فإنما وحب مسح البيع بيه وبين لدمي قبل  
(القصص)<sup>(٥)</sup>، لأن أهل الكتاب ليست أملاكهم مستقرة، وإنما لهم شهة منك على  
ما في يديهم بصحتها الإسلام، فيعهم وما كحهم في الأصل بما هي  
(ب) شهة<sup>(٦)</sup>، وليست بعقود ممكنة في الصحة.

(١) سبب اقصاء وإبراء في الأصل، وضنحت في الهامش بخط معدي

(٢) ما بين القومين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) ما بين القومين به سر، وأتمته بظهور معناه

(٤) ما بين القومين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) لا يظهر حيد في الأصل، لكن هكذا يمكن تقديره

(٦) ما بين القومين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

قال الله تعالى: ﴿قَدْ نَبَأَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ أَنَّ اللَّهَ لَا يَأْتِيهِمْ نَجَاتٌ وَلَا يُجْزَوْنَ مَا حَزَمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة ٢٩]

ومن كان لا يدين دین الحق فكل ما صدر عنهم من عقد وغيره معصية وكفر. وفي صحيح عقودهم الإسلام، ويكون الحكم في ذلك حكم ما ابتدئ عقده في الإسلام من غير أن يكون في الأصل حائراً.

ألا ترى أن ما عقده من أملاك في حال الكفر بغير ولي، ولا إعلان ولا شهود وفي العدة، وما جرى محرى ذلك، أنه معفو عنه بالإسلام، ولو ابتدئ فيه كان باطلاً.

فدل ذلك على أن (١) لإسلامه (٢) هو الذي صحح ما كان فاسداً من فعلهم، فكذلك يصحح إليهم إسلامهم ما فسد من الربا وثمن الخمر (٣) والحرير والمنته. فإذا كان كذلك، فإسلام الدمين اسمعدين بالربا أو إسلام أحدهما قبل القصد موجب لفسخ الربا وبطلاله، لأن شبهة البيع لا توجب ما لم يكن واحداً قبلها، إلا أن يقتربا إليها فوات المبيع بقصد انتفاع به، و(د) فوات (٤) عيها عده. وإلى هذا المعنى ذهب من القاسم في فسخ الربا (و) بطاله (٥) إذا سلم أحد المتبايعين.

إلا أن العلة التي علل بها فسخ ذلك مستقصية، بدلالة أن كل عقد انعقد بين مسلم ومسلم وحكمه عند المسلمين جميعاً قبل القصد وبعده حكم واحد، في أنه يقصد إذا كان حكم الإسلام يقتضي ذلك، فإت المعقود عليه أو لم يفت.

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) هذه بكلمة ناسه في بعضها، وعيها علامة التصحيح، وبها صحت فبين.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

ألا ترى أن مسدما ودمي أو تابع حمر أو حمر الكان اسبيع مقسوحا يسهما قبل القبض وبعده.

فلو أن دم أسلم على ثمن حمر أو حمر أو مني، من محرمات بني لا يجوز للمسلم أن يتمكن أثمانها ما كان إسلامه يصحح له تذكره ذلك، ودل على فساد ما اعتل به، واطراد علتنا فيه، والله أعلم.

• • •

### ٣٠- مسألة (نصراني أسلم في حمر قبل إسلامه<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>

«قال ابن القاسم قال مالك في نصراني أسلم<sup>(٣)</sup> إلى نصراني في حمر إيهما إن أسدما جميعا انتقص سلمهما، وإن أسدما لدي عيه حمر فما أدري ما حقيقته؟ لأبي بن أمرت النصراني أن يرد رأس مال سلمته، وإن أعطيت المسلم الحمر أعطته ما لا يحل له. وحلف بيه وبين لدي يعصي أئدرهم سادهمين.

قال ابن القاسم وأنا أرى إن أسدما الذي به حمر رد إيه نصراني رأس ماله على ما وصفت لك من الحكم بين مسلم و نصراني<sup>(٤)</sup>»

(١) قال ابن قدامة مقدسي في معي (١٩٧/٤) رد مسلم نصراني إلى نصراني في حمر ثم أسدما حدهما، قال ابن قدامة جمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على أن مسلم يأخذ درهمه، كذلك قال شوري وأحمد، وصحاح وأصحاب بني أبي قحس، لأنه إن كان مسلم أسدما فليس له سبداء الحمر، فقد عدا سبداء معبود عيه، وإن كان مسلم إيه فقد تعدر عليه إيفائهما، فصار الأمر إلى رأس ماله.

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) قال ابن حمر في الفج (٤٢٨/٤) وسلمه (صحيح) سلف ورا ومعي، وذكر شوري أن سلف لغة أهل عرق، والسند لغة أهل الحمر، وبين سلف تقديم رأس المال، والسلم: تسليمه في المجلس. فالسلف أعم.

والسلم شرعا: بيع موصوف في الدمة.

ومن قبله سقط سلم رده في حمر، وأصل العلماء على مشروعيه إلا ما حكى عن من سبب

(٤) المدونة (٢٨٦/١٠).

قال أبو عبيد: المعنى الذي به ومن أحده توقف مدث رحمه الله عن الجواب في هذه مسألة من بحور ما قد شرحناه في الدمين المتعاملين بالربا إذا أسلم أحدهما، لأن منسب إليه في خمر إن كان هو المسلم حر<sup>(١)</sup> أن يدفعها إلى صاحبها، فلا حائر أن يكلف إبعادها، لأن عيبها محرمة عليه، ولا يصح له ملث عيبها بالتباعد ولا غيره.

وما عطي فيها فهو من أكل المال باسط

وفي حار انصر بي صاحب الخمر على أحد ثمنها من نسبه ظلم انصرابي. وإن كان الذي أساء هو صاحب الخمر، فلا يحل له أن يأخذها من<sup>(٢)</sup> انصرابي، لأنه لا يجوز له تمككها ولا أحد العوض عنها وفي تكليف انصرابي رد الثمن المدفوع إليه فيها ظلم له.

والذي يقتضيه السطر ويوحه لقياس على أصولهم: فصح البيع سواء [ص ٥٠] أسلم<sup>(٣)</sup> الذي له حق أو الذي هو عليه الحق. إذا كان ذلك قبل لقاطص، للمعنى الذي شرحناه في الدمين المتعاملين بالربا إذا أسلم أحدهم

وأما<sup>(٤)</sup> قول ابن القاسم: وحذف بينه وبين الذي يعطي الدرهم بالدرهمين، فإن صح هذا القول عنه فهو غلط، لأن مالكاً لم يتوقف في مسأله لدمين المتعاملين بالربا إذا أسلم الذي له حق منهما أنه يرد إلى رأس ماله، (٥) من هذه مسألة إسلام صاحب الخمر، لأن عيبها محرمة عليه، لأن<sup>(٦)</sup> الرائد

(١) في الأصل حرى، وصوب ما ذكره

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) بتر في الأصل بمقدار كلمة.

(٦) بتر في الأصل بمقدار كلمة.



على رأس مال صاحبه محرم عليه.

وكما لا يحور لصاحب الربا أحده بعد إسلامه، فكذلك لا يحور لصاحب  
الخمر أن يأخذها بعد إسلامه.

فأما إسلام الذي عليه الربا فواربه (١) (٢) ندي حبه الخمر على ما نصه مالك  
رحمه الله، وهذا بين من تأمله (إن) (٣) شاء الله، وعلمه دلت.

\* \* \*

(١) نثر في الأصل بمقدار كلمة

(٢) ما بين القوسين به يتر، وأتمته لظهور معناه.

## ذكر خلافه له في كتاب الجعل والإجارة

### ٣١- (استئجار الأطباء على العلاج<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>

قال ابن القاسم «قال مالك في الأطباء إذا استأجروا ع(د)ى (الع)لاج<sup>(٣)</sup>، فإنما هو على سرء، فإن برأ فله حقه، وإلا فلا شيء له، إلا أن يكونا شرطاً شرطاً حلالاً فيمقد بينهما، وكذلك الكحال يستأجر على كحل العين من وجع بها. قال ابن القاسم: وأنا أرى إن شترص أن يكحله كل يوم أو كل شهر بدرهم إن دبت حائر إذا لم يقده، فإن برأ فليس ذلك كان للمضيف من ذلك بحسابه، إلا أن يكون صحيح العين، وشترص ع(د)ى(به)<sup>(٤)</sup> أن يكحله (كل)<sup>(٥)</sup> شهر بدرهم، فهذا لا بأس به، وإن اشترص لمقد فيه لأنه مما لا يتوقع براء<sup>(٦)</sup>،<sup>(٧)</sup> / (...)<sup>(٨)</sup> [ص ٥١]

قال أبو عبيد الأحمار انعمود عليها عقود الإيجارات تنقسم عند مالك قسمين.

(١) قال ابن عدي في ح(د)ى (٣٧٥) وحذف فور مالك في حور معامه قضيب على سرء، فمره أجاز ذلك، ومرت في لا يجوز إلا بى مدة معلومة وقار في كفاية نصيب الر(ب)ى (١٩٦/٢) وكذلك لا بأس بمسارضة أى محامده نصيب على سرء حتى يبرأ، وهي على قسم، ذكرها في الأصل، منها ما هو مفعول على حواره، مثل أن يؤخره على أن يدويه مدة معلومة بأجرة معلومة ولأدويه من عند اعلى، ومنها ما هو مختلف فيه مثل أن يؤخره مدة معلومة، ولأدويه من عند قضيب

وانظر المعنى (٣١٥٣١٤/٥) والمواك(ه) اندوي (١١٥/٢) وحاشته لعدوي (١٩٧/٢)

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) سقطت من الأصل، والسياق يقتضيها.

(٦) سقط في الأصل بعد ٣ أحرف. وأتمته من اندوية

(٧) المدونة (٤٢٢/١١).

(٨) ما بين القوسين به سقط بمقدار كلمتين أو كلمة.

معلوم ومحجور لا يتعص، وقد تعص به تعصل أحرأؤه، وفي تعيصه بطلان الغرض المقصود فيه.

وحكم هذا لصيرت من محجور الأعمال حكمه المعلوم في أنه لا يحوز بعينه بز(م)ان<sup>(١)</sup> معلوم.

ومحجور متعص لأحرأء، وهذا لصيرت مقتدر يبي من معلوم بتعص به، وتعد سببؤه به، لا ما كان منه معلقا عليه محجور منه فعه يكون، فيحوز أن يقتصر به عليها، ويحوز أن يعلق سببؤه بها، ولا لأجل دونهما ثلث العمل المعه خاصه اثوب<sup>(٢)</sup>، وحرر الخف، وشفاء، وثقب خبهره، وحفر بئر، إذا كان ذلك كله محصورا بصفة في عين مرئية.

وهذا وما كان في معناه لا يحوز، غير أن تعص عنه بزمان معلوم، ما في ذلك من خطر وأضرار، إذ قد يحوز لا يسه ذلك العمل في مدة ذلك زمان فيذهب عمل المستأجر غير أحرأء، إذ كانت لأحرأء لا حب به إلا يحصور بصفة في استؤجر عليها المستأجر، والتخلى بينه وبينها.

لا أن الأحرأء بما هي ثمن مدفع سي وقع عقد عليها، وثنمن لا يحب إلا بتسليم المثلثون.

وهذه حمته لا خلاف بين مالك وابن القاسم فيها

ومثل محجور أندي لا يتعص، وفي تعيصه بطلان الغرض المقصود (مه)<sup>(٣)</sup> استئجار المصنوع على براء العمل، ولا كحجر على براء تعين أبحه، ولا أحرير على (...)<sup>(٤)</sup> فك الأسير، وما جرى مجرى ذلك.

(١) من يقوم به براء، وأتمه بغير معه

(٢) بظهر أن هذه الخمسة فيها براء أو تصحف

(٣) ليست في الأصل، والسياق يقتضيها.

(٤) بتر في الأصل بمقدار كلمة

ويذكر بحر تعليق السراء برمان معلوم، لأن السراء لا يتعص ولا تنه (ص ٥٢) [ص ٥٢]  
حرؤه، / فيقع كل حرء منه قسمة من الأحرار، وإنما هو موصوف بارتفاع العلة<sup>(٢)</sup> المؤثرة في جسمه، أو في عضو من أعضائه، وقد ارتفع التأثير حلقه السراء<sup>(٣)</sup>.

وما كان هذا وصفا من الأعمال المستأخر عنها فلا حائر أن يعلق بأجل ما في ذلك من إبطال عرص المستأخر، وكل ما له باطل

لأن عرص عيين سراء من عتته، وسراء غير معلوم يكون فيعلق برمان يكون فيه. وكذا مستأخر على الملح، لا يكون حاراً كاملاً ملح، لا يستيعا جميعه، كما أن الأسير لا يفت من د. الأسير فتنكث بعضه.

وفي تعليق مدحه العمل، وقد الأسير بالأجل إبطال لعرض منسب (ص ٥٢) حر<sup>(٤)</sup> ويتلاف منه من غير عوص بعقبة منه، وهذا من أكل ابل باطل  
وقد قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالطَّلِيلِ﴾ [النساء: الآية ٢٩].

ولم يختلف قول مالك وسننهم في أن هذه لإحارها إذا عفت برمان أنها لا تجوز، إلا بشرط أن يكون للمستأخر فسخ دلت منى شاء

فال دلت على أن لأجل لا يوجب حكماً به يكن وإحافله، وإذا كان كذلك فلا معنى لتعليق العمل به.

وقد مثل مالك رحمه الله عن إحصاء يستأخر على السراء بالأحرار معلوم ففس: «لا بأس بدلت»<sup>(٥)</sup> وهو شأن علاج. يريد: ولله نعم. أن شترط السراء في معالفة

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) كتبت هذه كلمة في جامنة بحد معين. لأن في الأصل برها

(٣) هنا بتر قليل لكن معالم الكلمة لازالت ظاهرة.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) في مدونة (٢٢٢/١١) ب: إحرار لأصاء. و: في لأصاء. يد مستأخر على علاج وماء

الطبيب هو سنة الإجارة في ذلك.

ومثال المجهول الذي لا بد له من زمان يتعلق به استئجار الضهير على ارضاء،  
والأخير على خدمة المصنفه وعلى بيع النسيج، وما كان في معابها.  
وإنما أوجب أن يكون ما هذا وصفه من الأعمال معق برمان معلوم، لأنه  
مجهول القدر معلوم (أ) (ب) مع (ج) (د) استأجر فوجب أن يعلق برمان معلوم  
[ص ٥٣] يحصر فيه قدره، ويكون طرفي الاستبراء / يؤدى (د) إلى عدمه به

كما كان الكيل ظرفا للحكيل يعلم به.

وهذا ما لا أعده فيه خلاف، أعني في أن العمل المجهول الذي هذا وصفه لا بد له  
من زمان معلوم بمعنى به، وبولا ذلك سوى (ب) عمل مستأجر وذهب عداؤه بطلا  
بلا عوض يعتاضه منه.

فأما كل عمل مجهول القدر معق بعبارة محدودة متوقعة الكون، فإنه لا يحور  
أن يعلق برمان معلوم، ويحور أن (ب) (بصر) (ب) على (ب) (ب) شيء هو متعلق  
بها.

كتعليمه اقرأ فإن أعراس الناس محضفة فيه، فمنهم من عرصه حفظه، ومنهم  
من عرصه حفظ بعضه، كلاً الأمرين سائغ فيه، لأن حفظ جميعه، إنما هو فرض  
على الكفاية ينوب فيه البعض عن الكل، لأنه أصل العلم.

وطلب العلم فرض على الكفاية، فمن كان عرصه حفظه، حار به أن بشرط

= هو على الترتيب، فإن برمانه حقه ولا فلا شيء به اهـ

(١) بر في الأصل بمقدار كلمة

(٢) بر في الأصل بمقدار ٣ أحرف.

(٣) ما بين القوسين به بـ، كنه أصبح فوقه بحض معبر

(٤) أي ذهب، انظر اللسان (١٠٦/١٤).

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

على حفظه، ولا يعلق ذلك بزمان معلوم.

قال مالك: وقد (سنن) <sup>(١)</sup> عن رجل يجعل لرجل عشرين ديناراً على أن يعلم وبه اقراء حتى يحدقه «لا بأس بذلك» ثم قال «اقراء أحق ما تعلم أو قال علم».

ومن كان عرصه حفظ ما تيسر منه حسن أن يعلق بعلمه ذلك بأجل معلوم، لأن الأجل أحصر يعمل في ذلك وعند من اترقيين، والله أعلم وأما قول ابن القاسم. وأنا أرى أن بشرط أن يكمله كل يوم أو كل شهر بدرهم، إن ذلك حذر إذا لم يقده، فإن رأى قبل ذلك كان للخصم من الآخر بحساب ما مضى من الشهر، إلا أن يكون صحيح العيب فاشترط عليه أن يكمله كل شهر بدرهم.

فهذا لا بأس به.

وبن بشرط لفظ فيه وإنما هو مسمى على الاحتياط وتخري لعدل بين التريين فأما القياس. فهو ما شرحناه من قول من (سنن) <sup>(٢)</sup>

وتن (بن) ابن القاسم بين الصحيح والسقم في حوار تقديم الأجرة دليل على ذلك، ألا ترى أنه حوار بين العيب (صحة) <sup>(٣)</sup> من تقديم الأجرة/ ما حطره [ص ٥٤] على دي العيب العليلة، وإنما ذلك والله أعلم، لأن عرص (أ. ب. ج) في استئجار الطبيب كحل عيبه استدامة الصحة بذلك، والكحل معلوم يكون مع نقاء استأجرين ومقدار ما يكمله مجهول، لأنه معقوب حبه رأي الطبيب، فلا <sup>(٤)</sup> بد من أجل يحصر فيه ويتعلق استيفاؤه به.

(١) هذه الكلمة بها سه قس

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) ما بين القوسين به سه، وأتمته بظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

وإذ كان كذلك، دل على (أن عقد الإحارة في) 'أدبك لآرم لهم، وكل عقد  
يلزم المتعاقدين بوفاء به وتقديم الأجر فيه حائر  
فإنما عرض العليل إنما هو اسرء من علقته، واسرء غير معلوم يكون فصلان يجوز  
تعلقه برمان يكون فيه، فهو كان تصرف لأحد مدخل في معاهدة العليل حار  
(تقديم) 'الإحارة فيه، كما حار أدب في منبجته الصحيح، ولأنه أعنه.



(١) أكلت الأرضة أسفل هذه الحروف، وبقيت أعلاها.  
(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

## ذكر خلافه له في كتاب المساقاة

٣٢. (مساقاة الحار حاره إذا عار ماؤه) (١)

«قال ابن القاسم: سألت مالكا عن الرجل يكون له حائط فيتعور (٢) شر (ها)،  
 • حار له شر فيقول أنا أحد من تلك مساقاة على أن أسوق مائتي إليها أسقيها  
 به، فقال: لا بأس بذلك.

قال وسأله عنها غير مرة فحارها على وجه الضرورة.

قال ابن القاسم. ولولا أن مالك أحار ذلك لكرهته (٣)

قال أبو عبيد أصل مساقاة موضوع على كفاية، (د) (ث) (٤) العامل رب  
 لأجل ما عحر عنه من مؤنته حاررت المساقاة فيه

ولذلك قال مالك في الحائط يعور ماؤه ثم يعحر عنه صاحبه والحار فصل ماء،  
 فله أن يسقيه على أن يسوق ماءه إليه أنه لا بأس بذلك

أن حار يدي له فصل الماء قد كان يرمه أن يبيع له فصل مائه يسقي به  
 حائطه، لأن سبي <sup>صلى</sup> قال ولا يمنع يقع شر (٥) .....

(١) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٢) في الأصل: فيتعور، والصواب ما ذكرته.

(٣) نسخة ١١/١٢

(٤) سري لأصل مصدر كتمه

(٥) ٥٠ مائت (١٤٢٨) وعدد ررق (١٠٥٠/٨) وسهمي (١٥٢/٦) عن أبي ررحان عن  
 عمرة مرسل.

وقال البيهقي: هذا هو المحموظ مرسل.

وهو كما قال، وقد وصفه حرور فاحضوا، فمن ذلك وصفه عبد ررحان عن أبي ررحان  
 عن أبيه عن عمرة عن عائشة، حارحه حاكم (٧٠/٢) والبيهقي (١٥٢/٦) وصححه  
 الحاكم.

• وصفه محمد بن إسحاق عن أبي ررحان به حارحه أحمد (٢٦٨.١٣٩/٦) وابن أبي شيبة



وهو الرهو<sup>(١)</sup> إنما توجه إلى كل من<sup>(٢)</sup> له فضل ماء يستقي عنه أنه (لا)<sup>(٣)</sup> [ص ٣٧] يحور به أن يجمع/ (.....)<sup>(٤)</sup> إذ لا صبر عليه فيه.

لأن صبح ماء الباع إذا سقي أن يعود بوقته غيره، وكذلك قوله **سَحَابًا** « لا يجمع فضل الماء ليمنع به الكلاء<sup>(٥)</sup> ».

= (٤ ٣٥٢) وابن حبان (٤٥٥٥) ومحمد بن إسحاق مدني وقد عمن ورواه صالح بن كيسان عن أبي ربحان عن عمره عن عائشة، حرجه نظرائي في الأوسط (٢٦٦).

بكن شيخ نظري أحمد بن رشدين، وهو أحمد بن محمد بن خديج بن رشدين، كده أحمد بن صالح، كما في كمال (١ ١٩٨)، وثقه مسلمة كما في كمال (١ ٢٥٧)، لكن مسلمة لا يعتمد لأنه متكلم فيه.

وشيوخه روح بن صلاح ضعيف كما في اللسان. ورواه صفوان شوري عن أبي ربحان عن عمره عن عائشة، حرجه البيهقي (٦ ١٥٢) من طريق عبدالرزاق عن صفوان به.

وعده إرواه خطأ في نظري. لأن حديث في مصنف عبدالرزاق (١٠٥١٨) عن شوري عن أبي ربحان عن عمره مرسلًا، ومن طريق عبدالرزاق حرجه البيهقي، فعمل بوجه من شيخ البيهقي أو من فوقه.

ورواه أبو أوس ثنا أبو ربحان عن عمره عن عائشة حرجه أحمد (٦ ١١٢) وأبو أوس متكلم فيه.

وحرجه أحمد (٦ ٢٥٢) ثنا عبدملك ثنا حارجه بن عبد الله عن أبي ربحان به وحارجه مختلف فيه.

بكن يعني عن هذا الحديث الحديث الذي بعده في مع من مع فصل الماء

(١) سقط في المحفوظ وردتها من بعض طرق الحديث، نظر من البيهقي (٦ ١٥٢)

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) بتر في الأصل، وأتمته اعتمادًا على السياق.

(٤) بتر بنحو ٣ كلمات.

(٥) رواه بخاري (٢٢٢٦.٢٢٢٧.٦٥٦١) ومسلم (١٥٦٦) وأبو حمدي (١٢٧٢) وابن ماجه

(٢ ٨٢٨) وأحمد (٢ ٣٠٩.٤٦٣.٤٨٢.٤٩٤) وابن الجارود (٥٩٦) وابن حبان

(٤٩٥٤) وأبو عوانة (٥٢٥٦.٥٢٥٨.٥٢٥٩) والبيهقي (٦ ١٥١.١٥٢.١٥٥) وابن أبي شيبة =

إلى توجه إلى أهل أباد السوادي التي احتضرت للمواشي في أن لا يجمعوا فصل مائها  
 بعد ربيهم، لأن معهم يؤدي إلى مع أهل المواشي رعي الكلأ  
 فصرر من عاد ماؤه وبحشى دهاب بحله أور (رعه) <sup>(١)</sup> أبع من هذا الصرر، فلما  
 كان واحدا في الأصل قبل عقد المسقى أن يبيع له فصل مائه حار له أن يساقه على  
 ذلك، لأن رب الحائط لم يشترط إلا ما هو لازم (له) <sup>(٢)</sup> قبل عقد الشراكة وعده  
 وإذا كان كذلك فالمساقاة على ما هذا وصفه حائرة، والله انتقم  
 وأما قول ابن القاسم: ولو لا أن مالكا أبحر ذلك بكرهته، فإن كان إنما كرهه لأن  
 الحق كان في خلافه عنده، فما وسعه أن يقلده فيه، كما لم يسعه ذلك في سائر ما  
 حاله فيه من مسائل هذا الكتاب، وإن كان إنما تمى ذلك فليس بالأماشي نعبر  
 أقاويل العنماء <sup>(٣)</sup>، والله موفق لنصواب.

\* \* \*

(٣٥١/٤) وأحمدى (١١٢٤) وأنم يعنى (٦٢٨٥.٦٢٥٧) وعدارراق (١٠٥/٨) من  
 طرق عن أبي هريرة.

(١) ما بين القومين به نر، وأتمته لظهور المعنى فيه.  
 (٢) ما بين القومين به نر، لكنه أصلح فرق البتر بحط مغاير.  
 (٣) لله درك !!

## ذكر خلافه له في كتاب الشركة

٣٣. (حكم الشركة في الطعام<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>

« قال ابن القاسم. سأئت مكا عن شركة بالخصه مخرج هذا عشرة أراد<sup>(٣)</sup> ومخرج هذا مثلها، ثم يشتركون والمحصتان في الجوده سوء، فقل لا أرى الشركة جائزة فيما بينهما.

قال ابن القاسم. وإن أرى شركة بالخصه حذرته إذا شرك على الكيل، ولم يشترك على القيمة وكانت في الجوده سوء<sup>(٤)</sup>.

قال أبو عبيد هذه مسألة قد كتبت انفاصي<sup>(٥)</sup> إسماعيل (نو)<sup>(٦)</sup> إسحاق رحمه

(١) قال ابن شد في نسخة العهد (١٥٠، ٢) مسألة منته رة شركة بالخصه من نصف واحد، فخرج هذا من مذهبنا على جماعته على جوده في نصف واحد من الذهب أو الفضة.

ومعها ذلك في أحد قواعده، وهو انه لا بد من واحد من أصلين أو أصلين هو أن لا يقاس على موضع الرخصة بالإجماع.

وقد قيل إن وجه كراهه ذلك ذلك أن شركة بغير رة لا سمى في العمل، وسع يقدر إلى الأسوء في الكيل، فمذهبنا شركة بالخصه من نصف واحد إلى أسوء قيمة والكيل، وذلك لا يكاد يوجد. فكره مالك ذلك.

وقال ابن موفى في القح والإكيل (١٢٥/٥) قول مالك ومن مذهبنا

ونظر العهد (٣٤٢، ٣٤١، ١٦) وكذا في (٣٥١) ومذهبنا حسن (٤٨٦، ٤)

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) قال في القاموس (١٦٧، ١) مكل صحه مخرج، أو بقية أربعة وعشرين صدقا (أو من

ويجب)، ونظر الصحاح (٢٠٥/١) ولسان (٤١٦، ١)

(٤) المدونة (٥٨/١٢).

(٥) هو انفاصي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل أبو إسحاق (ب) ٢٨٢، أو ٢٨٤

انظر برحمته في تريب فدرت (٢٧٦/٤) ومخرج وتعدا (١٥٨، ٢) وتاريخ بغداد (٢٨٤، ٦)

ونذكره لخصه (٦٦٥/٢) وشعره سور (٦٥) وسر اعلام سلاء (٣٣٩، ١٣) وغيرها كثير

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتممته لظهور المعنى فيه.

لأنه يقول فيها، ونحن نورد كلامه في ذلك على صفة إن شاء الله

قال إسماعيل في كتابه المبسوط: «إذا كره ماله رحمه الله/ لشركة الطعام [ص ٣٨] وإن استويا في كسب و حدود، ولم يصير (١) مثل التدبير ولا مثل الدراهم، لأن التدبير و الدراهم حمله فيها مستوية، لا فصل شيء منها على شيء، إلا أن يكون شيء منها أنه فضيلة يحتص بها على ما سواه فذلك شيء لا يجوز به الشركة إذا ضم إلى ما ليس مثله.

فإن حمله تدبير و دراهم فإنما هي على الاستواء عند الناس يدل ذلك على ذلك أن الرجل يشتري الحصة و غيرها بالتدبير و الدراهم، فيسمى سلعة (٢) ولا يحتاج إلى أن يذكر صفاتها، ولا أن يكون بأعيانها و ليس الطعام بهذه البركة، لأنه لا يجوز أن يشتري طعاماً فلا يبيعه إلا أن يكون طعام (مع) (٣) أو على صفة موصوفة، فإذا كان الطعام بهذه البركة، وكانت شركة لا يجوز إلا على الاستواء في القيمة، كان الطعام ليس مما يجوز بعينه بعض في السع ولا على الأسواء في الكيل. وإن احتضنت قيمته وكانت الشركة لا يجوز إلا على الاستواء في القيمة، احتج في الطعام إلى أن يستوى أمره في الشركة في الكيل والقيمة، وكان الاستواء في ذلك لا يكاد أن يجتمع فيه فكرهه.

قال إسماعيل القاسمي: «إن احتج محتج بأن الرجل إذا تلف طعام لرجل كان عليه مثل مكسبه، كما يكون عليه في الد (بأي) (٤) و دراهم إذا تلفها قيل له: إن الشيء إذا تلف فقد فات، وصار السبب أمراً يستقبل، فلا يشبه

(١) ما بين القوسين به س، فمما ٣ أحرف

(٢) لا تظهر الكلمة جيداً، وربما تقرأ كما ذكرت.

(٣) سقط ما بين القوسين، وأصلح فوقه بحط مغاير.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور المعنى فيه.

باليوج مستقيمة أولى من أن يشبه ما قد فات.

قال أبو عبيد. وكان شبحاً أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح لأبهرى<sup>(١)</sup> أيداه  
الله يفور «إن فون اس القاسم في هذه المسألة أقيس» وكان يشبه الشركة بالبيع.  
قال. فكما حار بيع الصعام بالصعام يد ستوي في الكيل، وإن احتلفا في القيمة،  
[ص ٥٩] وكذلك خور الشركة في (هـ) «(٢) / (٣) (...)» يد استوي كيل صعامين.

وإذا احتلف في القيمة يكون كيل على المساواة وقيمة على تفاوت.

قال أبو عبيد: وتشبيهه الشركة بالبيع في هذا موضع عطف  
لأن الشركة تقتضي لها المماثلة (م) «جميع جهاتها، من جهة نور ومن  
جهة القيمة.

ألا ترى أن لشركة بال (د) هين<sup>(٣)</sup> إذا كنت إحداهما أخود من صاحبها أو  
أعني قيمة، (لا) «(٤) خور، وإن كان اسم مذهب<sup>(٥)</sup>» وأقعد عنهما ومعهما موجودا  
فيهما.

فكذلك الشركة بالصعامين لا خور وإن استوي في كيل.

لأن المماثلة من جهة القيمة مقتضية لهما في الشركة

(١) وهو عاصي أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح مصعب الأنباري (ب ٣٧٥)

عمر ترجمته في سير أعلام سلاء (١٦، ٣٣٢) وصدر عنها في السري (١٦٨)

وشدراك (٨/٢) والديح (١، ٢٥٧) ونج عدد (٥، ٤٦٢) ونزب مدرث (٤)

٤٦٦) وشجرة النور (٩١) وغيرها.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور المعنى فيه.

(٣) بتر في الأصل بمقتضى حرفين.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته اعتماداً على السياق.

(٧) بهذه الكلمة بتر، لكن بقي ما يدل عليها.

والباع فحلاف ذلك، لأن بيع امر ناشعير وناسيت حائر عند مالك وس  
القاسم، والشركة بذلك عندهما لا تجوز.

فبولا أن القيمة معتبرة (مرة) في الأعيان اشتركت فيها لا فرق بين البر  
وسلت في تخوير اشركة بهما، كما لم يكن بينهما فرق في بيع.  
قدس على فساد قول تشبه اشركة بالبيع، والله اعرف بالصواب برحمته

\* \* \*

## ذكر خلافه له في كتاب الرهون

### ٣٤- (اختلاف المتابعين في الأحل)<sup>(١)</sup> (٢)

«قال ابن القاسم قال مالك في الرجل يبيع من الرجل سبعة فموت عبده، فمقصيه السبع ثمنها فيقول المساع ثمنها إلى أحل كذا، ويقول سابع ثمنها حال، أنه إذا ادعى أحلا قريبا لا يستكر، رأيه مصدق، وإن ادعى أحلا بعدا لم يقبل قوله.

وقال ابن القاسم لا يصدق المتاع في الأحل ويؤخذ بما أقر به من مال حالا، إلا أن يكون أقر بأكثر مما ادعاه الساع، فلا يكون سابع إلا ما ادعى»<sup>(٣)</sup>  
قال أبو عبيد (وقد)<sup>(٤)</sup> روى ابن وهب وسافع وسليمان عن مالك أنه

(١) قال ابن عبد البر في المحمد (٢٤/٢٩٨/٢٩٩) وفي اختلاف مساجد في الأحل، قال البائع: حال. وقال المشتري: إلى شهر. فإن لم يتقاطعا تحالفا وترادا.

وربما فصل مشتري السلعة، فيقول قوله مع يمينه، على أنه من ذهب وروى ابن القاسم أنهما بحثا، إن كانت السلعة قائمة عند سابع أو عند مشتري أو عند مالك، فيقول هو مشتري مع يمينه، لأن يكون سابع عرف وعدة في تلك السلعة في شرائها بملكه، ولا يحل فلا يكون واحد منهما منه، ويحصل على عرف الساس في تلك السلعة، ويكون القول قول من ادعى العرف. هذا كله مذهب مالك والليث بن سعد.

وربما شافعي وعبد الله بن الحسن الاختلاف في الأحل كالاختلاف في الثمن، ويقول في ذلك واحد.

وقال أبو حنيفة إذا قال سابع هو حال وقال مشتري إلى شهر فيقول هو سابع مع يمينه، وكذلك إذا قال سابع إلى شهر وقال المشتري إلى شهرين وهو هو الثوري انتهى. وانظر مواهب الجليل (٥٠٩/٤).

(٢) هذا العنوان عني، وليس من المؤلف.

(٣) المدونة (١٤/٣٠٨)

(٤) ما بين لقومين به شر، وأتمته يظهر معناه

قال في المتدبرين إذا اختلفا في الشمس، فقال اشائع، بعثك بالنقد وقرآن<sup>(١)</sup> امتناع.  
 بعثت منك / إني أجل، إنه إن كانت السلعة قد وصلت إلى<sup>(٢)</sup> امتناع وبيان بها، [ص ٦٠]  
 ويقول قوله يمينيه، وإن كان لم يمس بها، ولا قصصها ويقول قول اشائع مع يمينيه،  
 وسماع باخبر إن شاء أحد اشيع مما قال الشائع، وإلا حذف لأنه ما انتاعها إلا بما قال  
 وبرئ منها.

وإنما (أحد) تلت<sup>(٣)</sup> هذه الرواية، وإن كانت موافقة لرواية ابن القاسم<sup>(٤)</sup> .  
 لا اختلاف في السبب الموحى لتقوية قول المتناع في ثمن المسع وسدثته باليمين فيه،  
 لأن سبب الموحى لذلك في رواية ابن القاسم القصص مع مقارنة القوات.  
 وفي رواية ابن وهب وابن نافع بمحرد القصص دون أن يفترق إليه شيء، وهو  
 لصحيح الذي يوجهه النظر ويقتضيه القياس على أصول مالك.

وإنما وحب أن يكون القول قول امتناع في ذلك إذا قصص المسع وصار في يديه،  
 لأن لئام قد رصي بدمته حين دفعه إليه وانتمه عليه بغير إظهار ولا ارتهاق.  
 وقد دل على ذلك لقرا، قال الله **وَعَلَىٰ رَأْسِهِ زَيْنُ أُوْتَيْنِ أَمْسُهُ وَلَنُقِ اللَّهُ رَنَّهُ** .

فسماء مؤتمنا حين لم يشهد عليه ووعظه في أداء أمانته  
 وكل موعوظ في أداء ما أؤتمن عليه، فانقول فيه قوله مع يمينيه  
 يدل على ذلك قوله تعالى **وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا حَقَّ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ** .

فوعظهن فيما أئتمهن عليه من الحيض والحمل، ما كان لقول فيه قولهن.

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) «إلى» غير واضحة تماما.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) بتر في الأصل بمقدار كلمة.



وذلك هو اتفاق الجميع على أن متداعيين أو متداعيا شيئا هو في يد أحدهما أن صاحب اليد منهما أوى بما في يديه من لا يدل له عليه، وإن كان قد شارك في مثل دعواه.

وإذا كان الأمر على مثل ما وصفه وحب<sup>(١)</sup> أن يكون حكم المتداعيين فيما قدمت ذكره حكمهما و( )<sup>(٢)</sup> حرم بيع بينهما قوة (١) سب<sup>(٣)</sup> و(٢) يكون رص<sup>(٤)</sup> أقول قول متنازع في ذلك عندى<sup>(٥)</sup> إذا كان المتنازع متداعيه<sup>(٦)</sup> يدع بالدين وبالمقد، فإذا كان لأعيب من حله المقدم، وكان يبعه بالدين بدر، وأقول في ذلك قول المتنازع، لأن المعروف بصدقه وبإثبات قول خصمه

ويعرف عند مالك ومن تقدمه وجميع العلماء، إلا من شد من لا يعد (ح) لاوه<sup>(٧)</sup> حلا، أصل يرجع إليه<sup>(٨)</sup>، ويحمل هل كان يبعه عليه، لا ترى أنهم يرجعون جميعا إلى عرف في صفة لأشياء، وقد وقع سارع بين متداعيين فيها، وكذلك في مقدار خمونة ومعاش وأسير في استمر، يحمل الجميع على منعارف من ذلك عند وقوع التنازع فيه.

وبما كان كذلك، وكان المتنازع قد مثله ببيع بصدق وسدين وحب<sup>(٩)</sup> أن يرعى فيه قوة سب المتداعيين كما يرعى ذلك عند حلا فهما في صفة نفس إذا دعى أحدهما درهما قطعا، وادعى خصمه صحاحا، وأنه يكن هالك عرف بحملون

(١) تكررت هذه الكلمة في الأصل

(٢) بتر في الأصل بمقدار كلمتين.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) تكررت عندي في الأصل.

(٥) ما بين القوسين به طمس سب بوضوح، وأتمته لظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٧) صراحتهم في أصول الفقه نقارن (١٠٢١/٣) بعد الكرم للمنفعة، وحكى فيه الخلاف

في الاحتجاج به.

لأن لأحد ويستد صحة لشمس، لأنك تقول درهم معحل ودرهم مؤجل،  
فتصفه بالمعجل والتأجيل، كما تصفه بالصحة والفساد ولا فرق بين  
الصح (فتين<sup>(١)</sup>)، والله أعلم.

وأما وجه قول من ندسه في منسأ أنه لا يصدق في الأصل، ويؤخذ بما أقره من  
 من خلاف الأصل لأصل في السبوع بعد، ولأصل طارئ عليه، ومن دعي خلاف  
 الأصل لم يصدق.

[illegible]

حرف / بحسب علمه، إن هذا في ذلك قول من قوى سببه يكون نفع في يد (٥) [ص ٦٢]  
وارن ذلك بعد ما بعد وحتما فها في يديه.

لأن سبع لا بد منه من ثمن، فو رب دنت ثمن إذ احتلف المتعذر في ماله  
 فافهم على الأصل واحتلفهما في نهاية (ت)ه<sup>١٥</sup>

فأما إذا عني أحد متديعين لأحد، وأتسبه لأحد فالقول قول المدعي، لأن انعقد في الأصل بريء من لأحد حتى يثبت اشتراطه فيه، والبياعات قد تنحو من لأحد.

(۱) ما ہیں القوسین یہ بتر، وأُتِمَّتْ لظہور معناه.

(٢) يتر في الأصل بمقتضى كلمة.

(٣) ما بين القوسين به يتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به إترء وأتممته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به جزم، وأتمته لظهور معناه.

فلا يكون ذلك فسخاً فيها ولا مريلاً لاسم الباع عليها  
وما التمس بخلاف ذلك، لأن عقد البيع لا يجوز أن يحتل منه.  
وكلا القولين به وجه سائغ في مصر، على أن قول مالك في ذلك عندي قوي  
باصطواب، إذ كان الباع مما يباع مثله باسقاط وليس على ما يباه، فعدمه، وبذلك  
التوفيق.

\* \* \*

## ذكر خلافه له في كتاب الصلح

٣٥- (من احتلظ له دينار بمائة دير لغيره)<sup>(١)</sup>

«قال ابن القاسم يلعي عن مالك أنه قال فيمن احتلظ له دينار بمائة دير لغيره أنه يكون شريكاً به إن صاحبه منها شيء حرء من مائة حرء وحرء»

قال ابن القاسم وأما أرى أن صاحب مائة تسعة وتسعين دير ويقسمه<sup>(٢)</sup> صاحب (مائة)<sup>(٣)</sup> وصاحب مائة دير ساهي بصغير، لأنه لا يشك أحد، أن تسعة وتسعين منها صاحب مائة، وكيف يدخل صاحب مائة فيما يستحق له لا شيء به فيه وكذلك يلعي عن عبد العزيز بن أبي سلمة<sup>(٤)</sup>

قال أبو عبيد أما قول مالك أنه يكون شريكاً بجزء من مائة حرء وحرء، فلا بد من دينار لما احتلظ بمائة، وصار في كنيته وهو ينسب إليه منها وحب أن يكون منكر<sup>(٥)</sup> له إذ لم يكن متعدداً بحقيقته

(مؤيد)<sup>(٦)</sup> كان شريكاً<sup>(٧)</sup> به فلا خلاف بين مالك وابن القاسم في أن ما

صاحبه من المال / (المشتركة)<sup>(٨)</sup> فيه بعد حياضه له دينار لشريكه على عدد الأجزاء [ص ٦٣] التي اشتركا بها في المال.

وإذا كان كذلك، وحب أن تكون مصيبة دينار سهما على عدد الأجزاء التي

(١) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) بتر في الأصل، وأتمته اعتماداً على السياق.

(٤) المدونة (٣٩٩/١١).

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته اعتماداً على السياق.

(٧) بتر في الأصل بمقدار حرف أو حرفين.

(٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

صار بها شركيين، لأنها شبهة شركة، (و) شبهة كل عقد مردودة إلى صحيحه وهذه حملة لا خلاف فيها بين (مالك) <sup>(١)</sup> وابن القاسم، والله أعلم.

وأما قول ابن القاسم وإن رأى لصاحب (المائة) <sup>(٢)</sup> تسعة وتسعين ديناراً، ويقسم صاحب المائة وصاحب الدينار ديناراً <sup>(٣)</sup> باقياً <sup>(٤)</sup> نصيباً، فقد اختلف مذهبه في ذلك بما لا مزيد عليه فيه.

سواء (أه) <sup>(٥)</sup> لا خلاف بين مالك وابن القاسم في أن صاحب دينار شركي لصاحب المائة <sup>(٥)</sup>.

وسنة شركة تقتضي أن يكون مالك واحد من شركيين شائعاً في (المائة) <sup>(٦)</sup> مشتركة فيه على قدر لأجزاء سي صار فيها شركيين وكلا القولين له وجه مدع في نص، غير أن قول مالك أعلى الأقوال عندني، والله أعلم.



- 
- (١) صمم في الأصل بسبب رصونه، وأتمته اعتماد على (٢) ما بين القوسين به بسبب رصونه، وأتمته ظهور معناه.
- (٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٣) بتر في الأصل، وأتمته اعتماداً على السياق.
- (٤) لا تظهر الكلمة بسبب الرطوبة والإصلاح.
- (٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

«قال ابن القاسم قلت مذت أريد بيت إذ قسم من أهله لم يكن (من)»  
 نصيب أحدهم ما يستحق به أن يقسمه " قال نعم. لأن الله تعالى يقول هي كتابه  
 ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ﴾ نصيب مفروض ﴿[سورة] الآية ٧﴾»

الأنهر ع د ث ب ح ه ش ط ع في حرم وفي د ث ك ه ه صحح على أصبه، لأنه  
 • يحذف ه في د ح ه ب فسمه د ث ك ه حصر ك و ك ه ، كان في فسمه د ث حصر  
 على أحد المتفاسحين أو لم يكن.

وطائفة منهم تأبى ذلك، وهو مذهب ابن القاسم.

وعلى مذهب من تضمن في ربه من نفسه من حبه نصر على أعدائه لا يحب في ذلك شفعه. لأنه يقتل الخصم نفسه ولا يحب خصما وبقوله في حبه من رحمة مع أعداء حبه من لا شفعه فيه، لأن لا نفسه وأكثر أصحاب ذلك يرون فيه شفعه في ذلك، ويدخل في الأصول في ذلك، عيون من شفعه مع لأحسن وأبشر كذلك. انتهى.

وكان من قدمه مقدسي في بعض (١٨١٥) سرور شب ان يكون مع ما يمكن  
لسمته، واما ما في كتاب لسمته من بعد كجاءه فسمه ورجى شعيرة وخصيرة  
وخرين صيغة وخرين صيغة في احمد ليد و...

حدیثی لا شعور ہے، وہ فار بحی من صمد و رسد و شافعی

و شمسہ فیما اشعۃ و هو قول عی حبیبہ . لے ب . ہر سر پہ . کئی حدیث کی مراد ہے

... (32) ...

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) بتر في الأصل، وأتممته اعتماداً على السياق.

قلت: ويكون لصاحب هد(١) النصيب القليل الذي لا يقدر أن يسكه أن يرتفق من الساحة مثل ما يرتفق به الكثير النصيب.  
فقال: إن سكن معهم فله أن يرتفق وإن لم يسكن معهم وأرد أن يرتفق ساحة، وهو ساكن في دار أخرى فإن ذلك له  
(قال) (٢) ابن القاسم وأن أرى أن كل ما لا يقسمه من الدور والمارل والأر(ص)ين (٣) والحمامات وغير ذلك مما يكون في قسمته صير (و) لا [ص ٦٤] يكون (٤) فيما يقسمه/ منه متفق أن يباع ويقسح ثمنه ولا تنفعة فيه، لأن رسول الله ﷺ قال لا ضرر ولا ضرار (٥) (٦)

- (١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٢) بتر في الأصل، وأتمته اعتمادا على السياق.
- (٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٥) المدونة (٥١٨/١٤).

(٦) ورد هد حديث من حديث بن عباس وحده وعنده وأبي هريرة وأبي سعيد وعائشة ونعيلة وأبي لبابة.

وكن طرفه لا يحلو من ضعف، وهذا بعض كلام فيها

١. حديث ابن عباس:

ورد عنه من طرق منها عن حابر جعفي عن عكرمة، حرجه بن ماجة (٢٣٤١) وأحمد (١)

(٣١٣) وعمر بن الخطاب في الكسر (٣٠٢، ١١) وأبو يوسف (٣٧٧١)

وحابر الجعفي متروك.

لكن مائة دود بن الحسن عن عكرمة، حرجه أبو نضري (٢٢٨، ٤) وأبو يعلى (٢٥٢٠).

لكن داود بن حصين متكلم في حديثه عن عكرمة.

وعلى رواد عنه هو إبراهيم بن إسماعيل وهو ابن أبي حنيفة ضعف

بضعه ضعف بن أبي ثوب عبد الصرامي في الكسر (٢٢٨/١١)

كحه سعد، ابن، شيخ الصرامي أحمد بن محمد بن أحمد، وشحه روح بن صلاح ضعف

ويعود دود بن حصين حديث عن عكرمة، حرجه ابن أبي شيبة كما في نصب الرية (٣٨٤/٤) =

- .....
- عوسماك متكلم فيه، وخصوصا في روايته عن عكرمة.
٢. وأما حديث حابر، فرواه نصراني في لأوسط (٥١٩٣) من طريق بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واعم بن حبان عن جابر.
- نكر فيه بن إسحاق مدني، وقد عناه، وكذا اضطرب فيه، فرواه عن محمد بن، لكنه عن عن أبي لبابة، وسياقي قريبا.
٣. أما حديث عباد، فرواه ابن ماجه (٢٣٤٠) وأحمد (٣٢٦/٥) وسهفي (١٥٦٦) لكنه منقطع بن إسحاق بن يحيى بن حبان عن عباد، وبن إسحاق بن عباد عن عباد بن حبان.
٤. وأما حديث أبي هريرة، فرواه ابن فضال (٢٢٨٤) من طريق أبي بكر بن عمار، وهو عن ابن عطاء عن أبيه عنه.
- وعنه على شئت من في الحديث فليس عناه، هو يعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعيف.
٥. وأما حديث أبي سعيد، فرواه ابن فضال (٢٢٨٢٢٧) وسهفي (٦٩٦) وهو كذا (٢٣٤٥) من طريق عثمان بن محمد عن ابن مردويه عن عمرو بن يحيى بن عيسى عن أبيه عن أبي سعيد، فوصله.
- نكر عثمان بن محمد بن عثمان بن سعيد بن أبي سعيد، كما في سنن أبي داود.
- وبناء على حديث بن معاذ بن عيسى، روه ابن عدي في التمهيد (١٥٩٢٠).
- نكر بن عطاء بن أبي رباح، وهو كذا (١٠٣/٥) وعنه حديث هذا لا يعرف له حال، ولا أعرف من ذكره.
- ورواه مالك (١٤٢٩) وعنه ابنهفي (١٥٧٦، ١٣٣١) عن عمرو بن يحيى بن عيسى عن أبيه مرسل.
- وهذا هو الصحيح فيه من هذه الطرق.
٦. وأما حديث عائشة فورد عنها من طرق:
- أولى عند ابن فضال (٢٢٦٤)، وفيها أبو ندي مروي، وثابتة عند نصراني في لأوسط (١٠٣٣).
- نكر فيها أبو بكر بن أبي سيرة روه بن معاذ، وثابتة عند نصراني في الكبير (٢٢٨١١) ولأوسط (٢٦٨)، نكر فيه أحمد بن محمد بن رزيق، وشيخه روح بن صلاح ضعيف.
٧. وأما حديث ثعلبة فرواه النصراني في الكبر (٨٦/٢) من طريق إسحاق بن إبراهيم موسى مريضة عن صفوان بن سليم عنه، وإسحاق هذا ضعيف.





فَأَمَّا كُلُّ أَصْلٍ يَعْبُرُ أَنْفُسَهُ حَقِيقَةً وَيُقَضِّمُ مَصْنَعَتَهُ (ب) حَوْزًا<sup>(٣)</sup> لَعَدٍ وَالشَّرِّ وَفَحْلٍ  
لِلْحِلِّ وَمَا كَرِهَ فِي مَعْنَى هَذِهِ، فَلَا حَاطَرُ أَنْ يَقْسِمَ أَنَّ فِي قِسْمَتِهَا تَعْبِيرًا لِحَقِيقَتِهَا  
وَأَيْطَالَا لِمَنْفَعَتِهَا.

وہدہ من جباعۃ (۱) (۲) وقد بھی رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم عن  
 دین (۳)

فَسَحِّينَ لَا يَأْمُرُ <sup>أَعْلَمُ</sup> (ي) فَعَلَ مَا (ي) يُؤَدِّي إِلَى اسْتِئْجَانِهِ مَا قَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ. وَادَّ (هـ)  
أَعْلَمُ (٦).

وأما قوله: (إن) <sup>(١٧)</sup> صحت الخبر انصب أن يرتفع من أساحه عن ما يرتفع / [ص ٦٥]  
(صا) <sup>(١٨)</sup> صحت الكثير، فلأن أساحه قد أقرت مرتقا لأهله، ولا رفاق  
متباين فيه أهله.

- (١) ما بين القوسين به بئر، وأعمته لظهور معناه.  
(٢) ما بين القوسين به بئر، وأعمته لظهور معناه.  
(٣) ما بين القوسين به بئر، وأعمته لظهور معناه.  
(٤) ما بين القوسين به بئر، وأعمته لظهور معناه.

(۵) روی البحاری (۱۴۰۱/۲۲۱۷۱۰۵۶۳.۶۸۶۲۶۱) و مسند (۵۹۳) و بی حد  
(۵۷۱۹.۵۵۵۵.۵۵۵۶) و غیره عن انصبة بن شعبة و عن سفيان بن عيينه  
عنكم عمرو لأمهات وودد مات وبيع وهدب، وكره لحم قل وول وكره سنون  
وإصاعة المال.

وروه مسند (۱۷۱۵) وغيره عن أبي حمزة بن محمد حر. وفيه وبكره كقيل وفيه وكثرة السؤال وإصاعة المال.

- (٦) ما بين القوسين به يتر، وأتمته لظهور معناه.  
(٧) يتر في الأصل، وأتمته اعتمادا على السياق.  
(٨) ما بين القوسين به يتر، وأتمته لظهور معناه.

وإذا كان كذلك، فأسعدهم مراقف الساحة أكثرهم حاجة إليها ما لم يؤدي ذلك إلى إبطال مراقف من يشركه فيها، ولله أعلم.

وأما وجه قول ابن القاسم: وأنا أرى أن كل ما لا يقسم من الدور والأرضين والحمامات والمدرج وغير ذلك مما يكون في قسمته الضرر، ولا يكون فيما يقسم منه منفع أن يباح وبقسمة ثمة، لأن النبي ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار» فإنه هو مبني على الاستحسان.

لأن الحمام إذا قسمه ستحال أن يكون حماما، وكذلك أدار الصغيرة، والحقن الصغيرة، إذا قسمنا سجن عليهم مفاعلهما وانتقص ثمنهما، كما ينتقص ثمن اثوب وسائر (١) العروس إذا قسمت، ويقتل عظم مفاعلهما

فكان بيع ما هـد وصفه من الأصول وإحاقه بحكم العروس أولى من قسمته قال أبو عبيد وهذا المعنى مدحول، لأن الحمام والدار الصغيرة وما كان في معاهما في الأصول التي من القسم فيها بين أهلها، وأجمع أهل (ح) (٢) على إجبار من أبي منهم إذا دعا إليه بعضهم.

والعروض فحلاف ذلك.

لأن النص لم يشتمل عبيد ولا على شيء مما هو في معاهما.

ألا (ترى) (٣) أن قول النبي ﷺ «الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة»، يدل على أن لا مقسوم على وجه التحديد والتعليل ولاقت (٤) (٤) سوى أصل يتأتى إيقاع الحدود فيه.

والحمام والدار الصغيرة (٥) وما جرى مجراها من الأصول التي يتأتى فيها ذلك.

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته ظهور معاه

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته ظهور معاه

(٣) تر في الأصل، وأتمته اعتمادا على ما بقي من حروفها.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معاه.

لأن الحمام إنما ( . . )<sup>(١)</sup> للدار ذات السوت من أجل استحسين (والتس...) <sup>(٢)</sup> فليس  
بخلقة (...) <sup>(٣)</sup> فيها.

لأنه قد يرتفع بارتفاع بية يستحق عن تسحب (يد)ها أو ثوتها على حالها/ ثم [ص ٦٦]  
تغير في ذاتها، كما تغير عين العد، وفحل السحل وسائر ما لا يحور قسمته.  
لأن من سبتها أن تقسم، والقسم لا يعبر حقيقتها، كما يعبر ذلك ما لم يست  
القسم فيها (ل) ما<sup>(٤)</sup> قدمنا ذكره.

وإن وجد شيء مما هذا وضعه يعبر القسم حقيقته ويد (ص) من<sup>(٥)</sup> مفعته، ولن  
يوحد، فإنه هو نادر، والحكم معلق بالأغلب من حال المحكوم فيه.  
وكل ما لا يلزم قسمته فلا شفعة فيه، لأن الشفعة لا تكون إلا في أصل يتأني  
إيقاع الحدود فيه، بدلالة قول السي ~~الخياط~~ الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت  
الحدود فلا شفعة.

فعلق الشفعة بما لم يقسم مما يمكن إيقاع الحدود فيه  
وكل ما لا يحور قسمته فحائر أن يقسمه أهله على اتراضي بينهم، وكل  
مقسوم<sup>(٦)</sup> على اتراضي فالأقتراع عليه غير حائر، لأنه عرر وقمار. إذ قد يحور  
أن يقع بكل واحد<sup>(٧)</sup> منهم ما لم يرص به، وإذا قسمه اتراضي فمثلة البيع  
يحدها ما يحل البيع، ويحرمها ما يحرم البيع، ويحور اترافع فيه، كما يحور في  
البيع. والله أعلم.

(١) يتر في الأصل بمقدار كلتين.

(٢) يتر في الأصل بمقدار كلمة، ولا يظهر إلا ما ذكرت

(٣) يتر في الأصل بمقدار كلمة.

(٤) ما بين القوسين به سر. وأتمته لظهور معناه

(٥) ما بين القوسين به بتر. وأتمته لظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين به بتر. وأتمته لظهور معناه.

(٧) ما بين القوسين به بتر. وأتمته لظهور معناه.

وأما احتجاجة قول أبي بصير عليه السلام «لا ضرر ولا ضرار» فهو من (س) و (ص) <sup>(١)</sup> شيء في غير موضعه.

لأن هذا الحديث إنما توجه إلى كل ضرر (س) <sup>(٢)</sup> تغير القاسم به حق يوجب استدامته.

ألا ترى لو أن رجلاً ذهب يسبح في هواء مريه، ودبت ضرر على حيرانه، ما كان لهم (م) معه <sup>(٣)</sup> (س) دبت وبن أضر بهم، في قول مالك وابن القاسم معاً، من أجل ما تعلق به (س) <sup>(٤)</sup> شيء يؤدي إلى الإصرار بعيره مما لا مدوحد له عنه، فلا (ج) بالز أن يجمع منه.

فليت وندر لصغيره وما جرى محرامهم قد بعل (م) يريد لقسم فيها (ح) <sup>(٥)</sup> فسو' نحوه لا يعارض في مراده، وإن (ك) <sup>(٦)</sup> حكمه حكم (ح) (ر) [ص ٦٧] بد (ي) <sup>(٧)</sup> بصر بحم به ساعه في هواء مريه/

\*\*\*

- (١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٢) بتر في الأصل بمقدار ٦ حروف.
- (٣) ما بين القوسين به طمس، وأتمته على ما ظهر لي.
- (٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٥) بتر في الأصل بمقدار كلمة.
- (٦) بتر في الأصل، لكن يظهر أعلى حروف الكلمة.
- (٧) ما بين القوسين به بتر. وأتمته بصر معناه.
- (٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

### ذكر خلافه له في كتاب المديان

٣٧. (رحل اتاع دينا على رحل لكن بين المشتري وبين المدين عداوة)<sup>(١)</sup>  
قال: وسمعت مالكا ومثله عن رحل اتاع دينا على رحل. وقد كان بين  
مشتري وبين الذي عليه المدين عداوة. قال: ب. عنه (هـ)<sup>(٢)</sup> ثم أراد بذلك صوره  
وعنه وتعبه فلا أرى أن يمكن من ذلك.  
قال ابن القاسم (س) (هـ)<sup>(٣)</sup> إذا عنه ثم أراد صوره ثم يحرق ذلك لبيع ورد<sup>(٤)</sup>  
قال أبو عبيد: حمل مالك رحمه الله الخواص في قوله: فلا أرى أن يمكن من  
ذلك، اكتمى بهم مسائل بأن ما لا يجوز أن يمكن من فعله بدفعه فوجب أن يفسح  
وقد فسرس أي أوبس ذلك في روايته عنه، قال ابن أبي أويس في كتاب  
البسوط: «  
«فيل مالك رُتت إن كان الذي يشتري المدين قد عرف يسه وبين الذي هو عليه  
(ع) بدو»<sup>(٥)</sup>، وأنه إذا أراد بذلك تعينه والإصرار به؟  
فقال: ب. عرف ذلك منه، ثم أراد ذلك حائرا، ورد البيع إلا أن يكون لدى عبه  
مدين يريد أخذه بذلك الثمن فيكون ذلك له، لأن المدين قد باعه به صفة  
بذلك نفسه، فليس عليه في ذلك صرر إذا وفاه الذي عليه المدين صفة له (ي) (٦)  
الذي باعه به من المضار».

قال أبو عبيد: وإنما سم يحرق بيع المدين على هذا الوصف، لأن امتناع لم يفصد

(١) هذا دعوى مني، وليس من مؤلف

(٢) ما بين القوسين به سر، وأتمته اعتماد على سياق

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) المدونة (٢١٩/١٢).

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

بطاهر عقده (اتباع)<sup>(١)</sup> الذين، وإنما قصد ذلك دريعة إلى الإصرار بالدي هو عليه  
وحمله إلى استباحة ما قد نهى عنه.  
فوجب أن يفسخ عقده عقوبة له على ذلك سلاعه بدينه وطاعته لهواه في شفاء  
عبطه.

كما فسح بكاح المحلل من أحد (مل)<sup>(٢)</sup> امتناعه إياه سنة أن يبيع به المكوكة لمن  
قد حرمت عليه، وقد فـ(أ) لـ<sup>(٣)</sup> التي صنى الله عليه وسلم من أحدث في أمراً ما  
لـ(س) منه فهو ردة رواه سعد بن إبراهيم عن أنقاسه بن محمد عن عائشة  
قد (كر)ه<sup>(٤)</sup>

[ص ٦٨] وأما جعه الدي / عليه الدين بالخيار في اتباعه مثل شمس الذي بيع (...)<sup>(٥)</sup> له  
على إمصاء ذلك فمعناه، والله أعلم، إذا كان صاحب الدين قد عزم بالعداوة التي  
بين مبتاعه) ومن الذي هو عليه فباعه منه، فعليه على إمصاء قصده الفاسد فيه.  
وإذا كان كذلك، وجب أن يكون الذي عليه الدين بالخيار في ذلك<sup>(٦)</sup>، لأنه  
قصد بيعه إلى إباحة المساع ما قد حصر عليه من موقعة الضرر، فصار في معنى  
المحلل المقاصد سكاحه إلى إباحة ما قد حرم على المحلل له، وهذا أصل الاختلاف  
بين مالك وابن القاسم، والله أعلم.



- (١) كتب لأرضه حروفها، وبقي بعض ما بين علي
- (٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٦) بتر في الأصل بمقدار ٣ كلمات.
- (٧) أكلت الأرضة أعلى الكلمة، وبقي أسفلها.

### ٣٨- (إنكار الوصي قبض الدين من العرماء<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>

«قال ابن القاسم: وأحرمني ابن أبي حارم<sup>(٣)</sup> عن ابن هرمر<sup>(٤)</sup> أنه سئل عن رجل، أوصى إليه رجل وله ديون على الناس فيتقاضى الوصي العرماء، فقالوا: قد دفعها إليك، وأنكر الوصي (...)»<sup>(٥)</sup> ما أراد (العرماء)<sup>(٦)</sup> أن يحضروا فقال لهم أن يحضروه، فإن نكر عن اليمين صم المال.

قال ابن القاسم: وسألت مالكا عنها فقال: إن كان الشيء اليسير، فالوصي صام إن نكر عن اليمين، فأما إذا كثر المال فلا أدري<sup>(٧)</sup>.

قال ابن القاسم ورأيت على قول ابن هرمر كل ذلك عدي سواء قل أو كثر<sup>(٨)</sup> (فإن لم)<sup>(٩)</sup> يحلف ضمن.

(١) قال ابن عديم في النكاح (٣٩٦) فإن دعى العرماء، اندفع إلى الوصي وأنكر، حلف، فإن نكر عن يمين عزم عدد من هرمر من نفسه قليل ذلك وكثره، وهو قول مالك في اليسير وتوقف في الكثير.

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) هو عبد الحري بن أبي حارم أبو تمام البصري، نظر ترجمته في ترتيب البزار (٩/٣) ويهذب كتاب (١٢٠/١٨) ويهذب التهذيب (٢٩٧/٦) وغيرها.

(٤) هو عبد الله بن يزيد بن هرمر أبو بكر البصري، نظر ترجمته في سير أعلام سلاء (٣٧٩/٦) وسريع الكبير (٢٢٤/٥) وأخرج والتعديل (١٩٩/٥) وغيرها.

(٥) بتر في الأصل بمقدار كلمة.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٧) تأمل برج إمام رحمه الله، وقد كان هذا الأدب الرقيق سائدا عند الأوبى، وأمر التوحيد عندهم، ومن في متأخرين، من عدمه، وقد رأيت حدود الساعة أحدا من متأخرين أو معاصرين على إرغام من قصدهم وعدمهم، من سئل عن مسئلة فقال لا أدري، فليصمه هذا إلى شواهد فضل علم السلف على الخلف.

والله الموفق بمنه وكرمه.

(٨) ما بين القوسين به بتر في أسفله.

(٩) بتر في الأصل، وأتمته اعتمادا على السياق.



قال ابن القاسم وإذا قد مات لا أدري إذا كثرت من خوف من أن تطل أموا  
ليتامي، وخوف من أن يصمم الوصي (أ) به (١) أمين (٢)  
قال أبو عبيد إذا توقف مالك رحمه الله عن (أ) خوف في يكون الوصي عن  
ليمين إذا كان مال كثير، فلأن الوصي (ب) (٣) كان أما فيما بين وبين الوصي  
به إسه، لأنه إنما يقص الشيء منعتة (أ) به (٤) مودع، بما يقص لوديعة لمصلحة  
ربها.

فإذا كان المال (ب) (٥) دفعه إلى الوصي من (م) (٦) بنيمه التي هو مؤتمن  
[ص ٦٩] عليها، حتمل أن يكون (ب) (٧) به وبين العريم فيه  
لأن العريم قد رصي بأمانته حين ترك الإسهاد عليه مع علمه بأنه أمين فيما بينه  
وبين صاحب المال، واحتمل أن يكون غير أمين فيما بينه وبين العريم، إذا كان  
الوصي إنما يقوم مقام اليتيم.  
فإذا ادعى عريم دفع مال لبيته إليه وكان (م) (٨) بحور به انقص لنفسه،  
لكنت ليمين واحدة عليه وكان يكونه عنها يوجب إبرة دمة العريم مع يمينه.  
وإذا كنت يمين في الأصل واحدة على اسمه فاعائه مقدمه محكوم به  
بحكمه.

فإذا كان هذا الاحتمال متساوي، ولم يبق له دليل يوجب ترجيح بعض

- (١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٢) المدونة (٢٢٠-٢١٩/١٣).
- (٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٤) بتر في الأصل بمقدار كلمة.
- (٥) بتر في الأصل بمقدار كلمتين.
- (٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٧) بتر في الأصل بمقدار كلمتين.
- (٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

وحوجه<sup>(١)</sup>، توقف عن عصب على بعضها لعدم دليل يوجب ذلك.  
 وهذا يدل على ورعه وفصل عنده، وأن مذهبه ألا يقتي الناس إلا كما يعتقد أن  
 الحق فيه، ولا يقدر فيما أنكر عليه مما صريقه الاجتهاد غيره، وإن كان فوقه.  
 إذ لو كان تنقيده فيما هذا وصفه سائعا عنده لكان ابن هرمر أحق من قلده في  
 ذلك، فقد روى من ذهب عنه أنه قال: كان من هرمر رجلا كتب أحب أن أفتدي  
 به، وكان فيل كلامه، فيل<sup>(٢)</sup>، شديد الاحتفظ، وكان كثير لرد على أهل  
 الأهواء.<sup>(٣)</sup>

وقول من هرمر في يحتاج خصمات على توصي في فذل مال وكثيره، أعنى  
 لغو- (ين)<sup>(٤)</sup> (عدي)<sup>(٥)</sup>، وأسطر بتقصي ذلك على أصول مائت، والقياس يوجه  
 على قوله في ايسر (يد) ر<sup>(٦)</sup> وكثير. إلا أن يجمع من ذلك حشية التطرق إلى  
 تضمين الأوصياء، والله أعلم.

### ٣٩- (من اشترى أباه وعليه دين)<sup>(٧)</sup>

«قال ابن القاسم فإن ملك في يدي يشتري (هـ)<sup>(٨)</sup> وعليه دين أنه لا يعتق  
 عليه.

قلت له: فإن اشتراه من غيره (بعض)<sup>(٩)</sup> من ثمنه أرى أن يعتق عليه منه

- (١) في الأصل: وجوه به.
- (٢) في اللام الأخيرة بتر قليل.
- (٣) سير أعلام النبلاء (٣٧٩/٦) بنحوه.
- (٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٥) بتر في الأصل، وأتمته اعتمادا على السياق.
- (٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٧) هذا العنوان مبي، وليس من المؤلف.
- (٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٩) ما بين القوسين به بتر، وأتمته اعتمادا على المدونة.

نقدر ما عد (سد)ه<sup>(١)</sup>، (و) ياغ النافي، قد (ن) لا، ولكن أرى أن يرد اسيع.  
[ص ٧٠] قال ابن القاسم ولا بد (عد)حسي<sup>(٢)</sup> ولكن أرى أن يدح / من لأب تقدر الثمن  
للدائع، ويعنى منه ما فصل بعد ذلك<sup>(٣)</sup>

(قال أبو) <sup>(٤)</sup>عبيد أما يحاح مالك سيع إذا شترى لاس أبه، وسس عده ووء  
شبهه، فلأن النسي نسي قال من ملث دا رحم محرم (ف)هو<sup>(٥)</sup> حره<sup>(٦)</sup> روه

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) المدونة (١٨٣/٧).

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) د هـ ح حاك عن سمه، ع عن بن عمر، و عن بن عمر، و عن عبد الله بن عمر، و عن حابر بن  
ربيع والحسن قولهما.

أما حديث سمرة، فروه أبو داود (٣٩٤٥) ومسلم (١٣٦٥) وسنن ماجه (٢٥٢٢)،  
وأحمد (٢٠١٥٥) وسهفي (٢٠١٥١٠) وحاكم (٢٠٥٢) وصحفي (٩١٠)  
وصحيف (١٠٩٣) وخبري في الأوسط (١٤٣٨) عن حماد بن سلمة عن داود عن  
الحسن عنه.

وفي رواية بن ماجه والحاكم والبيهقي وصحفي وسمرة عن أبيه عن حماد عن حماد  
عن حماد بن سلمة في ذكر سمرة، كما عن أبي داود وغيره  
وعلى فرض أنه لم يشك، فالحسن لم يسمع من سمرة.  
رد عنه أنه حاك حماد بن سلمة عن سمرة عن أبي عروبة فروه عن حماد عن حسن  
وحابر بن ربيع قولهما، روه بن أبي شيبة (٢٧١٤) وعنه أبو داود (٣٩٥١) وعنه البيهقي  
(٢٨٩/١٠).

وقال أبو داود بعد أن حركه من هذا الوجه سعيد بن جهم عن حماد  
يسير إلى ترجيح الرواية الموقوفة وتعديل الرواية الموصلة  
لكن سعيدا اختلط.

وأما حديث بن عمر، فروه أبو داود (١٠٩١٣) وسنن ماجه (٢٥٢٥) والحاكم (٢٨٥١)  
وبيهقي من طريق سمرة عن حماد عن عبد الله بن دينار عنه.  
لكن في ترمذي وفي جامع سمرة عن حماد حديث، وهو حديث خطه عبد الله بن دينار

حب (د) (١) بن سلمة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن حرب (د) حب (٢) عن النبي ﷺ فذكره.

وعتق الأب عن الأب إذا ملكه جماعة أهل العدة جميعا، فلما كان اشتراء الأب يقبض (ص) بي (٣) رفع ملكه عنه وإعاد العتق فيه بظاهر الخبر وإجماع (أهل) (٤) العالم، وكان اشتراؤه له، وليس عبده وفاء بتمه ما ياب لحدث. لأنه لا بد من بيع بعضه من أحد حق السيد متعلق به، ثم يحترق أن يقبض البيع فيه، ولا أن يصح عقده عليه لأن النبي ﷺ قال ومن أحدث في (أ) أمرنا (٥) ما ليس منه فهو رد.

ومعنى آخر، وهو أنه إذا اشترى أمه وقد علم أن ما عبده من المال لا يفي بتمه،

وإن سبقي حسب الخبرين المتقدمين يستلزم أنه في رواية، ثم ذكره من طريق صمره، وإن المحفوظ بعد الإسناد حديث يفي عن بيع بولاء وعن هتة، وقد رواه أبو عمير عن ضمرة عن الثوري مع الحديث الأول.

نكس رد عليه ابن سركي في ذخيره حكي (٢٠٩/١٠) فقال من يرد صمره به دليلا على أنه غير محفوظ، ولا يوجب ذلك غل فيه، لأنه من ثقات الثمانيين ثم ذكر كلام بعض من نكس عنه، وإن الحديث إذا يرد به مثل هذا كـ صحيح، ولا يفسره بمرده، فلا يرد من نكس عنه في هذا حديث راويه، كما رجع البيهقي، ثم ذكر كلام ابن حزم في رد هذا كذلك...

وكلام ابن حزم المذكور في المحلى (٢٠٢/٩).

وأما الموقوف على عمر، فروه أبو داود (٣٩٥٠) وعنه البيهقي (٢٨٩/١٠) وعبد الرزاق (١٨٣/٩) وصحاح (١١٠/٣) من صريتين عنه، ومسند صحيح

- (١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٤) أحسن هذا في الأصل على ما مضى، ولا يصح شيء سبب لإصلاح، فتمسك بعمادة على السياق.
- (٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

فكانه قصد إلى استباحة ما حرم عليه من بيعه، وتعرض محبة ما تقتضيه شريعة في أمره، من توفيره وبره ومحبة عقوبه، وإجراجه من أسر تعودته إلى تسبيح الحسنة، (...) <sup>(١)</sup> معجائب شريعة

وكل بيع يعقد على خلاف موجب سوق (فهي) <sup>(٢)</sup> رذ، والله أعلم وأمر وجه قول ابن القاسم: شرؤه حائر واسع من لأب بقدر ما بقي من بيع من نفسه، فلأن عتق نفسه يؤدي إلى حماية (مملوك) <sup>(٣)</sup> من سراح سيده، وتلك من خدمة نفسه قدر حرمه (ب) عتق <sup>(٤)</sup> منه، فكان عتق نفسه أمسي من رده، لأنه فعل خير.

وقد قال الله (عز وجل) <sup>(٥)</sup> ﴿وَتَعْلَمُوا أَنَحَبِ الْغَنَىٰ قُلُوبُهُمْ﴾ [آية ٧٧].

وهذا وجه مدحون، لأن (عز وجل) <sup>(٦)</sup> نفسه لا يعبر حكمه ولا يرفع من العبودية [ص ٧١] عنه مع تعرضه إلى سبي عنه من الاستحقاق بحقه، ما منه سعه بعد أن استمر ملكه عليه.

وكلا قولين به وجه، سبي أن قول مالك أعديهما وأغلاهما عدي، والله أعلم.



(١) بتر في الأصل بمقدار كلمة.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) ما بين القوسين به بتر، بقدر كنهه، وأتمته بعدد على سياق

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

٤٠- (من قال لعده أنت حر إذا قدم فلان<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>

«قال ابن القاسم قال مالك (في) من<sup>(٣)</sup> قال لعده أنت حر إذا قدم فلان لا يرى بعه ويوقف حتى يصر هل يقدم فلان أم لا قال ابن القاسم: ولا أرى بأساً أن يبيعه»<sup>(٤)</sup>  
قال أبو عبيد: قد روي ابن أبي أوس عن مالك أنه قال في رجل يقول لعلامة: «يا فلان أنت حر»<sup>(٥)</sup> حر أنه يبيعه وإن قال: «يا فلان أنت حر» هذا أشد عدي من قوله: «يا فلان أنت حر» ولا أرى أن يبيعه وإن بيع رد.<sup>(٦)</sup>  
قال أبو عبيد قد بين تخصصي بسماعيل وجه عرف بين «إيا» و «إذا»<sup>(٧)</sup> بأن قال<sup>(٨)</sup>:

بمس محرج كلام القائل إن قدم أبي فعدي حر، على أن ذلك عده سيكون، وإن كان قد يمكن عنده ألا يكون.  
لأن «إذا» توقفت و «إن» شك.

- (١) في نسخة في نسخة (٥٠٨) ولو قال عده (إذا قدم أبي فأت حر) كان به بعه قبل ذلك عند ابن القاسم وعرض فيها مالك.
- (٢) هذا السؤال مني، وليس من المؤلف.
- (٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٤) المدونة (٢٠١/٧).
- (٥) صرح في الأصل بسب البرطونة، وأتمته عماد علي بندي.
- (٦) رجع مالك عن قوله هذا حسب ما ذكره بن عاصم في مكان حر من مدونه، حيث قال في مدونه (٣٢٢ در صدد) (٣ ٧٦٥. صفة برار مصنفى دار) لأن مالكا كان يقول مرد إذا قال رجل لعلامة «أنت حر إذا قدم أبي» أو «أنت حر إذا قدم أبي»، كان يقول هما مقترود، فله «يا فلان أنت حر» أشد وقوى عدي من قوله «يا فلان أنت حر»، ثم رجع فقال هما سواء إذا قال، فعلى هذا ذهب فقه «يا فلان أنت حر» و «يا فلان أنت حر» على أنه «يا فلان أنت حر» و «يا فلان أنت حر» على أنها «يا فلان أنت حر».
- (٧) أدهيت الأرض أكثرها، لكن بقي ما يدل عليها.
- (٨) بصر معنى بسب عن كتب لأعرابي لأن هشام (٥٧٣٢)

قال الله تعالى ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [المكوير الآية ١] و ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة الآية ١] فكان هذا الوقت لا يقع في مكانه. أن الشمس كورت.

وقال تعالى ﴿لَنْ يَنْفَعُوكُمْ تَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءٌ﴾ [المنحة الآية ٢] فيسي هد على خلاف التوقيت ولا يقع في (هد) 'الموضع' 'دا ينفقوكم كانوا لكم أعداء، لأن هذا المقص (...)' 'عسم أنه سيكون

فإذا قال: «إذا قدم أبي فعدي حر»، كان معرج كلاً (مه) 'على أن أمه عنده سيفدم، وإن العتق يقع عند ذلك، فأوجب على نفسه أن لا يبيع لعدا انتظاراً بذلك الوقت، وكأنه رحل بلعه أن أمه يقدم فع (مان) 'إذا قدم أبي فعدي حر، وكذلك الرحل يستقصي الدين وقد بلعه) 'قدوم وكيل له أو شريك له، فيقول عزمه «(د)» (قدم) 'و كييلي أعط (سك) 'ويقول بقصا «(د)» (...)' 'ررعي

[ص ٧٢] فصيئت، و «إذا كرت» (ن) 'يوم الجمعة أعصبت، / فمكور هذا كله توفيت

ولا تقع إن في شيء منه، فهذا هو تحقيق هذا الكلام

وهذا الذي ذهب إليه الفاصي هو مذهب حذاق أهل اللغة ولسان.

لأنهم جعلوا «دا» طرفاً لم يستقل يؤد العمل الموط بها، وفيها أبصا معنى

(١) صم في الأصل بسبب الترميم، وأتمته عماد على السبق وعلى ما بقي منها

(٢) بتر في الأصل بمقدار كلمة.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٨) كتبت هنا كلمة هكذا: أمرك، وربما تكون: أئمر

(٩) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

مخاراة كأنه (ق) «ل» العدة إذا قدم أبي فأنت حر، مخاراة له على فعل استحسنة منه.

وكل مخاراة حررت محرري العوض فلا بد منها من توق (بيت) <sup>(٢)</sup> يستطر وقوعها فيه، فلم يحر قائل ذلك أن سيع بعد قبل حلول الوقت الذي علق عنه به، لأن في ذلك إبطاء لما قد أوجبه على نفسه من التوقف عن بيعه.

وقد تكون أيضا ممحاة <sup>(٣)</sup> نحو قول الرجل «حررت إدا» يريد قائمه

وتقدير ذلك. «حررت فدا» أي يريد قيامه في الوقت الذي حررت فيه

وكل ذلك يدل على أن موضعها توقفت

وإذا (كان) <sup>(٤)</sup> كدلت، فلا حائر أن يباح بعد قبل الوقت الذي علق عتقه به، وبالله التوفيق.

وأما بسوية من القسمة بين «إن» و «إذ» فإنما ذلك، والله أعلم، تتقارب معانيهما عند العوام، وأن سمرقن بينهما لا يكاد أن يفهمه إلا القليل، فلما أمكن أن يكون مراد القائل بقوله إذا قدم أبي فأنت حر، بمعنى (س) <sup>(٥)</sup> أي (إ) أن قدم أبي فأنت حر ولم يحر أن يجمع من بيع عده، لأن ملكه قد امنقر به عيه، والسبب الذي علق عتقه به محتمل للمنع وبجلافة.

وقول مالك في ذلك كنه أعني لقول ابن عدي، والله أعلم.

• • •

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) في الأصل: لفجأة.

(٤) بهذه الكلمة بتر، لكن تظهر معانيها من خلال ذلك.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.



٤١. (م قال لأمته: كل ولد تلديه فهو حر<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>

قال ابن القاسم: «سعي عن مالك أنه سئل عن رجل روح عبده أمته فقيل له<sup>(٣)</sup> (أ) كل ولد تلديه فهو حر، فأرد بيعه فاستقبل مالك ذلك وقال: «يبي لها<sup>(٤)</sup> (ب) حيا<sup>(٥)</sup> وعدها».

قال ابن القاسم: «وأنا لا أرى بيعها بأس»<sup>(٦)</sup>

[ص ٧٣] قال أبو عبيد أم (أ) و (ح) استقال مالك بيع لأمة مسترط فيها هـ لسط (هـ) عقد قد أوح (هـ) أسد على نفسه في كل ولد تنوء منها، فو ح عليه بقده ما به يتعلق به حق لغيره، وفي بيعها لغير<sup>(٧)</sup> حق تعلق بها، بخلاف ما قد ألزمه نفسه.

وهـ ما لا يجوز في قول مالك، وإن بقاسم

لأنهما قد افق أن بيع لأمة خالص سي قد خلق سيدها ما في نصها لا يجوز: لا أن يكون على السيد دين يبرقها فيجوز بيعها من أجل لفس

(١) قال ابن خلدون في المحرر: «عن حاكم هذه مسألة (٣١١، ٣) ٤٠ رعب موسى، وهي حبي، جاز بيعه».

والر ر د مة لمقدمي في معي (٣١٣، ١٠) ر د ل لأمة (كل ولد تلديه فهو حر) عن كل ولد ولدته في قول جمهور حماد، منهم مالك وإسحاق، لأور عي واستوثق في ر د ل م د ولا أحقق عن غيره خلافهم فإن راع لأمة ثم ولدت له نفس ولدها لأبي وندتهم بعد زوال ملكه. انتهى.

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) المدونة (٢٠٤/٧).

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٩) كأنه وقع سقط هنا، وربما ينقص هنا: الذي له.

ولو (لا) <sup>(١)</sup> المدين ما حار بيعها عندهما، لعقد ادي ثمره السيد نفسه في الحين بعد انفصاله من أمه.

ورداً كان كذلك، فالتى قال بها سيدها «كل موقوف سدييه فهو حر» محكوم بها بحكمه، لأن الحمل محوّر عنده ومحوّر حلوه منه، وهذا انتحوير مائع في اظهر حملها، وإنما حار بيعها إذا كان على سيد (دس) <sup>(٢)</sup> يعترف للمعنى الذي فسر القاصي إسماعيل في كتابه «المسوّص».

وذلك أنه قال: «كل امرأة عشت سرويح فحكمه وبدها في الحرية و لرق حكمها، وهو نفع بها في ديث فلا يحور أن يكون انتحور ممنوك ونفع وهو غير مبين له حراً».

وكذلك لو كانت أمة مملوكة لمحل وما في بطنها لأحر، فعتق سيد الأمة الأمة به ثم عتقها حتى تصع ما في بطنها، لأنها لا تكون حرة، وما في بطنها مملوكاً.

كما أنه بحر أن يكون ما في بطنها حر وهي ممنوكه.

فإذا لم بحر ديث وصارت الحرية مود لا تتم إلا تسمية أمه صار حكمه حكمه من قبل لأتمه «إذا وصعت ما في بطنها فهو حر»، وبصير بهذا عقداً قد عقدت، كما يعقد العتق إلى أصل، وما يجب على نعرماء أن يؤحر وابتاع الأمة حتى تصع ما في بطنها، لأن بيعها كان واحداً لهم قبل أن يحدث سيدها فيها ما أحدث فمما فعل السيد شيئاً لا يمكن أن يتمر منها إلا بعد مدة رد (إحدى) دأته <sup>(٣)</sup> إذا

سئل اعرماء/الأحد لهم بالأصل الذي كان واحداً لهم، لأن السي <sup>(عليه السلام)</sup> قال «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد».

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) بتر في الأصل مقدار ٣ حروف، وأتمته، لأنه قد تقدم قريب نفس المقصود.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

وإذا عشي (١) الحر أنه صار ما في (ب) بضعها (٢) حر من حين حق، لأنه منع لأبيه لا (لأمره) (٣)، ولو كان تعذر (ل) أمه (٤) ما تمت له الحرية حتى تنده ولا (...). (٥) الذي هو في بطنها، فكان حراً مثل المتزوج.

قال إسماعيل. فإن قيل: فلم حار أن يضل عقد الحرية الذي عقده السيد ما في بطن أمته، وأنتم لا تصلون عقد الحرية إلى الأهل.

قيل لأن الحكم كان في الأمة أن يباع إذا ركب سيدها يدس ولا ينتظرها أن تضع ما في بطنها. فلما أحدث السيد في ابنته الذي عقده، وكان شيئاً لا يمكن أن يمس من أمه، لم يحر من أهل ما أحدثه من ذلك (ل) أن يضل ما كان وحرراً للغرماء.

وإنما يلزم السيد ما أوجبه على نفسه من العقد الذي عقده فيما كان في بطن أمته لم يكن في ذلك منع لحق غيره.

فأما إذا كان فيه دفع غير الحق لم يكن بد من الرجوع إلى الأصل في أمره وكذلك لو مات السيد قبل أن تضع الأمة ما في بطنها، واحتاج الوارث إلى بيعها لم يحر أن يبيع من ذلك ولا أن يفر له انتظاراً بأمته التي لا ملك لأحد عليها غيرك إلى أن تضع ما في بطنها.

ولكن إن وصفت الأمة ما في بطنها قبل أن تناع لغرماء أو قبل أن يبيعها الوارث صار الولد حراً من حين ولد بالعقد المتقدم له ونعم فيه حين تغير من أبيه، وحرار أن يكون حكمه غير حكمها.

(١) ما بين القوسين به طمس بسبب الرطوبة، وأتمته لظهور معناه.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) تر في الأصل بمقدار كلمتين، سبب الأولى بحرف الكاف، وينتهي شامة بحرف راء

ولو أوصى رجل ما في بطن أمته لرجل ثم توفي، وكانت الأمة تحرر من الثلث،  
 ثم يحرر للورثة بعدها، وإن احتاجوا إلى ذلك حتى (تضع) <sup>(١)</sup> حملها [ص ٧٥]  
 (ف) يقبضه <sup>(٢)</sup> الموصى له.

لأن لميت أن يوصي في ثلثه ما أراد، فلما أوصى <sup>(٣)</sup> ما في بطن الأمة لرجل  
 وجب ألا يحدث الورثة فيها بيعا إلى أن تضع، وحرر له ذلك.  
 وكان يحور له أن يحرر (بر) جه <sup>(٤)</sup> بأمرها عنهم.

وبه تشبه هذه المسألة المسألة التي قبلها، لأن أسد في المسألة الأولى أعتق ما في  
 بطن أمته، فكأنه قال: إذا وصعت ما في <sup>(٥)</sup> بطن فهو حر، ورمه ما عقد على  
 نفسه ما لم يكن في ذلك مع غيره من حقه.

فإذا ركه دين أو مات لم يبيع العرماء ولا الوارث من بيع الأمة إن احتجوا إليه،  
 لأن ميتا لم يحررها في الثلث الذي جعل به، وصارت الأمة للوارث بتمليك  
 الله ﷻ إياه ذلك.

ولو أوصى رجل ما (في) <sup>(٦)</sup> بطن أمته لرجل، وكانت تحرر من الثلث فأعتق  
 الوارث الأمة لم يتم عتقها حتى تضع ما في بطنها

لأنه لم يتم عتقها عتق ما في بطنها، فبصير ذلك اتصالا بوصية الميت، ولكن إذا  
 فعل ذلك الوارث كان مكرمة قوله لها «إذا وصعت ما في بطن فأنت حرة».  
 قال أبو عبيد. وكل هذا من كلام إسحاق بن القاسمي وإنما أوردته على كماله،  
 لأنه عادة ما يحنح به في هذا الباب فعبيت به عن الإطالة فيه

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٣) أصاب هذه الكلمة لرطوبة، وصحبت بعض معاني.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) في هذه الكلمة بتر قليل في أولها.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

وأما وجه قول ابن القاسم: **وَأَنْ لَا أَرَى بَيْعَهَا نُسًا**، فلأن قول بقائل لأُمته، وهي غير حامل كل ولد تلديه فهو حر، لا يوجب حكمه به يَكُنُّ واحداً قبله، إذ ليس بها حمل يعقد به حرمة وتعلق بوصفه حرة، فحار نه بيعه، إذ به يعقد فيها ما يوجب التوقف عن ذلك.

وقد فرق مالك وابن القاسم بين الحائض والحامل في نحو هذا المعنى [ص ٧٦] فروى ابن القاسم عن مالك: **«فِيمَنْ قُلَّ رُوحُهَا»** (١) / **إِذَا وَلَدَتْ فَتُتَّ** (ط) (بار) **عَ وَلَيْسَ بِامْرَأَةٍ حَمَلٍ**، به لا يبرمه طلاقها، (٢) **«يَأْمُرُ بِعَثْرَاهَا**، وأنه لو قال لها ذلك وهي حامل لوقع إصلاق عليها سحراً وولد (ورق) **«يَنْحِلُ»** بين حائض والحامل في ذلك لأن الحمل إذ ثبت فلا به من وصفه، فلما علق إصلاق به وقع سحراً، ولم يستطع به إصصع كما به يستطع بانصلاق المعنى ناشهر حدوده، لأنه به يحرق وضوؤه ما بينها وبين الأهل الذي علق إصلاق به مضارعتة ككاح منعه تنفق على تحريمه به يحرق الاستتمسات بعصمتها، بدلالة الاتفاق على أنه لا يحور مندامة عهد الكاح على الأخت من برصاعة من أهل أنه لا يحور وظوؤه فأما الحائض فحلاف ذلك، لأن الأهل الذي علق صلاقتها به قد يحور أن يكون ويحور ألا يكون، وكل صلاق علق بأهل هذا وصفه، فلا يقع إلا بوقوع الصفة التي علق بها أو السب المؤدي إليها، وإذا كان كذلك، فحائر استدامة عصمتها إن كانت زوجة وبيعها إن كانت أمة.

و كلا القولين له وجه في النظر، فاعلمه.

- (١) ما بين القوسين به تر، وأتمته لظهور معناه
- (٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.
- (٣) بتر في الأصل بمقدار كلمة.
- (٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

قال ابن القاسم: «المراد فيمن قال هذه أسب حر ساعة ثلاثاً»، وعنه  
 نف ديهو نه فعنها إبي إبي محل كنه حر، و من مدي ثومه صيده و حب عليه  
 علي ما أحب أو كره.

وقال ابن القاسم: «ولم أره حزيناً، ولا سعي، عليه، لأن نفسه به على أن عليك» (٣) (٤)

[illegible]

١- ليس بفتنة بل هي شرمة ذمته بعد فتنه بحريته ( )<sup>١</sup> سقوطه عن عمه إذ  
(١) هذا السؤال مني، وليس من المؤلف.  
(٢) بل الحق هو أنه شبهه و شبهه به من قبله (٢٢١)  
(٣) الهدية (٢١١/٧).

[illegible]

(٥) طمس في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار ٣ أو ٤ كلمات.

(٦) ما بين القوسين به يتر، وأتمته لظهور معناه.

(٧) طمس في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار كلمة

(٨) ما بين القوسين به بقر، وأتمته لظهور معناه.

(٩) طمس في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار ٣ كلحات.

كان آخر كلام (مت) صلا 'أؤيه ومعضوا عنه سوره

لأن موضع الواو في الكلام: الاشتراك.

ومذهب ( ) (٢) 'لا يقع المعنى إلا مع سوره لأن المعنى لا فصل، وانه (أعلم) (٣).

وأما وجه قول ابن القاسم: به حره لاسي عنه، فلأن حره ما فعلت (٤) (٥) 'تعلق به من ما له غيره، به حره ليدرم معنق ما به يكن، لأن ما به فعل اعتنق، لأن دمه حر في الأصل يرثه، ولا يجوز أن يحدث فيها شيء غير رضى منه.

وكلا قدس به وجه في سوره، عند أن من مات أعلى بقوله وألهما بالصواب عندي، والله أعلم.



(١) ما بين القوسين به يتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) طمس في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار ٣ كلمات.

(٣) لا تظهر الكلمة بوصوح في الأصل بسبب الرطوبة.

(٤) 'مما به فعلت بسبب الرطوبة، ومما به فعلت بسبب الرطوبة.

(٥) طمس في الأصل بسبب الرطوبة بمقدار ٣ كلمات.

(٦) هذه الجملة يبدو أن فيها يتر أو تصحيحا.

### ذكر خلافه له في كتاب امهات اولاده

٤٣. (إقرار الميت بأن الجارية قد ولدت منه<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup>

«قال ابن القاسم ومأنت ماكا عن الرجل يقر عذموه باجارية أنها قد ولدت منه، ولا ولد لها، ولا يعلم ذلك إلا بقوله فقل إن كان ورثته كلاله وليس له ولد، فلا أرى أن يفسل قوله، لا سعة ثلث على ذلك، ولا تعتق في ثلث ولا غيره، وإن كان له ولد رأيت أن يعتق من رأس المال.

وقال ابن القاسم إذا لم يكن له ولد، فلا أرى لها عتقا لا (م) ثلث ولا من رأس المال، كان ورثته كلاله أو ولدا.

وأما قوله ولدت مني ولا ولد معها ينحو بسبه مثل قوله في عذمه قد كنت أعففته في صحتي، أنه لا يعتق في ثلث ولا غيره»<sup>(٣)</sup>.

قال أبو عبيد ثم يحدث مالك رحمه الله عن الجارية أني أقر السيد<sup>(٤)</sup> في مرضه أنها و(د)ت<sup>(٥)</sup> منه ولا ولد لها، / فأما ذلك بشرط أن يكون ولده (...)»<sup>(٦)</sup> [ص ٧٨] إذا كان كذلك، (م) ثم<sup>(٧)</sup> بتهم في عتقها

(١) من يدر في شرح كنه (٤: ٤١١) وإن قال سيده في مرضه يخوف ولدت مني في المرض، وفي نسخة، ولا ولد لها ظاهر، صدق إن ورثته ولد من غيرها ذكر أو أنثى، لأنه حسب ورثته غير كلاله فعق من رأس المال عذ من القاسم، لا لا بهمة

وقال أكثر الرواة لا يعتق من رأس مال ولا ثلث، فإن لم يكن له ولد فإنه يهيم في مرضه ولا يعتق من رأس مال ولا ثلث، وهو معنى قول انصاف بعده (وإن أقر) ح

(٢) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٣) المدونة (٣١٦/٨).

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٦) بتر في الأصل بمقدار ٣ كلمات.

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.



لأن أساس محمولون في (أ) عتب<sup>(١)</sup> على محنة أناسهم، واختلاف بيع<sup>(٢)</sup> إليهم، وإن كان في الناس من يعرض أنه فائدته هو، وحينئذ ناس على لأعلت من (أ) حوالهم<sup>(٣)</sup> أولى.

وكل من كان من طبعه اختلاف البيع من غيره به شهم في الأروء عنه وأما قوله: إنها تعتق من رأس المال، فلأن إقرار المريض بأن حاربه قد ولدت منه إحدار أن ذلك قد كان مما أمر به<sup>(٤)</sup> إقراره لا يرفع الحصة عنه، وحب أن تعتق من رأس المال بدلالة قول عمر رضي الله عنه «أما سيدة ولدت من سيده» (٥) لا يسهل ولا يهينها ولا يورثها وهو يسمع منها وقد مات فهي حرة<sup>(٦)</sup>.

وأما قوله: فإن كان يورث كلانة لم تعتق في ثلث ولا في رأس مال، فلأن المريض ما كان منهما في إقراره، إذ كان يرثه غير ولده وميراثه عنه فصد الأروء عنهم بصل ذلك، فلا يسئل إلى عتقها من الثلث، لأنه لم يحدث عتقها في مرضه، ولا علقه بموته، ولا يعتق في ثلث إلا ما أثر فيه الثلث مما هدد وضعه وكان في معده. ولا حائر أيضا أن تعتق (من)<sup>(٧)</sup> رأس المال لأنه إقرار في مرضه، وإقرار المريض لا يكون إلا في الثلث الذي يختص به، ومن سعة أنه لو لدن تعتق من رأس المال، فلما بطل إقراره لها بصل عن (يقف)<sup>(٨)</sup>، والله أعلم.

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٢) هذان كقمتار بهما طمس قبل سب الرضوة.

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٤) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

(٥) صمس في الأصل سب الرضوة، وأتمته من مصادر يخرج لأثر.

(٦) زاد مدك (١٤٦٦) وعنه ليهقي (٣٤٢/١٠) عن عمر بسند صحيح.

(٧) صمس في الأصل سب الرضوة ولأجبه، وتظهر "من" قبلا من بين ذلك.

(٨) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

أما قول ابن القاسم: إنها لا يعتق من الثلث ولا (م) (١) (رأس) (٢) المال في كلا  
نوحيتين، فلأن إقرار المريض بفعل كان منه في الصحة مدحور، لأنه لم يرد الوصية  
فتكون في الثلث، ولا ثبت أنه كان في الصحة فيكون من رأس المال.

وهي عتقها من رأس المال حيف على الورثة، لاستثثار ثروته بها حياة (هـ) (٣)،  
ثم بخرجهما من مال الوارث بعد وفاته، ولا حائر (...) (٤) أن يعتق من الثلث، لأنه [ص ٧٩]  
لا يكون فيه إلا ما (...) (٥) في المرض، أو كان معلقا به.

فكان حكمها حكم المعتد لذي أقر سيده في مرضه بأنه كان عتقه في صحته،  
فلم يعتق في ثلث ولا (س) (٦) ما، فوجب أن ير (ح) (ك) (هـ) (٧) لها بحكمه.  
وكلا نوحيتين به وجه في النظر، والله الموفق بالصواب

\*\*\*

(١) طمس في الأصل بسبب الرطوبة.

(٢) طمس في الأصل بسبب الرطوبة لا يظهر معه كلمة لا مالا

(٣) ما بين القوسين به بتر، وأتممته لظهور معناه.

(٤) طمس في الأصل بسبب الرطوبة.

(٥) بتر في الأصل بمقدار كلمة.

(٦) ما بين القوسين به بتر، وأتممته لظهور معناه.

(٧) ما بين القوسين به بتر، وأتممته لظهور معناه.

## ذكر خلافه له في كتاب الرجم

٤٤- (حكم شهادة الإمام في الحد)<sup>(١)</sup>

«قال ابن القاسم سمعت مالكا يقول في الإمام إذا شهد على حد من (الحدود)<sup>(٢)</sup> أن عليه أن يرفع دية إبي من هو فوقه إن كان فوقه أحد.  
(قال ابن القاسم وأنا أرى إن لم يكن فوقه أحد)<sup>(٣)</sup> أن يرفعه إلى من هو دونه<sup>(٤)</sup>». (٥)

قال أبو عبيد الحجاز عبد (مالك)<sup>(٦)</sup> رحمه الله بالإمام لذي يشهد على حد من الحدود أن يرفع ذلك إلى من فوقه.

وبما احتج ذلك، والله أعلم، لأن المشهود عنده إذا كان ممن نلزمه طاعه لشاهد ولا نقباد لأمره، فشهادته عنده في معنى حكمه بشهادته نفسه، ما يتوجه إليه من الشهادة في ذلك، فكنت شهادته عنده من فوقه أشد لبعدها من الشهادة

وليس اختياره بذلك مما يدل على أن (شهادته)<sup>(٧)</sup> عنده من هو دونه لا تخور إذا كان مشهود عنده ممن يلي الحكم بين الناس

ألا يرى أن عمر رضي الله عنه قد حاصمه حصصا له إلى أبي س كعب رحمه الله، وهو يومئذ أمير المؤمنين ما لم يجر له أن يباشر حكمه نفسه ما يحققه من الصفة في ذلك

(١) هذا العنوان مني، وليس من المؤلف.

(٢) سقط في الأصل مقدار كلمة، بسبب ارضوخه، وأتمته اعتمادا على المدونة

(٣) أحيل ها على الهامش في الأصل، لكن من هو بإصلاح لخطوط عطده، وأتمته اعتمادا على المدونة.

(٤) في المدونة (٢٥٨/١٦): إلى القاضي.

(٥) المدونة (٢٥٨/١٦).

(٦) نرى في الأصل مقدار كلمة، وأتمته اعتمادا على النسخ

(٧) ما بين القومين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

فكذلك الحاكم إذا كان شاهدا يدرمه أن يرفع ذلك إلى غيره، لأنه لا يجوز له أن يحكم شهادة نفسه، لأنه في معنى الحاكم يعلمه إذا ادعى ما لا سبيل إلى علمه إلا من جهته، وسواء كان ذلك الغير فوقه أو دونه إذا كان مثله (فلا) <sup>(١)</sup> (ي) يحكم <sup>(٢)</sup> بين الناس فاعنه ذلك، والله أعلم بالصواب، وهو حسبي/ ونعم الوكيل.

[ص ٨٠]

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً

كامل كتاب التوسط بين مالك وابن القاسم رحمهما الله في المسائل التي اختلفا فيها من المدونة خاصة، مما جمعه الفقيه أبو عبد القاسم بن حنف الخيري رحمة الله عليه ورصونه، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله الكريمة وعلى آله وسلم أفضل لتسليم، وذلك مدرسة مدينة سنة حرسها الله تعالى وحاطها، في العشر الوسط من ذي (ال) فعدة سنة ست وسبع مائة.

\*\*\*

(١) ما بين القوسين به بتر، وأتمته اعتماداً على الباقي.

(٢) ما بين القوسين به بتر، وأتمته لظهور معناه.

## فهرس المصادر والمراجع

- رشد بحول العلامة محمد بن علي شوكري مكتبة شعاعية مكة محمد سعد المدي  
 اعلام الموقعين شمس الدين بن الجبلي - محل بيروت طبعة عبدالرزاق سعد  
 اعلام خير الدين برككي - علمه عملايين دمشق  
 - - - - - (فيهم لأبي حسن بن محمد - عاصي در حصة السعدود حسن نيت سعيد  
 الطبعة الأولى.  
 - بداية المجتهد لأبي الوليد بن رشد. دار الفكر. بيروت.  
 - البحر الرائق شرح كنز الدقائق. دار المعرفة. بيروت.  
 - سادة وسادة محمد بن محمد بن كند دمشقي مكتبة معارف بيروت  
 بهدب شهيد بن محمد بن محمد بن كند دمشقي مكتبة معارف بيروت  
 بهدب شمس الدين بن محمد بن كند دمشقي مكتبة معارف بيروت  
 تاريخ بغداد لمؤلفه أحمد بن محمد بن كند دمشقي مكتبة معارف بيروت  
 - ح عاصي بن محمد بن كند دمشقي مكتبة معارف بيروت  
 بكرة محمد بن كند دمشقي مكتبة معارف بيروت  
 تفسير ابن كثير. دار الفكر. بيروت.  
 بهدب شهيد بن محمد بن كند دمشقي مكتبة معارف بيروت  
 الرابعة.  
 بهدب شهيد بن محمد بن كند دمشقي مكتبة معارف بيروت  
 التاريخ الكبير للإمام البخاري. دار الفكر. بيروت.  
 بهدب شهيد بن محمد بن كند دمشقي مكتبة معارف بيروت  
 المحققين. الطبعة الأولى.  
 شرح والإكليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن كند دمشقي مكتبة معارف بيروت  
 جامع محققين في أحكام من عملهم بن كند دمشقي مكتبة معارف بيروت  
 السلفي.  
 شرح ومفسر لأبي عبد الله محمد بن كند دمشقي مكتبة معارف بيروت  
 الجوهر الفني لابن التركماني. دار الفكر. بيروت.  
 حاشية محمد بن كند دمشقي مكتبة معارف بيروت

. حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني رسالة من أبي زيد غيرواني، لعلي العدوي دار الفكر، بيروت.

وطبعة دار المعرفة. الدار البيضاء.

. خلاصة الدرر اسير لابس الملقن. دار لرشد بيروت طبعة لأوى

من أبي دود المحسبي مكتبة اعصره بيروت محمد محيي لدين عبد محمد طبعة الأولى.

من أبي عبد الرحمن السائي مكتبة المصنفات الإسلامية حلب عبد الوهاب بو عده طبعة لثالثة

. من أبي عيسى الترمذي دار الحديث القاهرة أحمد شاكر، حروف طبعة لأوى

من بن ماجة القرويني دار الكتب العلمية بيروت محمد فؤاد عبد سمي طبعة لأوى

من أبي محمد بن أبي دار كتاب عربي بيروت نور عربي وصديقه طبعة لأوى سنن الدارقطني. عالم الكتب. الطبعة الأولى.

سر اعلام سلاء للحافظ أبي عبد الله ذهبي مؤسسه الرسالة شعب الأربؤوط ومن معه الطبعة التاسعة.

. السنن الكبرى لأبي بكر البيهقي. دار الفكر.

شرح معاني الآثار لأبي جعفر طحاوي عنه الكتب جماعة من تحف

شرح صحيح مسلم للإمام اسوي دار نكب عصمة بيروت طبعة لأوى

شرح بررقاني على ابوحا دار نكب لعلمه - روت

شرح أصول عقائد أهل السنة لأبي قاسم ملائي دار صه ريدس انطبعة لأوى

شرح رزوي ومن ساجي على الرسالة دار الفكر بيروت

شذرات ذهب في أخبار من ذهب لآب محمد حسبي ب (١٠٨٩) دار نكب عصمة بيروت.

. شجرة النور سر كيه محمد بن محمد محفوظ دار الفكر بيروت.

. الشرح الكبير لأحمد الدودير. دار الفكر. بيروت.

صحيح الإمام أبي عبد الله البخاري دار ابن كثير بيروت مصطفى ديب نعا انطبعة الخاصة.

صحيح مسلم بن الحجاج. دار إحياء التراث العربي. محمد فؤاد عبد الباقي.

. صحيح أبي بكر ابن حريجه انكسب لإسلامي بيروت محمد مصطفى لأعظمي طبعة

الأولى.

. صحيح أبي حاتم بن حبان السني، سريته من بلاد الغارسي مؤسسة الرسالة شعيب الأرنؤوط.

. الصحاح لأبي نصر إسماعيل بن حماد جوهري دار الكتب العلمية بيروت إميل بديع يعقوب ومحمد سبل طريقي الطبعة الأولى ١٩٩٥، ١٤٢٠.

. الصغراء الكبير بمحافظه أبي جعفر عيسى دار الكتب العلمية عند نعطي طبعي الطبعة الأولى.

طبقات الحفاظ لمسيوطي دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٣

عمل الحديث لاس أبي حاتم الرري دار معرفة الطبعة الأولى.

. العمل لأبي حسن بدرقطي دار طبعة محفوظ برحمدان ربي لله لسطحي طبعة الأولى

فتح الباري للحافظ ابن حجر المصلاي دار معرفة بيروت عند طبعي من دار ومن معه

فتح الباري بمحافظه لاس رحب الحلي دار الحرمين القاهرة جماعة من تحقيق الطبعة الأولى.

فهرس مخصوصات محفوظه في جامع كبير فاس عند سلام لرو مشرت وزارة الثقافة.

. هواكه ادواي لأحمد معروف دار الفكر بيروت

. القاموس المصطلح لمبرور ردي دار حياء برث عربي بيروت الطبعة الثانية

. الكواكب لبراب في معرفة من احتفظ من ارواه شهاب، محمد بن أحمد المعروف بالكنيس

دار الكتب العلمية. بيروت. كمال يوسف الطوت.

. الكامل في معرفة ربحان لمحافظه من عدي الجرحاني دار الفكر بيروت سهل ركرا، ويحيى

مختار غزاوي. الطبعة الثالثة.

. الكافي في مذهب أهل المدينة لاس عدلر دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى

١٤٠٧.

. الكفاية في علم الرواية لمخطيب معدادي دار الكتاب العربي بيروت أحمد هاشم الطبعة

الثانية ١٩٨٦

. لسان الميراث، لاس حجر مصلاي دار الفكر بيروت الطبعة الأولى

لسان العرب لاس مطور در حياء الرث العربي بيروت

وحبعة مؤسسة التاريخ العربي. الطبعة الثالثة.

- . الكتاب في تهذيب لأخبار لاس الأثير حرري د. صدر بيروت  
مسند الإمام أحمد بن حنبل مكتبة (إسلامي بيروت) نسخة ثانية  
مسند أبي بكر حمدي د. مكتبة علمية حبيب أرحمان الأعظمي  
مسند أبي بكر - مكتبة عبود، حكم محفوظ أرحمان، بين الله نسخة لأبي  
مسند أبي يعلى موصلي د. ثعلب - نشر دمشق حسن سليم أسد الطبعة لأبي  
مسند أبي ذؤاد الصديقي حيدر د. لندكن بيته نسخة لأبي  
مسند أبي عوف (مسند يبي د. معرفة فتن بن عارف الدمشقي  
مجموع الفتاوى لشيوخ الإسلام ابن تيمية.  
مهاج نسخة نسخة مسيح (إسلام بن سبيبة) فخر محمد رشاد مساه  
معني لبيب عن كتب لأخبار لاس هشم د. فكر بيروت  
مير - لأخذ - في نقد أرحمان محافظه شمس الدين مدهبي د. فكر بيروت معني محمد  
البحاري.  
موت الإمام مالك بن أنس - د. جواد نشر عربي مقبر محمد فؤاد عبد الله  
معجم البلدان لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت.  
مؤلف حسن شرح مختصر حسن محمد بن محمد خصاص برعي د. فكر بيروت نسخة  
ثانية  
الندوة الكبرى مسجل عن ابن عديم د. صادر بيروت  
وطبعة مكتبة - مصطفى بن تكة تحقيق حمدي الدمر د. محمد  
مستدرث على تصحيح أبي عبد الله الحاكم د. مكتب علمية مصطفى عبد عادر عبد  
الطبعة الأولى.  
المجموع شرف الدين سوي د. فكر بيروت الطبعة لأبي  
معني لأبي محمد بن قدامة مقدسي د. فكر بيروت نسخة لأبي  
مهداد في عنه أصول طبعه د. هاشم كرمه مكة رشاد بر د. نسخة لأبي  
منهجي لاس عمار د. د. بقلم جماعة من محققين نسخة لأبي  
الحسن لأبي محمد بن حزم دار لائق جديدة جماعة من محققين  
مسحرج على صحيح مسلم محافظ أبي هاشم (إصهري) د. مكتب علمية بيروت محمد  
حسن الشافعي. الطبعة الأولى.  
المعجم كسر لأبي عديم طبعه بي حمدي عنه تحيد نسفي الطبعة الثانية



المعجم لأوسط لأبي فاسة المصري دار الحرمين مصر ط ١ بن عوض الله، واحة  
الطبعة الأولى.

مصف لأبي كثر بن أبي شيبه. مكتبة رشيد اريحا كتاب يوسف حوت صبعة لأبي  
مصف لعدايراق الصنعدي المكتبة الإسلامي بيروت حسب رحمان لأعظمي صنعه  
الأولى.

ميرسل لأبي داود سجستاني دار الفكر بيروت غدير السره -  
نصب لربه حمان مدين الربيعي - حديث فاهد هدا كوثري صبعة لأوس  
سل الأوطار محمد بن علي الشوكسي - ر كتب صفة سروب الصبعة لأبي  
نصب لربه حمان مدين الربيعي دار الحديث بدمشق هدا كوثري صبعة لأوس  
كتاب معروف (مع اتحده) لمحمد بن حجر عسقلاني دار الكتب اعلية بيروت  
عبدالصمد شرف الدين. الطبعة الأولى.

وفات الأغنياء ونساء ارمغان شمس مدين أحمد بن محمد بن حنك در ثقافة سروب  
إحسان عباس ١٩٦٨.



## فهرس الاحاديث

٢٠	إذا زادت الإبل على عشرين ومائة
٦٤	إذا وقعت العارة في السمن
٨٩	أينقص الرطب إذا يس
٧٦	حتى تدوق عصبه
٨١	السفر قطعة من العبد
١٤٣، ١٤٢، ١٤٠	الشعقة فيما لم يقسم
٣٨	صلاة الليل والنهار مثني مثني
٧١	عتق النبي ﷺ صغرة وتزوجها إياها من نفسه
٤٢	فما زاد على عشرين ومئة . . .
١٠٩	كل مولود يولد على الفطرة .
٩٩	من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه
١٥٧، ١٥١، ٣٢	من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه
١٥٠	من ملك دابة حرم محرم
٣٧	من سبي صلاه أو سبى غيرها فليست بها
٣١	بعتت بدعة هذه
٩٣	بهي عن بيع وبيع
١٢٤	لا يجمع فصل أداء سبع به كلاً
٣٣	لا يعل الله صلاه بعد صهور
١٢٣	لا يجمع يقع شر
١٤٤، ١٣٨	لا صبر ولا صبر



## فهرس الآثار

٦١	أما رجل نكح أمة فقد أرق بصفه
٧٢	أما وليمة ولدت من سيدها
٦٢	نزوح حذيفة يهودية
٥٠	كان ابن عمر يحلل بدنه
٥١	ما ازحف نكاح الأمة عن الرنا إلا قليل

## فهرس المسائل

- ٢٤ ١. حكم حيض الحامل
- ٢٩ ٢. حكم الصلاة خلف أهل الأهواء والدع.
- ٣٣ ٣. حكم سجود التلاوة بغير طهارة.
- ٣٦ ٤. حكم من تذكر صلاة وهو في صلاة
- ٤٠ ٥. حكم ركعة الإبل إذا رادت على مائة وأحدى وعشرين
- ٤٣ ٦. حكم ركعة المال المعصوب.
- ٤٦ ٧. حكم من جالس مع من دخل عليه بمصون
- ٤٩ ٨. هل يقتدي المحرم إذا حلق رأس الحلال
- ٥٠ ٩. حكم من لا يهدى منه كسوف ونحوه
- ٥٣ ١٠. حكم مدح عاري كما يحده في أرض غيره
- ٥٥ ١١. مقدار كفارة اليمين.
- ٥٧ ١٢. مسألة حكم من حلف لا يساكن حلالاً في دار ففعلت فساكن في أحد بيوتها
- ٥٨ ١٣. من حلف لا يدخل على رجل - معه فدخله - حلف به دخل ثوبه حلال
- ٦٠ ١٤. حكم الحمار الوحشي إذا دجن.
- ٦٣ ١٥. مسألة حكم كل صير قتل في حصص سجدة في حل كل شيء في الحرم
- ٦٦ ١٦. هل يذهب العلامة حيث شاء إذا احتلم ؟
- ٦٧ ١٧. مسألة: حكم وضع الأب من صداق ابنته.
- ٦٩ ١٨. مسألة إذا وكف امرأة من بروجها فزوجها من نفسه
- ٧٢ ١٩. مسألة لأنه سي عرت من نفسها فزوجت به أسحبها سدها
- ٧٥ ٢٠. مسألة خلاف مصنفين في وقوع الجماع
- ٧٨ ٢١. المريضة تحتنع من زوجها، هل يرثها؟
- ٨٠ ٢٢. حكم من سافر أثناء صامه شهري صهار فمرض
- ٨٢ ٢٣. من قال لأمرته كل مملوك استرته من عسكده فهو حر يرث ويصنف
- ٨٤ ٢٤. ضبايع المبيع قبل تمكينه لصاحبه.
- ٨٨ ٢٥. مسألة بيع الحصة استوله بالخطبة بقوله
- ٩٧ ٢٦. مسألة من باع حائطاً فاستثنى بعضه.
- ١٠٣ ٢٧. شراء العبد بشرط العتق.

٢٨. حكم شراء رقيق الصفالية ..... ١٠٦
٢٩. مسألة: إن تعامل الذميان بالربا ثم أسلما ..... ١١٠
٣٠. مسألة: نصراني أسلم في عمر قبل إسلامه ..... ١١٤
٣١. استئجار الأطباء على العلاج ..... ١١٧
٣٢. مساقاة الجار جاره إذا غار ماؤه ..... ١٢٣
٣٣. حكم الشركة في الطعام. .... ١٢٦
٣٤. اختلاف المتبايعين في الأجل ..... ١٣٠
٣٥. من اختلط له دينار بمائة دينار لغيره ..... ١٣٥
٣٦. قسمة ما لا ينقسم كالبيت الصغير ونحوه ..... ١٣٧
٣٧. رجل ابتاع دينا على رجل لكن بين المشتري وبين المدين عداوة ..... ١٤٥
٣٨. إنكار الوصي قبض الدين من الغرماء ..... ١٤٧
٣٩. من اشترى أباه وعليه دين ..... ١٤٩
٤٠. من قال لعبد أنت حر إذا قدم فلان ..... ١٥٣
٤١. من قال لأمت: كل ولد تلدينه فهو حر ..... ١٥٦
٤٢. من قال لعبد أنت حر الساعة، وعليك ألف درهم ..... ١٦١
٤٣. إقرار الميت بأن الجارية قد ولدت منه ..... ١٦٣
٤٤. حكم شهادة الإمام في الحد ..... ١٦٦

## فهرس كتب المدونة التي ناقش بعض مسائلها الجبيري

- ذكر ما اختلف فيه مالك وابن القاسم في كتاب الطهارة من المدونة ..... ٢٤
- ذكر خلافة له في كتاب الصلاة ..... ٢٩
- ذكر خلافة له في كتاب الزكاة ..... ٤٠
- ذكر خلافة له في كتاب الصوم ..... ٤٦
- ذكر خلافة له في كتاب الحج ..... ٤٩
- ذكر خلافة له في كتاب الجهاد ..... ٥٣
- ذكر خلافة له في كتاب النذور ..... ٥٥
- ذكر خلافة له في كتاب الصيد ..... ٦٠
- ذكر خلافة له في كتاب النكاح ..... ٦٦
- ذكر خلافة له في كتاب الخلع ..... ٧٨
- ذكر خلافة له في كتاب الظهار ..... ٨٠
- ذكر خلافة له في كتاب الإيلاء ..... ٨٢
- ذكر خلافة له في كتاب البيوع ..... ٨٤
- ذكر خلافة له في كتاب البيوع الفاسدة ..... ١٠٣
- ذكر خلافة له في كتاب التجارة إلى أرض الحرب ..... ١٠٦
- ذكر خلافة له في كتاب الجعل والإجارة ..... ١١٧
- ذكر خلافة له في كتاب المساقاة ..... ١٢٣
- ذكر خلافة له في كتاب الشراكة ..... ١٢٦
- ذكر خلافة له في كتاب الرهن ..... ١٣٠
- ذكر خلافة له في كتاب الصلح ..... ١٣٥
- ذكر خلافة له في كتاب الشفعة والقسمة ..... ١٣٧
- ذكر خلافة له في كتاب المديان ..... ١٤٥
- ذكر خلافة له في كتاب أمهات أولاده ..... ١٦٣
- ذكر خلافة له في كتاب الرجم ..... ١٦٦

## الفهرس العام

٥	تقديم
١٠	ترجمة المؤلف
١٥	مقدمة المؤلف
٢٤	نص الكتاب المحقق
١٦٩	فهرس المصادر والمراجع
١٧٥	فهرس الاحاديث
١٧٦	فهرس الآثار
١٧٧	فهرس المواضع
١٧٩	فهرس كتب المدة التي ناقش بعض مسائلها الجبيري
١٨٠	الفهرس العام



# التوسيط

بين مالك وابن النسيم

في الساعات الخمسة من مساء الجمعة

